المركز الدولي
للعدالة الانتقالية

مركز حقوق الإنسان
جامعة كاليفورنيا
بيركلي

سلسلة تقارير
غير دورية

أصوات عراقية

مواقف من العدالة الانتقالية وإعادة البناء الاجتماعي

المركز الدولي للعدالة الانتقالية
ومركز حقوق الإنسان
جامعة كاليفورنيا - بيركلي

مايو 2004

international center for
TRANSITIONAL
JUSTICE

20 Exchange Place
33rd floor
New York, NY 10005
TEL 917.438.9300
FAX 212.509.6036

www.ictj.org | info@ictj.org

أصوات عراقية

مواقف من العدالة الانتقالية وإعادة البناء الاجتماعي

ملخـص

في مجتمع مزقته تركة الحكم المستبد الوحشي، وويلات العنف السياسي، والانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان، ويعيش حاليا في ظل الاحتلال، تتعدد وتتنوع التحديات التي تعترض إعادة بناء المجتمع وتحقيق العدالة في المراحل الانتقالية والتعامل الفعال مع الماضي. ومن المعروف أن لكل دولة تجربة فريدة مع العدالة الانتقالية تتشكل بتاريخ هذه الدولة وظروفها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية الحالية. وبناء على ذلك، فإن فهم الاحتياجات والمواقف والمفاهيم المحلية لدى سكانها عن العدالة الانتقالية وإعادة بناء المجتمع يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية وضع الإجراءات المشروعة التي تساعد على ضمان الاستقرار والسلام والعدالة.

ويستند هذا التقرير إلى بيانات تم جمعها من خلال مجموعة واسعة من المقابلات الشخصية والمناقشات المركزة التي أجريت في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2003 مع ممثلي قطاع عريض من السكان العراقيين، وتولى جمع هذه البيانات فريق من المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي.

وقد بدأت هذه الدراسة الاستطلاعية بعد أشهر من سقوط بغداد، ولكن قبل أسر صدام حسين وإنشاء المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي هيأ الفرصة للمرة الأولى أمام العديد من المشاركين للتعبير عن آرائهم حول هذه القضايا ذات الأهمية البالغة. وعلى كل من يعملون على إقامة العدل والكشف عن الحقيقة وإرساء مقومات السلام أن يضعوا في اعتبارهم احتياجات العراقيين ورغباتهم، التي تكشف عنها هذه الصورة الشاملة – على ما فيها من فوارق دقيقة – لآراء العراقيين حول القضايا الحيوية للتنمية السلمية في بلدهم.

وتنقسم نتائج التقرير وتوصياته إلى سبعة أقسام رئيسية، هي: انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، والعدالة والمساءلة، وتقصي الحقائق وتخليد الذكرى، والعفو، والتحري، والتعويضات، وإعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الاجتماعية. وتمثل هذه الآليات معا نهجا شاملا ومنسقا للإصلاح الاجتماعي والعدالة الانتقالية يؤكد على أهمية استجلاء الدور الفردي القيم الذي يلعبه كل منها في سياق معين. ولا شك أن تنفيذ إجراءات جزئية في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية ينطوي على مخاطرة هائلة، وهي احتمال الفشل في التعامل على نحو كاف مع الماضي والتوصل إلى الحقيقة وإعادة بناء الثقة.

وتكشف هذه الدراسة عن وجود تجربة وطنية مشتركة من التعرض **لانتهاكات حقوق الإنسان** على نطاق واسع، ولكنها تبين أيضا أن العراقيين كانوا في الأغلب والأعم على علم بالانتهاكات التي ارتكبها النظام من خلال أجهزة الاستخبارات والأمن وقوات الجيش ضد الضحايا الذين ينتمون إلى تجمعات عرقية ودينية وسياسية مختلفة. وقد رسم معظم المشاركين صورة "لحقوق الإنسان" على أنها العكس من تجربتهم مع المعاناة، وعلى أنها مجموعة من الشروط المسبقة اللازمة لبناء حياة قوامها الكرامة والاحترام. وفي ضوء هذه النتائج، يدعو المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز حقوق الإنسان إلى وضع المؤسسات والإجراءات الكفيلة بمنع تكرر وقوع هذه الانتهاكات، بما في ذلك إصلاح أجهزة الشرطة والأمن والاستخبارات، وتوفير التدريب الدولي للعاملين في مجال حقوق الإنسان، وضمان اتساق كل السياسات التي يتبعها الجيش والشرطة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان توافق كل القوانين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجميع وعدم التمييز. كما يجب على دولة العراق المصادقة على اتفاقية

صورة الغلاف:

مقبرة حلبجة التذكارية التي تضم أكثر من 1000 من شواهد القبور العائلية التي أقيمت تخليداً لذكرى ما يربو على 5000 كردي لقوا حتفهم في 16 مارس/آذار 1988. في ذلك اليوم، قصفت مقاتلات الحكومة العراقية بلدة حلبجة بمزيج فتاك من غاز الخروع والمواد الكيميائية السامة المشلّة للأعصاب؛ ولا يزال الآلاف من الناجين وأبنائهم يعانون من التشوهات البدنية،والأمراض التنفسية، والسرطانات. فبراير/شباط 2004؛ تصوير إريك ستوفر.

أعلاه: منشورات على جدران مقر "لجنة السجناء الأحرار"، قام بتعليقها أقارب المفقودين الذين يسعون للحصول على معلومات عن أحبائهم؛ الأعظمية، بغداد، أغسطس/آب 2003. تصوير باتريك فينك.

الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يجب أن تكون التوعية العامة بمدلول حقوق الإنسان كإطار قانوني للكرامة والعدالة الإنسانية مكونا هاما في تدابير إعادة بناء المجتمع.

وكان مفهوم المشاركين عن **العدالة** هو العكس مما كان عليه النظام القديم، بمعنى أن المجتمع العادل يساوي في نظرهم كل ما كان مغايراً للنظام القديم. وكان هناك تأييد قوي لدى كثيرين منهم لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال محاكمات عامة ومنصفة تضمن توقيع العقاب على قدر الجرم. وأشار معظمهم إلى صدام حسين وأسرته وخلصائه وأنصاره باعتبارهم من يجب إخضاعهم للمساءلة، وأكدوا على ضرورة التمييز بين قيادات حزب البعث وأعضائه؛ وأشارت التعليقات إلى عدم الثقة في الولايات المتحدة بسبب الدعم التاريخي الذي قدمته لصدام حسين، وبسبب الفوضى وعدم الأمن والسلب الذي أعقب سقوط نظامه.

وبصفة عامة كانت المواقف المختلفة من المشاركة الدولية – بما في ذلك دور الولايات المتحدة والبلدان العربية الأخرى والأمم المتحدة – في محاكمة أعضاء النظام السابق تحركها مجموعة من المشاعر المتضاربة، منها الشك في السياسة الدولية، والغضب والاستياء من المجتمع الدولي، المصحوب بمشاعر الإحباط وعدم الثقة وجرح الكبرياء الوطني تجاه الولايات المتحدة بسبب تأييدها السابق للنظام ووضعها كقوة محتلة، والرغبة في عقد محاكمات عادلة ولكن مع المطالبة بسرعة العدالة والقصاص، وشدة المطالبة بسيطرة العراقيين على عملية المحاسبة ولكن مع عدم الإيمان بنزاهة النظام القضائي العراقي، ووجود مشاعر مختلطة نحو القضاة والمحامين من رجال النظام السابق. ومن الأسباب الأخرى للغضب وعدم الثقة في المجتمع الدولي تأثير السنوات التي عاشها العراق في ظل العقوبات وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد أوضحت الآراء التي عبر عنها المشاركون أن بناء الثقة في شرعية الإجراءات القضائية يجب أن يتم بصورة تدريجية.

وعلى الرغم من أن العراقيين أعربوا عن رغبة قوية في تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة، فمن المهم أن تكون العملية عادلة وشرعية، وأن تبدو كذلك. وضمانا للشرعية والنزاهة، ينبغي تقليص الدور الأمريكي مع التوسع في المساعدات وتقديم الخبرات بحيث تشمل أطرافا مستقلة من خلال آلية مستقلة توصل الدعم والخبرة إلى العراقيين. ويجب وضع المعايير والشروط الكفيلة بخلق عملية للمحاسبة، مثل اتهام صدام حسين والقيادة المسؤولة بأخطر الجرائم في ظل القانون الدولي (الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب)، وضرورة أن تكون المحاكمات مستقلة ومحايدة وعلنية ونزيهة، ووضع برنامج لحماية الشهود، وضرورة تقديم المساعدات الفنية الدولية في مجال الرأي و/أو المشورة القضائية بالتعاون مع الممثلين العراقيين الملائمين. ونظرا للرغبة الشعبية الجارفة في تطبيق عقوبة الإعدام، يجب على المستشارين الدوليين العمل عن كثب مع القضاء والادعاء العراقي لتحديد ما إذا كانت هذه العقوبة ستطبق أم لا وكيفية تطبيقها.

وأشارت الدراسة الاستطلاعية إلى وجود تأييد واسع لاتخاذ إجراءات رسمية **لتقصي الحقائق** والحفاظ على الذاكرة التاريخية، وهوتأييد نابع إلى حد كبير من الرغبة في إطلاع العالم بأسره على حقيقة ما جرى في العراق، ومنع تكرار ما حدث في الماضي، والتعامل مع الخبرات الشخصية من خلال سردية وطنية شاملة، والحصول على معلومات من المرتكبين عن المفقودين. وعلى الرغم من أن بعض المشاركين اقترحوا العديد من الطرق للبدء في عملية تقصي الحقائق، فقد تساءل العديد منهم عن حكمة فتح الجراح القديمة وتوجيه الطاقات للنظر فيها، بينما رأى معظمهم أن مثل هذه الإجراءات يجب ألا تكون بديلا عن محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي تندرج تحت طائلة القانون.

ونظرا لأنه من الممكن أن تتم مقاضاة عدد محدود فحسب من إجمالي عدد المرتكبين أمام المحكمة الخاصة والمحاكم المحلية، فمن الممكن أن تساعد لجنة تقصي الحقائق على تكوين صورة عامة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وإتاحة منبر للضحايا للتعبير عن معاناتهم، ووضع توصيات بشأن التدابير الوقائية، وبحث إمكانية تقديم التعويضات، وتعزيز إعادة بناء الثقة والفهم بدون التضحية بالمحاسبة. ويجب أن يتم اتخاذ القرار الخاص بإنشاء هذه الآلية لتقصي الحقائق من جانب العراقيين أنفسهم، بما فيهم الضحايا وأسرهم والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وما إن يتم اتخاذ القرار حتى تبدأ عملية إنشاء اللجنة استنادا إلى التوعية والتشاور والتنسيق مع ضرورة استقلالها عن الاعتبارات السياسية.

وأوضحت ردود المجيبين أنهم لا يعتبرون **العفو** خيارا ممكنا لمن تثبت إدانتهم بجرائم خطيرة، في حين أنهم يميلون إلى العفو عن مرتكبي الجرائم الأقل خطورة. واتفاقا مع المعايير القانونية الدولية، يجب ألا يمنح أي شكل من أشكال العفو لأي عراقي يشتبه في ارتكابه أي فعل متعلق بالإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

وبينما أنحى معظم المجيبين باللائمة على حزب البعث على الجرائم العديدة المرتكبة في الماضي، ورأوا ضرورة فصل المسؤولين عنها، فقد كانوا يشعرون أنه من الظلم معاقبة الأفراد لمجرد عضويتهم في الحزب، فحاولوا التمييز بين أعضاء الحزب ومؤيدي صدام. وأعرب بعضهم عن القلق من أن اجتثاث البعث على نطاق واسع قد يستنزف الموارد البشرية الحيوية في العراق. وبذلك، تعتبر عملية **التحري** حلا ناقصا لانتهاكات حقوق الإنسان، ويجب أن يصحبها إصلاح النظم المختلفة على نطاق واسع كما في إجراءات الانتقاء والتدريب. ومن الملاحظ أن عملية اجتثاث البعث الأولية التي تولتها الولايات المتحدة ومجلس الحكم الانتقالي لا تنطوي إلا على قدر محدود من المؤشرات والضمانات اللازمة للامتثال للمعايير الدولية، ولذلك يجب إيقافها حتى تتم مراجعتها بصورة شاملة. وعوضا عنها، ينبغي الشروع في عملية تحر جديدة ومستقلة وشفافة تلتزم بالإجراءات والمعايير الصارمة في التعامل مع الأدلة. وعند التفكير في أي إجراءات للتحري، يجب مراعاة احتمال إثارة شبح العنف وحركات الانشقاق من جديد؛ ومن ثم فإن هذا النهج على وجه التحديد يجب موازنته في مقابل خيارات العدالة الأخرى في إطار برنامج شامل.

وعلى الرغم من أن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات الشخصية اعترفوا بأن معاناتهم وخسارتهم فادحة لا سبيل لتقديرها، ومن ثم لا يمكن التعويض عنها حقا، فقد أعربوا عن تأييد واسع النطاق للتعويضات العينية والرمزية، على أن تقدمها الدولة العراقية الغنية بالنفط، وعن تأييدهم لإعادة التأهيل كوسيلة لإعادة بناء الحياة واسترداد الكرامة وتجاوز التركة التي خلفها النظام القديم. ونظرا لحجم انتهاكات حقوق الإنسان، ينبغي اتخاذ العديد من الخطوات للبدء في عملية **التعويض** في العراق، فينبغي تشكيل لجنة من الخبراء العراقيين والدوليين بصفة مستشارين لوضع برنامج للتعويضات من خلال عملية تشاورية تتسم بالشفافية. ويجب أن تبحث هذه اللجنة مختلف أشكال التعويضات المادية والرمزية وطرق توزيع كل منها على المستوى الفردي والجماعي. ويجب إعداد برنامج التعويضات بالتنسيق مع آليات العدالة الانتقالية، كالمحاسبة وتقصي الحقائق والتحري والإصلاح المؤسسي. كما أن المجتمع الدولي عليه الالتزام بتقديم الموارد اللازمة لإعادة بناء العراق، وهي الموارد التي يمكن استخدامها لتمويل برنامج التعويضات.

وقد تبين أن المجيبين يفهمون **المصالحة** بمعنى "الوحدة"، على الرغم من الاختلاف حول وجود الوحدة أصلا من عدمها بين العراقيين، فرأى البعض أن الوحدة موجودة أصلا بين الشعب العراقي، مما يوحي بأن المصالحة لا داعي لها، ورأى آخرون أن الفُرقة الحالية بين الفئات

المختلفة هي من صنع النظام السابق، إلا أن الكثير من الإجابات بينت أن وجود شكل ما من إجراءات المصاحة الوطنية أمر مرغوب فيه، من خلال التعليم والإعلام وبرامج التوعية وبرامج المجتمعات المحلية.

أما من ناحية **إعادة البناء الاجتماعي** فإن توفير الحاجات الأساسية، والحفاظ على الأمن والاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية تمثل أهم ثلاث قضايا عند كل المجموعات. وبصفة عامة أعرب المشاركون عن الأمل في المستقبل وعن توقهم إلى السيطرة على مصائرهم، مع التزام الحذر بشأن التحديات قصيرة الأجل والقلق من الاحتلال الحالي ومن عدم وجود خطة طويلة الأجل لدى العراقيين.

ولكي تتحقق إعادة البناء الاجتماعي، فمن الضروري توجيه الاهتمام إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمختلف الجماعيات العرقية والدينية في العراق من خلال جهود متضافرة لجمع بيانات سكانية بصورة متواصلة تعكس بصدق احتياجاتهم وتوقعاتهم. كما يجب التركيز على توعية الشعب بحقوق الإنسان على مستويات متعددة، لا تقتصر على الكبار فحسب، ولكنها تمتد إلى نظام التعليم المدرسي في إطار إصلاح تعليمي شامل يتناول تدريس التاريخ والأدب، كما يتناول التعميمات المتحيزة والأفكار النمطية الجامدة، والتسامح. وجدير بالذكر أن الطرق الجزئية المتقطعة في إصلاح التعليم المدرسي محكوم عليها بالفشل إذا اعتبرنا أن الهدف هو إعداد الشباب العراقي للقيام بدور نشط في مجتمع ديمقراطي. ويجب أن يتم تنفيذ الإصلاح التعليمي بالتعاون مع التربويين والمؤرخين والكتاب والفنانين العراقيين.

ويلاحظ أن الحصول على المعلومات الدقيقة وغير المنحازة أمر ضروري يقتضي احترام حرية الصحافة. لذلك يجب إجراء برناج توعية نشط للعاملين في مجالات الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة بالتعاون مع المجتمع الإعلامي والإعلام العالمي، والإعلام العربي بصفة خاصة.

كما تعد مشاركة الجماعات العرقية والدينية المختلفة ضرورية لبناء الثقة والالتزام بوحدة العراق. فإذا تميزت أي فئة، دونما نقد أو تمحيص، على حساب غيرها، بات من المحتم أن يدب الشقاق الذي يفضي إلى مزيد من إراقة الدماء وإضعاف الدولة بصورة تقضي عليها. وتوحي البيانات المتوافرة لدينا أن عناصر الوحدة قائمة، وأنها تحتاج إلى دعم قوي. ويجب أن تمثل حرية الحركة بعدا هاما في هذه العملية.

كما يجب دعم جهود المجتمعات المحلية لبناء الثقة والوحدة. ولا يحب الركون إلى أي افتراضات حول العناصر التي يمكن أن تسهم في المصالحة، حيث أنها تختلف بين المجتمعات المحلية، وتسير على وتيرة مختلفة في كل منها.

وأخيرا، يمثل إرساء العدالة القضائية (بما في ذلك استخراج الجثث من القبور الجماعية)، والأمن وسيادة القانون ركائز إعادة البناء الاجتماعي، ولكن لا يجب الاقتصار عليها وحدها، بل لا بد من وضع خطة شاملة لإعادة البناء الاجتماعي تأخذ برأي كل فئات المجتمع وتعزز الملكية العراقية للعملية برمتها. ويجب أن يتم إعداد الخطة وتنفيذها داخل الحكومة العراقية خطوة بخطوة، لا داخل أروقة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ ويمكن لهذه المنظمات القيام بدور المستشار الفني أو الشريك المنفذ.

وعلى الرغم من أن المجيبين لم يصفوا آليات العدالة الانتقالية بأنها جوانب ضرورية في استراتيجية واحدة شاملة ومنسقة، فقد أعربوا عن تأييدهم بدرجات متفاوتة لكل منهج من مناهجها. وبينما يتطلع العراقيون إلى تأمين مستقبل ينعمون فيه بالسلم والأمن، فمن الضروري أن يفكروا، بالتعاون مع الخبراء المستقلين، في التحول إلى مجتمع قائم على سيادة القانون في إطارة عملية شاملة بالضرورة، وأن يشاركوا في التشاور والتخطيط والتنسيق الجاد لها منذ المراحل الأولى.

مقدمة

في ضوء التاريخ الطويل من الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان والعنف السياسي المتطرف في العراق فإن وضع الإجراءات الشرعية والفعالة لمجابهة الماضي ينطوي على تحديات جسيمة؛ ومن بين الحقائق الواقعة التي يتعين التصدي لها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر أربعاً فقط، وهي مآل مئات الآلاف ممن قتلوا أو أصبحوا في عداد المفقودين، ووجود المئات من القبور الجماعية، والشلل الذي أصيبت به مؤسسات الدولة، والثقافة السياسية التي شكلتها ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد والدكتاتورية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ظروف المرحلة الانتقالية نفسها التي تعتبر نتاجا للغزو العسكري الذي تتزعمه قوى أجنبية، والاحتلال القائم بدون تفويض صريح من مجلس الأمن الدولي.

وتتسم الوظائف المتكاملة لتدابير العدالة في المراحل الانتقالية، التي ترمي إلى التعويض واسترداد ما ضاع وإرساء السلام، بأعلى درجات الفعالية عندما تعكس استراتيجياتها بدقة احتياجات الشعب ومواقفه وآرائه (التي كثيرا ما تكون متضاربة). وبناء على ذلك، فإن فهم المواقف المحلية إزاء العدالة الانتقالية وإعادة البناء الاجتماعي يكتسي أهمية حاسمة في صوغ الاستراتيجيات المشروعة التي يمكن أن تسهم في تكوين مجتمع مستقر ينعم بالسلام. ولهذا الأمر أهمية خاصة عندما لا يكون التحول ناتجا عن تطورات سياسية داخلية، وعندما يكون المجتمع مكونا من طبقات عرقية ودينية وسياسية.

وتبحث هذه الدراسة "المواقف العراقية تجاه العدالة في المرحلة الانتقالية"، بغية تسليط الضوء على الأسئلة التالية:

- ما هي مدلولات مصطلحات من قبيل "العدالة" و"حقوق الإنسان" في أذهان العراقيين؟
- كيف يفهم العراقيون "العدالة" وما هي توقعاتهم بشأن تطبيق العدالة؟
- كيف ينظر العراقيون إلى خبراتهم في ظل نظام حكم صدام حسين؟
- ما هي الطرق الفعالة والمشروعة للتعامل مع تركة انتهاكات حقوق الإنسان، من وجهة نظر العراقيين بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية، وتوجهاتهم السياسية، ومكانتهم الاجتماعية؟
- ما مدى دراية العراقيين بمختلف إجراءات للعدالة الانتقالية وخبرات المجتمعات الأخرى في التعامل مع الماضي؟
- ما هي أنواع تدابير العدالة الانتقالية ذات الأولوية النسبية؟
- ما هي نوعية الأشخاص والمؤسسات التي تتمتع بالثقة والمشروعية التي تؤهلها لتنفيذ هذه التدابير؟
- ما الدور الذي ينبغي أن ينهض به المجتمع المدني، وخصوصا الأمم المتحدة، في أي من هذه الإجراءات؟

ويستند هذا التقرير إلى البيانات التي تكشفت في ضوء المقابلات الشخصية والمناقشات المستفيضة التي أجريت حول السبل التي يفضلها العراقيون للتعامل مع تركة انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي، والتي قام بها فريق مشترك من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. واستخدم البحث نموذج الدراسة النوعية بهدف الحصول على آراء تمثل طيفاً واسعاً من الشعب العراقي. واسخدمت الدراسة استبيانات ذات صيغة شبه ثابتة، ومناقشات موجهة لجماعات التركيز على موضوعات محددة بهدف

استطلاع آراء قطاعات مختارة من المجتمع (انظر الملحق 1). وبصورة إجمالية، شملت الدراسة الاستطلاعية 395 شخصا، من خلال مقابلات شخصية مع 38 من المجيبين الأساسيين، و49 مناقشة في إطار الجماعات المكلفة بالتركيز على موضوعات محددة، وذلك فيما بين 18 يوليو/تموز و13 أغسطس/آب 2004.

وكان المجيبون الأساسيون عادة من الأفراد الذين سبق لهم شغل مناصب المسؤولية أو السلطة في تجمعات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، أو ممن يعتبرن من أصحاب الخبرة الخاصة في شؤون المجتمع العراقي. ومن بينهم عدد من كبار الشخصيات الدينية من كل الديانات الرئيسية وقادة التنظيمات السياسية وممثلي جماعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين ورجال التعليم. وقد تم اختيارهم من كل منطقة ومدينة زارها الباحثون.

وتم اختيار المشاركين في المناقشات المركزة من ثلاث فئات موزعة حسب العمر والجنس، وتتضمن أفرادا من طوائف عرقية أو دينية أو سياسية بعينها (مثل السنة والشيعة والمسيحيين والأكراد/الحزب الديمقراطي الكردستاني والأكراد/الاتحاد الوطني لكردستان وعرب الأهوار والتركمان، إلخ)، والأفراد الذي كانوا من بين ضحايا السجن والتهجير، أو الذين عانوا من فقد قريب واحد على الأقل، أو ممثلي فئات اجتماعية معينة أو فئات معينة من المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية أو نقابة المحامين، أو رجال الجيش السابقين أو العاطلين.

وقد تم جمع البيانات بعد سقوط بغداد بثلاثة أشهر تقريبا عندما كان الوضع الأمني على شفا الهاوية. وكان ذلك قبل القبض على صدام حسين أو إنشاء المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية، وكلاهما تم في ديسمبر/كانون الأول 2003.

وكانت هذه هي أول فرصة تسنح للعديد من المشاركين لمناقشة تلك القضايا بطريقة شبه منظمة، فحرص معظمهم على اغتنامها بحماس؛ فعلى الرغم من صعاب الحياة اليومية في العراق وصعوبة توفير الاحتياجات الأساسية، وجد الباحثون أن قضية طريقة التعامل مع فظائع الماضي لها أهمية خاصة، بما في ذلك مقاضاة المسؤولين عنها ومصير المختفين، والتعويضات.

ونأمل أن يبرز هذا التقرير جانباً من آراء الكثير من العراقيين الذين تحدثنا معهم، وأن يمثل إسهاما بناء في التحدي المتمثل في إقامة العدالة والكشف عن الحقيقة وإعادة بناء الثقة بين أبناء الشعب العراقي.

كلمة شكر

ضم فريق البحث المعني بالعراق كلا من فونغ ن. فام، ونيهال بوتا، وباتريك فينك، ونايدا الأحمد، الذين يتوجهون بالشكر إلى زملائهم من أهالي العراق وإلى عبد الرزاق الساعدي على تفانيه في تقديم المساعدة وصداقته القيمة.

وقد شارك في تصميم الاستبيانات كل من فونغ ن. فام، وهارفي م. فاينشتاين، ونيهال بوتا، وإيريك ستوفر. أما جمع البيانات فقام به كل من فونغ ن. فام، وهارفي م. فاينشتاين، وميغ شيهان، ومونيكا د. كارلسون، وتينا هينه، وباتريك فينك، وجيني وو.

كما ساهم عدد كبير من الأشخاص في كتابة التقرير وتحريره، نخصهم بالذكر نيهال بوتا، وهاني مجلي، وهارفي م. فاينشتاين، وفونغ ن. فام، وإيريك ستوفر، وبول فان زيل، وسارة روتليدج.

وأخيرا نتوجه بشكر خاص إلى ويليام إي. برتراند بجامعة تولين.

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية على مساعدة البلدان الساعية إلى محاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية أو انتهاكات حقوق الإنسان. ويعمل المركز في مجتمعات خرجت لتوها من مرحلة الحكم القمعي أو الصراع المسلح، إلى جانب البلدان الأخرى التي لم تُحسم فيها بعد صور الظلم التاريخي والانتهاكات المنهجية. ويقدم المركز معلومات مقارنة وتحليلات قانونية وسياسية، ويقوم بالتوثيق وإجراء البحوث الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدل وتقصي الحقائق وللمنظمات غير الحكومية والحكومات وغيرها. كما يساعد المركز على وضع استراتيجيات العدالة الانتقالية التي تتألف من خمسة عناصر أساسية، وهي: مقاضاة المرتكبين، وتوثيق الانتهاكات من خلال الوسائل غير القضائية مثل لجان تقصي الحقائق، وإصلاح المؤسسات التي تنتهك حقوق الإنسان، وتقديم التعويضات للضحايا، وتعزيز المصالحة. ويكرس المركز جهوده لبناء القدرات المحلية، ودعم مجال العدالة الانتقالية الناشئ بوجه عام، ويعمل على تحقيق هذا الغرض بالتعاون الوثيق مع المنظمات والخبراء في شتى أنحاء العالم.

مركز حقوق الإنسان

تأسس مركز حقوق الإنسان، التابع لجامعة كاليفورنيا في بيركلي عام 1994، بمساعدة سخية من مؤسسة عائلة ساندلر الداعمة؛ وهو مركز فريد للبحوث والتدريس تشمل أنشطته مجالات أكاديمية متنوعة، ويقوم بإجراء أبحاث حول القضايا الناشئة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولئن كان المركز يضع برامجه في إطار قانوني أساسي يحدد مجال نشاطه، فقد آثر ألا يكون نشاطه منحصراً في إحدى كليات الحقوق، بل تعمد وضعه في إطار الجامعة ككل، كي يتسنى له الاستفادة من إبداع طلاب العلم والباحثين الأكاديميين وخبراتهم في شتى البرامج والأقسام العلمية، مثل الأنثروبولوجيا (علم الإنسان)، والديموغرافيا (علم السكان)، والتربية، والدراسات العرقية، والجغرافيا، والصحافة، والقانون، والعلوم السياسية، والصحة العامة.

خلفية

انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي في العراق

من 1968 إلى 2003

سلط القبض على الدكتاتور العراقي السابق صدام حسين واعتقاله في ديسمبر 2003 الضوء بقوة على مسألة كيفية تعامل العراق مع تركة انتهاكات حقوق الإنسان الفادحة؛ فالنظام الذي كان صدام حسين يترأسه كان أحدث وأشد النظم بطشا في سلسلة متصلة إلى حد كبير من الحكومات المتسلطة التي تستخدم العنف غير المشروع كوسيلة لإحكام قبضتها على السلطة. والمعروف أن الهدف المعلن للسلطات المحتلة (ممثلة في سلطة الائتلاف المؤقتة)[1] ومجلس الحكم الانتقالي العراقي[2] هو تهيئة الظروف التي تؤدي إلى إقامة دولية عراقية ديمقراطية سيادية تُحترم فيها سيادة القانون. ومن المرجح أن تكون للآليات والإجراءات التي وضعت للتعامل مع أسباب ونتائج انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق آثار هامة على إقامة نظام ديمقراطي في العراق.

ولئن كان العنف السياسي والقمع الوحشي يعدان من الملامح الطاغية على تاريخ العراق الحديث،[3] فإن صعود صدام حسين كان مؤذناً ببدء مرحلة تزايدت فيها انتهاكات حقوق الإنسان باطراد حتى وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وتفاقمت لأسباب عدة منها دخول العراق في حربين لم يسبقهما أي استفزاز، الأولى مع إيران (1980-1988)، والثانية مع الكويت (1990-1991). وبعد استيلاء حزب البعث على مقاليد السلطة في البلاد عام 1968، بدأ حزب البعث تدريجيا في تصعيد القمع السياسي الداخلي ودعم عمل أجهزة الاستخبارات كأدوات لتهدئة الأوضاع الداخلية على خلفية انتفاضتين داخليتين مسلحتين ضد الدولة العراقية من جانب الجماعات الكردية والشيعية. وعلى الرغم من أن البعث استخدم الإرهاب ضد أعدائه السياسيين، فقد ظل طوال السبعينيات محافظا على قدر من الديمقراطية الداخلية في صناعة القرار والعقلانية الإدارية.[4] واقترنت المؤامرة المنظمة التي قام بها صدام حسين للتخلص من مرشده أحمد حسن البكر عام 1979 بحملات واسعة لتطهير حزب البعث، أكملت تحويل حزب البعث إلى امتداد لسلطة صدام الشخصية، بحيث باتت تمثل نظاما للرعاية والسيطرة الاجتماعية.

وإلى حد ما يرجع نجاح صدام حسين في الحفاظ على مركزه كرئيس لفترة أطول مما قضاه أي حاكم سابق للعراق في سدة الحكم، إلى الإرهاب الفظيع الذي كانت تمارسه مجموعة متنوعة من الأجهزة الاستخباراتية والأمنية. فكانت هذه الآليات، إلى جانب تنظيمات حزب البعث والوحدات العسكرية الخاصة، تمثل شبكة ضخمة من العملاء والمخبرين الذين تغلغلوا في كل طبقات المجتمع العراقي. وكانت هذه الشبكة مسؤولة عن حماية الرئيس وسحق الانشقاق الداخلي ومنع الانقلابات والتصدي للتهديدات الخارجية،[5] وكان لكل جهاز من الأجهزة شبكة من المخبرين الذين لم يكد يفلت من مراقبتهم أحد من العراقيين. وكثيرا ما كان الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أي جريمة من العدد الكبير من الجرائم الجنائية "ضد الأمن الداخلي للدولة"[6] أو المتهمين بذلك (بدليل أو بدونه) يحاكمون أمام "محاكم خاصة" سرية تتألف من عملاء الاستخبارات أو

[1] انظر www.cpa-iraq.org
[2] انظر www.cpa.gov/government/governing_council.html
[3] انظر بصفة عامة تشارلز تريب: "تاريخ العراق"، مطبعة جامعة كامبريدج، 2001؛ سعيد ك. أبو ريش: "صدام حسين: سياسات الانتقام"، فينتيدج، 2000.
[4] أماتزيا بارام: "العوائق والمزايا: عراق صدام"، المعهد الأمريكي للسلام، تقرير خاص رقم 34، يونيو/حزيران 1998.
[5] إبراهيم المراشي: "شبكة الأمن والاستخبارات في العراق: دليل وتحليل"، Middle East Review of International Affairs، ج 6، رقم 3، سبتمبر/أيلول 2002.
[6] قانون العقوبات العراقي، قانون 111 لعام 1969، الفصل الثاني.

مسؤولي حزب البعث، ويحكم عليهم بالسجن أو الإعدام بعد محاكمة مقتضبة.[7] وكان الأشخاص الذين يعتقلهم عملاء الاستخبارات للاشتباه في ارتكابهم جرائم سياسية يعذبون بصورة روتينية قبل المحاكم وبعدها،[8] ولا يعرف حتى الآن عدد الأشخاص الذين أدت أجهزة الأمن إلى "اختفائهم" منذ عام 1979. كما تعرض أقارب المسجونين أو المختفين لأسباب سياسية إلى مصادرة أملاكهم وحرمانهم من سبل كسب الرزق.

وفضلا عن القمع الشديد الذي كانت أجهزة الدولة البعثية البوليسية تمارسه، اتسم حكم صدام حسين أيضا بحملات العنف الشعواء ضد الجماعات الدينية والعرقية في العراق. ففي محاولة لتدمير قوات الجماعات الكردية المسلحة التي تنشط في شمالي العراق منذ سبعينيات القرن العشرين، عمد النظام إلى شن عدة حملات للقضاء بصورة منهجية على القرى الكردية وإبادة سكانها. ففي عام 1983 استولى الجيش العراقي على قرى احتلها أكراد مهجرون من عشيرة برزاني التي يتزعمها مسعود برزاني (وهو الآن عضو في مجلس الحكم العراقي)، حيث اختُطف ما يتراوح بين 5000 و8000 فتى فوق سن الثانية عشر من قبيلة برزاني و"اختفوا". وامتدت هذه الممارسات واتسعت في حملات الأنفال (1987-1989)، التي سويت فيها 2000 قرية كردية بالأرض، وأجبر فيها مئات الآلاف من الأكراد على النزوح، ونُقل خلالها أكثر من 100 ألف كردي (معظمهم من الرجال والصبيان) على متن شاحنات إلى مواقع نائية حيث أعدموا. وفي أثناء حملات الأنفال استخدم الجيش العراقي الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين 60 مرة على الأقل،[9] بقيادة علي حسن المجيد (ابن عم صدام حسين والأمين العام للمكتب الشمالي لحزب البعث). ويمكن القول بأن الهجمات التي شنت على الأكراد تندرج ضمن تعريف القانون الدولي للإبادة الجماعية.

ومن الناحية التاريخية، كانت الأغلبية الشيعية من الشعب العراقي مستبعدة من مؤسسات السلطة السياسية الهامة في العراق، بدء من استراتيجيات بريطانيا الاستعمارية التي كانت تعتمد على زعماء القبائل السنية كأدوات للحكم غير المباشر.[10] وعندما اندلعت انتفاضات المقاومة الشيعية المنظمة ضد حكم صدام، وترافق ذلك مع قيام الثورة الإسلامية (الشيعية) في إيران وبداية حرب العراق وإيران، ثارت الشبهات حول ولاء الشيعة لنظام صدام.[11] وفي مطلع الثمانينيات ألقي القبض على آلاف الشيعة في جنوبي العراق واختفوا، بينما أجبر مئات الآلاف على النزوح على أساس ما زعم من أنهم ينحدرون من أصول إيرانية. وأعدم كبار رجال الدين الشيعة، ووضع أئمة الشيعة ومساجدهم تحت المراقبة، وأصبحت عضوية جماعة المعارضة الشيعية المعروفة بحزب الدعوة الإسلامية جريمة عقوبتها الإعدام.

وفي أعقاب حرب الخليج الأولى (مارس/آذار 1991) اندلعت انتفاضة شيعية دامت ثلاثة أسابيع في جنوبي العراق، فقام الجيش العراقي وكوادر حزب البعث وأعوانهم من العشائر بقمعها بوحشية. وفي أثناء استرداد السيطرة على مدن وبلدات الجنوب، قامت القوات الموالية لصدام حسين بقصف المناطق السكنية عشوائيا، والإعدام الجماعي للمدنيين، واستخدام المروحيات في مهاجمة المدنيين الفارين. وخلال الأشهر التالية للانتفاضة تسببت قوات الأمن في اختفاء آلاف الرجال والنساء من جنوب العراق.[12] ويقدر أن 30 ألف فرد قتلوا خلال هذه الفترة، وأن كثيرين منهم دفنوا في عشرات من القبور الجماعية الواقعة في جنوبي العراق منذ أبريل/نيسان 2003.[13]

[7] هيومن رايتس ووتش: "العراق: خلفية عن أوضاع حقوق الإنسان، 1984-1992"، أغسطس/آب 1993، ج 5، العدد 5.
[8] منظمة العفو الدولية: "العراق: ضحايا القمع المنهجي"، (1999) MDE 14/010/1999؛ منظمة العفو الدولية، "العراق:التعذيب المنهجي للسجناء السياسيين"، (2001) MDE 14/008/2001.
[9] هيومن رايتس ووتش "الإبادة الجماعية في العراق: حملة الأنفال ضد الأكراد"، 1993.
[10] انظر بصفة عامة توبي دودج، "اختراع العراق: فشل بناء الامة وإنكار التاريخ"، مطبعة جامعة كولومبيا، 2003.
[11] تريب، هامش رئيسي رقم 3، ص 215-225.
[12] هيومن رايتس ووتش: "عذاب بلا نهاية: انتفاضة 1991 في العراق وتوابعها"، يونيو/حزيران 1992.
[13] هيومن رايتس ووتش: "القبور الجماعية في المحاويل: الكشف عن الحقيقة"، مايو/أيار 2003.

واغتيل ثلاثة من كبار المراجع الدينية الشيعية في النصف الأخير من التسعينيات. كما تعرضت الأماكن والمدافن ودور التعليم الشيعية للتدمير، وقيدت بعض الممارسات الدينية الشيعية أو حظرت تماما.

كما تعرض سكان جنوب العراق للعقاب الجماعي بحرمانهم من الكهرباء ومن إعادة تأهيل البنية الأساسية بعد حرب الخليج الأولى. ولجأ الآلاف من الفارين ممن شاركوا في انتفاضة مارس/آذار 1991 للعيش في حمى عرب الأهوار. وفضلا عن تعرض هؤلاء العرب للعنف الذي كان يقاسيه الشيعة بصفة عامة، فقد تعرضوا أيضا لسياسة تهدف إلى القضاء على سبل معاشهم وطريقتهم في الحياة. فقامت الحكومة العراقية بتجفيف الأهوار، التي يعتمد عليها هؤلاء العرب في حياتهم، وشنت حملة مضادة للعصيان في قرى عرب الأهوار، فهاجمتهم بالمروحيات والطائرات الحربية والمدفعية وقامت بزرع الألغام في المنطقة. ويقدر أن ما يتراوح بين 100 ألف و190 ألفا نزحوا بسبب هذا الاضطهاد، بينما لا يعرف عدد من لقوا حتفهم.

وطوال عقد الثمانينيات، اتبعت الحكومة العراقية أيضا سياسة "التعريب" في المناطق الكردية، حيث كانت تصادر العقارات الكردية لتبيعها بأسعار مخفضة للعرب، الذين تلقى بعضهم حوافز نقدية للاستقرار في المناطق الكردية لتغيير تكوينها السكاني. كما صادرت الحكومة أملاك الشيعة المطرودين أو النازحين في جنوب العراق، وباعتها لمؤيدي نظام صدام.

وفي التسعينيات فرضت الحكومة عقوبات قاسية مثل التشويه والبتر على الجنود العراقيين الذين فروا من الخدمة العسكرية الإلزامية أو رفضوا أداءها.[14] وكان التجنيد الإلزامي قائما في العراق منذ وقت طويل، لكن فرضه كان انتقائيا، حيث استُهدفت فئات سكانية بعينها، مثل شيعة الجنوب، وفُرضت عليها عقوبات شديدة القسوة – منها الإعدام – لتهربها من الخدمة العسكرية. كما استخدمت عقوبة الإعدام والتشويه على نطاق واسع عقاباً على الجرائم العادية.

وبعد استيلاء البعث على السلطة، أحكم الحزب قبضته على كل جوانب الحياة المهنية في العراق. فكانت عضوية الحزب شرطا مسبقا للالتحاق بالتعليم العالي، والوظائف الحكومية، والوصول إلى مناصب رفيعة معينة، وغير ذلك الكثير من ألوان المزايا الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا لم يكن الحزب مجرد أداة للقمع السياسي فحسب، بل كان نظاما للرعاية ومنح الامتيازات التي يمكن من خلالها دعم الولاء للنظام. ولم يختلف حزب البعث عن الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية، من حيث أن العضوية فيه كانت شكلا من أشكال الضمان الاجتماعي لمن يتطلعون إلى مستوى كريم من العيش في الحدود التي يرسمها النظام. وكما هي الحال في أوروبا الشرقية، لا يمكن تحميل كل أعضاء حزب البعث المسؤولية عن سياسات حكومة صدام حسين وممارساتها.

[14] منظمة العفو الدولية: "قسوة الدولة: الوصم والبتر وعقوبة الإعدام" MDE 14/03/96، أبريل/نيسان 1996.

الفهرس

1. انتهاكات حقوق الإنسان الماضية
   - أ. تجربة وطنية مشتركة من المعاناة
   - ب. التنوع في إطار تجربة الانتهاك المشتركة
   - ج. ديمغرافية الانتهاكات ج. ديمغرافية الانتهاكات
   - د. الطبيعة التعسفية للانتهاكات
   - هـ. تأثر المجتمع العراقي
   - و. مفهوم حقوق الإنسان لدى الضحايا
2. العدالة والمساءلة
   - أ. من تجب محاكمته؟
   - ب. التمييز بين الصداميين والبعثيين
   - ج. العفو
   - د. مسؤولية المجتمع الدولي
   - هـ. جذور عدم الثقة في المشاركة الدولية
   - و. قدرات النظام القضائي العراقي
3. التدابير غير القضائية: "اجتثاث البعث" وتقصي الحقائق والتعويضات
   - أ. "اجتثاث البعث"
   - ب. تقصي الحقائق والذاكرة التاريخية
   - ج. التعويضات
4. إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة
5. ملخص النتائج والخلاصة والتوصيات
   - أ. انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي
   - ب. العدالة والمساءلة
   - ج. تقصي الحقائق والذاكرة
   - د. العفو
   - هـ. التحري
   - و. التعويضات
   - ز. إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة
   - ح. توصيات خاصة بالسياسات

1. انتهاكات حقوق الإنسان الماضية
2. العدالة والمساءلة
3. تقصي الحقائق وتخليد الذكرى
4. العفو

أصوات عراقية

مواقف من العدالة الانتقالية وإعادة البناء الاجتماعي

1. انتهاكات حقوق الإنسان الماضية

أ. تجربة وطنية مشتركة من المعاناة

"لقد كان العراق بأكمله سجينا".

لقد شهد العراق في ظل نظام البعث انتهاكات لحقوق الإنسان وحوادث عنف سياسي على نطاق ليس له مثيل في تاريخ العراق، وعلى مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كانت هذه الانتهاكات من أسوأ ما حدث في العالم، ولذلك فليس من المستغرب أن تتمخض دراسة استطلاعية أجريت في يوليو/تموز 2003 للأسر التي تقطن جنوبي العراق عن أكثر من 1000 بلاغ فردي عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان منسوبة إلى النظام السابق.[15] وأكدت المناقشات التي أجرتها مجموعات منوعة مكلفة بالتركيز على موضوع محدد (المناقشات المركزة) والمقابلات الشخصية التي أجريناها مع كل الفئات الدينية والعرقية وفي كل المناطق التي أجري فيها البحث على انتشار الشعور بالتعرض للانتهاك على نطاق واسع أو على العلم بوقوع هذه الانتهاكات. وإذا كانت هناك عدة اختلافات هامة من حيث مواطن التركيز، كما سنرى فيما يلي، فقد كان هناك إجماع لافت للنظر بين المجيبين على أن نظام صدام حسين كان بطشياً عديم الرحمة وطاغياً بصورة لا تحتمل. ولعل من أسباب هذا الإجماع عدم الرغبة في تأييد النظام علنا عقيب سقوطه، وفي ظل أعمال القتل الانتقامية التي اتسمت بها الأشهر الأولى من مرحلة ما بعد صدام. ولكن حتى أولئك الذين رأوا أن الحياة في ظل صدام كانت أفضل من مشاكل انعدام الأمن والفوضى في ظل الاحتلال، اتفقوا على أن النظام القديم كان يتسم بالقمع والانتهاك المنهجي والتمييز والفساد، إلى جانب تدهور القيم الاجتماعية الذي نجم عن إحكام حزب البعث قبضته على كل مناحي الحياة في العراق.

> *وماذا يعني الظلم غير النظام السابق؟ كان هناك حجر على الحريات، كم الأفواه من النطق بحقوقهم...إجبار الشعب على الانخراط في صفوف الحزب و إلا تمنع عنهم الأرزاق و الأشغال و المنح الدراسية و السفر إلى الخارج .هذا إن لم يطالبوا بحقوقهم ولكن إن طالبوا بحقوقهم فستكون النتيجة إما سجن مع التعذيب أو القتل.*(رجل دين سني، من بغداد)

> *كان صدام جلادا، ولم نكن نستطيع أن نقول له لا. ومن قالها كان يعدم. السلطة والقوة في يديه. لذا فإننا خائفون.* (امرأة سنية، من بغداد)

> *يجب أن تنضم إلى حزب البعث، لأنك لو لم تنضم لكان مصيرك المقابر الجماعية.* (رجل شيعي، من النجف)

> *عانى الناس في كل مناحي الحياة من انتهاكات حقوق الإنسان.* (امرأة تركمانية، من كركوك)

> *إنهم يعرفون أن صدام كان في السلطة، فكنا نخاف حتى من الجدران.* (رجل من عرب الأهوار، على مشارف السليمانية)

[15] الأطباء المدافعون عن حقوق الإنسان: "جنوب العراق: بلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان وآراء عن العدالة وإعادة البناء والحكم"، واشنطن دي سي وبوسطن، 18 سبتمبر/أيلول 2003. اقتصرت الدراسة الاستطلاعية على المحافظات الجنوبية بالعراق وعلى سكان أغلبهم من الشيعة.

5. التحري
6. التعويض
7. إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة

الملحق (1) المنهج

الملحق (2) أسئلة المناقشة المركزة

الملحق (3) أسئلة المقابلات الشخصية الفردية

لو فتح أحد فاه وعبر عن رأيه في الانتهاكات [انتهاكات حقوق الإنسان]، لذهبوا إلى أسرته وأنزلوا بها صنوف الاضطهاد، ولاغتصبوا كل النساء وعذبوا كل الرجال. (امرأة كردية، من السليمانية)

إن تجربة التعرض للانتهاكات والعلم بوقوعها أمر شائع بين كل الفئات، وقد تراوحت آراء من أجرينا معهم المقابلات الشخصية عن الانتهاكات بين الحرمان من الحقوق المدنية الأساسية (حرية التعبير والتجمع والنشاط السياسي والسفر) والتمييز في التعليم والتوظيف على أساس عضوية الحزب، إلى الطرد القسري والتعذيب والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي الطويل الأمد والاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء والقتل الجماعي. وقد قدم لنا المجيبون في إطار هذا البحث وصفا نابضا بالحياة لأجواء الخوف الناجم عما أظهره النظام مراراً من عدم تورعه عن استخدام أي وسيلة ضرورية لاستئصال شأفة الانشقاق والمعارضة. ويلاحظ أن الرقابة المفروضة في كل مكان والعقاب الجماعي واستخدام العنف بصورة تعسفية وهوائية من جانب أصحاب السلطة والنفوذ أدى إلى ترسيخ الإحساس بالضعف وعدم إمكانية التنبؤ بما سيأتي به الغد، ومن ثم تزايد الإحساس بالقلق في كل جوانب الحياة اليومية.

النظام و الحكومة كان لها أجهزة قمعية مثل الشرطة أو المخابرات أو الاستخبارات أو الأجهزة العامة كانوا يؤذوا الناس بدون سبب مجرد الشك بالشخص كانوا يعتقلون و يضربون الناس و يقتلون. (رجل مسيحي آشوري، من بغداد)

عندما كنت طالبا بالسنة الرابعة بالجامعة قبض علي ضباط الأمن، وسجنوني وعذبوني... ولا أدري [لماذا]. كنت قد قلت شيئا، فكتب شخص يعمل مع جهاز الأمن تقريرا عني، ويعلم الله أنهم آذوني أشد الإيذاء... اتهموني بأنني أتجسس لصالح إيران، وأحاول جمع المعلومات، ولا أدري لمن أو لماذا. (رجل كردي، من أربيل)

في عهد صدام كان كل صاحب رأي يريد التعبير عنه يقبض كليه. (امرأة سنية من بغداد)

ليس هناك حرية رأي أو مذهب أو أديان أو حرية التنقل بين البلدان، أي كل الحريات لم تكن موجودة. كان غير مسموح لنا قول أي شيء إلا ما يريدوننا أن نقول. (رجل سني، من بغداد)

لا توجدحرية رأي، أو حرية اختيار العقيدة أو الديانة، ولا حتى حرية السفر إلى البلدان الاخرى. أي لا توجد حريات على الإطلاق. كان يسمحون لنا فقط أن نقول ما يريدوننا أن نقوله. (رجل سني، من بغداد)

قبل صدام كان من يريد اعتناق الشيوعية أو النزعة الوطنية يوضع في السجن، وبعد صدام كان من ينطق بكلمة ضد النظام تذهب عائلته كلها وعشيرته كلها إلى السجن.(امرأةشيعية من بغداد)

وقد ظهرت الخبرة المباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، أو العلم بتعرض أحد أفراد الأسرة لها، في عدد من المناقشات الجماعية المختصة بموضوعات محددة. ويبدو أنه كانت هناك طرق لا حصر لها لاستثارة غضب قوات الأمن، لذلك لم تسلم إلا قلة قليلة من المجيبين من الاضطهاد أو العنف السياسي. وكان السجن أو التعذيب أو إعدام أفراد الأسرة أو الجيران أو المعارف أمرا معروفا، ولم يغب عن أي مناقشة حول ظروف الحياة في ظل صدام حسين.

أخي مهندس مدني متخصص في تشييد الجسور... وكان صدام قد طلب منه بناء جسر وبحيرة، وكانت هناك أخطاء في التصميمات الأولية، فحاول أخي تصحيحها

فألقوا القبض عليه. وبعد خمسة أشهر من إيداعه السجن اكتشفوا أنه بريء. (امرأة شيعية من بغداد)

ألقت قوات الأمن العراقية القبض على أختي وعصبت عينيها وكبلتها وألقت بها في السجن لا لشيء سوى أن زوجها من البشمركة. وكانت حبلى في ذلك الوقت، فوضعت طفلها في السجن وتعرضت لنزيف شديد خلال الوضع. وسمت مولودها "جيل" (سجن) تخليدا لذكرى هذه الحادثة. (امرأة كردية، من أربيل)

كان لي أخ أعدم وهو في السادسة عشرة. كان لي بمنزلة الابن، فقد ربيته بنفسي. جاءوا وأخذوه وأعدموه. لم يكن له نشاط سياسي ولم يكن مهتما بالسياسة. (ضابط جيش سبق، من بغداد)

ووصفت أسر المفقودين والسجناء السياسيين السابقين بالتفصيل الأهوال التي لاقتها. فأشارت امرأة فقدت ابنها إلى جدار الصمت المنيع الذي اعترضها عندما حاولت أن تستعلم لم قبض عليه وهل لا يزال على قيد الحياة. *"في أول أيار 1991 خرج من البيت للعمل في سيارته الميتسوبيشي فلحقت به سيارة و أخذوه مع سيارته بعد أن كمموا عيونه... للآن لا نعرف أين هو... قدمنا طلبات لوزير الدفاع و للأمن العام... و لم يعطونا أي جواب. ابني متزوج و لديه ولد و للآن لا نعرف عنه شيء."* وحكى رجل قبض عليه لأسباب سياسية في النجف أن أباه وعمه قد قبض عليهما في عام 1980 ثم اختفيا، *"ومنذ ذلك اليوم حتى الآن لا نعلم أي شيء عنهما. أي منذ 23 عاما"*. كما شاعت محن التعذيب الشديد والدعاوى القضائية التعسفية أمام المحاكم "الخاصة" (السياسية) وممارسة طقوس الإذلال مع كل السجناء السياسيين السابقين الذين أجرينا معهم مقابلات في المناطق الثلاث الرئيسية في العراق. فأشار سجين سياسي كردي سابق إلى أن الاضطهاد يأخذ ثلاثة صور، وهي العقاب الشديد لتحطيم الشخصية، والتحرش الدائم والرقابة بعد الإفراج، والحرمان من الموارد الاقتصادية بالفصل من العمل ومصادرة الأملاك. كما شاعت المضايقات المتواصلة ومصادرة الأملاك من السجناء السياسيين الذين أجرينا معهم مقابلات في بغداد وجنوب العراق. *"وحتى بعد خروجه من السجن، لا يشارك المحكوم بأي دور في المجتمع ويكون غير مشمول بأي شيء بسبب القوانين التي تحدد العمر فيخسر مستقبله وأهله وبيته."* وقال سجين سياسي سابق إن حاله لا يختلف عن تجريده من الجنسية.

وأشار العديد المجيبين إلى أن العراق في ظل صدام حسين كان "سجنا". فقال أحد المشاركين في جلسة مناقشة مركزة ضمت أسر المفقودين *"ليس هناك مشكلة بين أفراد الشعب فكلنا تأذينا و صدام كان عادل في ظلمه."* وبصفة عامة أظهرت المناقشات المركزة والمقابلات الشخصية مع الأفراد إلى وجود درجة من الوعي المشترك لدى العراقيين بالانتهاكات التي وقعت في أنحاء عديد من العراق. فأظهر البعض معرفتهم أو أشاروا إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تعاني منها جماعات عرقية أو دينية بعينها. فمثلا كان المجيبون من بغداد على علم بالانتهاكات التي يتعرض لها الأكراد في الشمال، بينما أشار بعض من أجرينا معهم مقابلات في الشمال الكردي إلى معاناة الشيعة في الجنوب: "هذه الحالات الفظيعة لا تقتصر على الأكراد ولكنها تمتد أيضا إلى العرب والأقليات الأخرى... لقد كان إخواننا العرب معنا في السجن". وربما يكون تعرض الجميع تقريبا لانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد في ظل نظام صدام حسين قد أدى إلى بناء نوع من الخبرة الوطنية المشتركة قوامها المعاناة، والإحساس بالوحدة في التعرض للظلم المفروض باسم فرد واحد محدد.

ب. التنوع في إطار تجربة الانتهاك المشتركة

إلا أن هناك جماعات عرقية ودينية معينة تؤكد على أنواع مختلفة من الانتهاكات. فقد تعرض الأكراد لحملة الأنفال ولاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد القرويين الأكراد كنوع من الإبادة الجماعية،[16] ومحاولة منهجية لإبادتهم كشعب.

رأيت بعيني ضحايا الأسلحة الكيميائية في بدرسان... فكان هناك 33 مفقودا في أسرة واحدة، وهو ما أثر على الجميع بالطبع. (محام، من أربيل)

في أثناء حملة الأنفال أراد صدام استخدام كل الوسائل لإبادتنا – الكيماويات والطائرات والقصف. (إحدى أرامل الأنفال، من أربيل)

الانتهاكات التي حدثت هي أعمال إبادة جماعية ضد الأكراد. وهي ما أسميه بالهولوكوست – مثلما فعل هتلر باليهود. لقد قتل صدام شعبنا، وكانت إبادة جماعية. (امرأة كردية، من السليمانية)

كما شهد الصراع المسلح بين المتمردين الأكراد والجيش العراقي اضطهادا في سياق محاولات قمع التجمعات الكردية السياسية الرئيسية وتقليص التأييد الذي تحظى به في المناطق الكردية. ومن الاستراتيجيات التي كانت متبعة في هذا الصدد تجريد الأكراد قسرا من ملكيتهم للأراضي أو البيوت، وتوطين العرب في هذه العقارات. "طردنا حزب البعث من كركوك. فاتجهنا للضواحي، لكنهم رحلونا منها إلى جمجمال؛ ففقدت كل شيء، كل عقاراتي وممتلكاتي". إن تجربة التعرض المباشر للمصادرة أو النزوح القسري نتيجة للتعريب أو العلم بهما كانت أمرا شائعا بين المجيبين من الأكراد، وإحدى الركائز الأساسية للمطالبة بالتعويض (انظر القسم 5(و) فيما يلي حول التعويضات).

كما أشار جميع المسيحيين الأكراد والتركمان والآشوريين جميعاً إلى أن الدولة البعثية كانت تنشر الهوية العربية بما أدى إلى تمييز صريح ضد غير العرب. فكان الأكراد يؤمرون بالتخلي عن هويتهم في المناطق الاستراتيجية وإلا تعرضوا للترحيل: "أمرنا البعث أن نغير جنسيتنا أو أن نخرج من كركوك. لم نكن نريد أن نغير جنسيتنا لأننا أكراد، فأمرونا بالخروج". كما ذكر العديد من المجيبين أن الأكراد كانوا يعاملون "كمواطنين من الدرجة الثانية"، وأنهم حرموا من التعبير عن خصوصيتهم الثقافية واللغوية، وأنهم تعرضوا للتمييز الاقتصادي.

كانت هناك إدارة في العراق... تحرم الأكراد من الحصول على وظائف في المواقع بالغة الحساسية على الرغم من مؤهلاتهم الفائقة (كما في شركات النفط مثلا)...، وإذا التحق كردي بالقوات الجوية، فلم يكن يسمح له بأن يصبح طيارا. (رجل كردي، من السليمانية)

لم يكن بمقدورنا التعبير عن رأينا بحرية؛ وكانت المناهج كلها باللغة العربية. (امرأة كردية، من السليمانية)

وأشار المجيبون من التركمان إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل الإعدام والتعذيب والسجن، مؤكدين على تجارب التمييز التي تعرضوا لها بسبب هويتهم غير العربية، مثل مصادرة الأملاك دون تعويض في إطار سياسة "التعريب" والتمييز على أساس الانتماء العرقي في مجالات التوظيف والتعليم واللغة.

[16] اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي بدأ سريانها في 12 يناير/كانون الثاني 1951، تعرف الإبادة الجماعية" في مادتها الثانية بأنها أي "من الأفعال التالية، على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعية قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه: أ) قتل أعضاء من الجماعة، ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة، ج) إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا، د) فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

بصفتي مواطنة تركمانية أعيش في كركوك، كان لي بيت استولوا عليه عام 1990 وأعطوه لعرب مهاجرين من الجنوب. لقد استقدموهم عمدا حتى يرفعوا نسبة العرب في كركوك. (امرأة تركمانية من كركوك)

تخرجت في كلية الهندسة قسم مدني، وكان درجاتي تؤهلني للالتحاق بالدراسات العليا. لكن مكتب العميد أخطرني أنني لا يحق لي مواصلة دراستي لأن اسمي "م. ك." ولأنني أحمل الجنسية التركمانية. (رجل تركماني من كركوك)

وأعرب المسيحيون الآشوريون[17] عن مشاعر مماثلة من الحرمان من الفرص على أساس الانتماء العرقي؛ وعن إحساسهم بأن هويتهم لا يعترف بها نهائيا في أي مكان بالعراق: أنا أشوري لدي لغة وعادات وتقاليد ولكن إجباري علينا التكلم بالعربية. الأكثرية يقولون أن الآشوريين انقرضوا... ولكن كيف ونحن عندنا لغة وعادات وتقاليد آشورية ويقولون أننا انقرضنا فكيف هذا؟

ولا يختلف الشيعة العرب في الأهوار الجنوبية عن الأكراد في المعاناة من الاضطهاد، وقد ركزوا على ما كابدوه من نزع الملكية ونقلهم من مواطنهم قسرا وتدمير سبل أرزاقهم عن طريق تجفيف الأهوار. ويلاحظ أن الحرمان الاقتصادي يسير جنبا إلى جنب مع الاضطهاد السياسي الذي يتم فرضه ومعايشته بصورة جماعية.

سؤال: ما الذي أجبركم على الانتقال إلى هنا؟

جواب من (الجميع): الماء. بسبب قطع الماء.

رجل: الماء والكهرباء.

المترجم: من الذي قطع الماء؟

رجل: صدام حسين والنظام السابق.

رجل: بسبب الماء. الأهوار كانت ممتلئة بالسكان، كان هناك 400 عشيرة داخل الأهوار، تمّ ترحيلها باستخدام القوة أو بغير القوة. (رجل من عرب الأهوار، على مقربة من الناصرية)

عندما حصلت الانتفاضة عام 1991 وشاركنا فيها ضد الحكم البائد وقسم مناط خارج العراق والقسم الذي بقي هنا حاربتنا الدولة محاربة ورحلونا إلى محافظات أخرى والذي كان لديه وظيفة خسر وظيفته، أنا خسرت وظيفتي وتمّ سجني في الرضوانية وقسم من أصدقائي تمّ إعدامهم. (رجل من عرب الأهوار، على مقربة من الناصرية)

ج. ديمغرافية الانتهاكات

في تحليلات نظرية لا تحصى للسياسات العراقية ، أعير قدر كبير من الاهتمام للتقسيم السكاني إلى شيعة وسنة، وهو ما يوصف كثيراً بخط التقسيم الجوهري في المجتمع العراقي. وتشير البحوث التي استند إليها هذا التقرير إلى أن هناك صورة أكثر تعقيدا لطبيعة الانقسامات الطائفية في العراق. فلا شك أن التمييز بين الشيعة والسنة يمثل أحد أبعاد الوعي الاجتماعي. لكن المجيبين من الشيعة وجماعات المناقشة المركزة لم يؤيدوا مفهوم الانقسام الاجتماعي الداخلي والحتمي ؛ بل رأى المجيبون الذي تطرقوا إلى هذا الموضوع أن الانقسامات الطائفية (بقدر ما يسمح لها بالظهور) هي نتاج لاستراتيجية متعمدة اتبعها النظام السابق في التفريق بين العراقيين

[17] تتسم أرقام التعداد الحالية في العراق بأنها بعيدة كل البعد عن المصداقية، ولا يمكن التعويل عليها؛ ومن الصعب تقدير حجم السكان من التركمان والآشوريين، ويبدو أن الادعاءات في هذا الصدد تصطبغ بطابع سياسي إلى حد كبير. ووفقاً لتقديرات الخارجية الأمريكية، فإن التركمان والآشوريين يشكلون أقل من 5% من تعداد السكان (انظر www.state.gov/r/pa/ei/bgn/6804.htm.).

لتوطيد أركان حكم صدام. فبعد ثلاثة أشهر من الغزو الأمريكي أصبحت هناك هوية مدنية أو وطنية تتجاوز الطوائف العرقية. إلا أن الإجابات كشفت عن إحساس واضح بأن النظام كان يستهدف الشيعة بصورة أكبر من غيرهم، وأن المؤسسات والممارسات الدينية الشيعية كانت تواجه أشد صور التمييز. كما شكا المجيبون من وجود التمييز في التوظيف والتعليم في القطاع الحكومي.

الحقيقة أن الشريحة العظمى من الناس تعاني من هذه الانتهاكات والبقية لا تعاني منها. والسبب أن هناك نوعين من الدوافع: الطائفي والمصالح. بالنسبة للطائفي، فقد كان النظام يصب غضبه على الشريحة العظمى المظلومة التي هي من الشيعة، مع احترامي لكل الطوائف الأخرى. أما بالنسبة للمصالح، فهناك أفراد يخدمون النظام خوفاً على مصالحهم أو حياتهم أن تنتهك، لذلك يعتبرون أنهم غير متضررين وهم خليط، حتى أن قسم منهم من الشيعة ولكن أغلبهم من أهل تكريت والرمادي. (سجين سياسي سابق، من بغداد)

أود لو سجلتم ألوان الظلم العديدة التي تعرض لها الشيعة... وليتكم توثقون ما عاناه الشيعة. لقد صادروا أملاك الأسرة، من عقارات وأموال وبيوت. لقد أخذوا كل ما نملك. (امرأة شيعية من بغداد)

لا فائدة في أن نظل نقول هذا سني وهذا شيعي. صحيح أن الشيعة عانوا أكثر من غيرهم، كلنا يعرف ذلك، لكنني أقول إنه لا جدوى من التعصب. يجب الكشف عن حقيقة كل من أخطأ حتى لو كان شيعيا. (امرأة شيعية من بغداد)

كان لدينا زوّار للحسين والأولاد راحوا يشترون، لم يفعلوا شيء، فقط قالوا والله لن ننسى حسين، وفجأة جاء الأمن وبدأ الضرب (امرأة شيعية، من النجف)

في ذلك الوقت كان كل من يعثر لديه على كتب أو محاضرات إسلامية أو ما إليها من النصوص يعذب ويسجن. (رجل شيعي، من النجف)

بالنسبة للتربية والتعليم كان التلاميذ الأوائل والتلاميذ المفضلون عن غيرهم هم تلاميذ المحافظات الشمالية. (رجل شيعي، من النجف)

التحقت بالجيش في عام 1994... ودعينا لحضور دورة تدريبية عن الكمبيوتر. فانتظرت ساعة ثم أخذوا كل بياناتي وسألوني عن محل الإقامة، فقلت لهم إنه ح الثورة في بغداد، وهو حي شيعي فقير، رفضوني". (ضابط سابق بالجيش، من بغداد)

أود أن أضيف أن المناطق الشمالية مثل تكريت وغيرها لم تشهد الراحة والسعادة التي تعرفها البلدان الأوروبية، فقد كان عليها ضغوط. وعلى الرغم من ولائها للنظام وقربها منه، ففي نهاية الأمر يبدو أن هناك سياسة واحدة كانت متبعة وهي سياسة "التجويع لتكريس التبعية". (رجل شعي من النجف)

مثل هذه الأقوال إلى جانب الميل إلى التأكيد على أن العراقيين "شعب واحد" تعطي مصداقية لملاحظة فاروق-سلاجليت وسلاجليت بأن الخط التقسيم الحقيقي في المجتمع العراقي هو بين "القابضين على زمام السلطة في تكريت وغالبية السكان المحبطين الذين سلبت حقوقهم، سواء أكانوا شيعة أم سنة. ومعظم الشيعة العراقيين يعتبرون أنفسهم عربا عراقيين أولا وأخيرا... ويشعرون بشدة الاستياء من حصرهم في أحياء خاصة بهم، كما فعلت الأنظمة المتعاقبة

معهم".[18] وسنتناول مسألة الوحدة الوطنية والمصالحة بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع فيما يلي.

د. الطبيعة التعسفية للانتهاكات

بصرف النظر عن الانتهاكات الجسدية الشديدة، والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية، كان هناك موضوع تكرر ظهوره في العديد من المناقشات المركزة والمقابلات الشخصية، وهو النظر إلى الدولة البعثية على أنها تتسم بالتمييز والفساد المستشري في كل أركانها وأنها لا تخضع إلا لإرادة صدام حسين وبطانته. والصورة التي تتضح لنا هي صورة الحياة الاجتماعية التي يعيشها العراقيون في خوف لا من العنف والاضطهاد السياسي فحسب، ولكن من تعسف أصحاب القوة الذين لا يردعهم رادع في سلوكهم. فالأهداف الأساسية مثل التعليم والتوظيف والانتفاع بالخدمات العامة الأساسية كالماء والكهرباء كانت تتوقف على أهواء كوادر حزب البعث، والمرتشين من موظفي الدولة، والقرارات السياسية التي تتسم بجنون العظمة المتزايد لدى العصبة الحاكمة. وأنحى المجيبون باللائمة على صدام حسين في انحطاط مستويات الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع العراقي، إلى حد اهتراء النسيج الأخلاقي، مما حدا بالمواطنين إلى اتباع ألوان من السلوك تجلب عليهم الخزي والعار.

كان النظام السابق ينشر قيما رجعية في المجتمع، ويفسد القيم الأخلاقية. والمثال الواضحعلى ذلك نجده في الفساد في التعليم المدرسي ونظام الرعاية الصحية. (رجل شيعي من بغداد)

لقد أساء صدام إلى سمعة الشعب العراقي. فجعلنا نبدو بلدا همجيا قاسيا يقهر فيه الأفراد بعضهم البعض ويقتلون بعضهم البعض. ولكننا على العكس من ذلك، فنحن ككل البلدان العربية ما زلنا أوصياء على نفس الحضارة المشتركة، ولكن ماذا نفعل؟ لقد جاء هذا الحاكم وسيطرعلينا تماما واستخدم الجيش والحرس ظلما وعدوانا لمنفعته الشخصية. (امرأةشيعيةمن النجف)

الخلايا البعثية تتقاضى رشاوى من الناس، وتنتهك الأسر التي سجن بعض افرادها أو أعدموا أو من يعيش بعض أفرادها بالخارج. (امرأة تركمانية من كركوك)

أنا لم يكن لدي استمارة حزبية فقالوا لي يجب أن تكون حزبي، فقلت لهم لا أريد أن أكون حزبي أنا إنسان مسالم، فقالوا يجب أن تنضم للحزب حسب مكان سكنك ويجب أن تكون عضو خلية. مضت سنة و6 أشهر وأنا بدون عمل لأنني غير حزبي، وتأخرت الحزبية. (رجل مسيحي آشوري، من بغداد)

نحن تعذبنا منذ مدة حوالي 20-25 سنة. يومياً يأتي مسؤول حزبي أو تكريتي يريد ذبيحة أو ماشية فنعطيه. (شيخ عشيرة، من الناصرية)

كان القانون مطاطا، فمتى أرادوا لانفسهم شيئا كانوا يمطونه، ومتى انتهوا تركوه يعود سيرته الأولى. إنهم يتصرفون كما يحلو لهم. (سجين سياسي سابق، من النجف)

ليست المسألة من السيد ومن التابع. لقد كانت عصابة وعلى رأسها صدام. (ضابط جيش سابق، من بغداد)

[18] ماريون فاروق-سلاجيت وبيتر سلاجيت: "العراق منذ 1958: من الثورة إلى الدكتاتورية"، آي. بي. توريس، لندن ونيويورك، 2001، ص 300. انظر أيضا هـ. باتاتو: "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق"، مطبعة جامعة برينستون، 1975 تقريبا، ص 40-50.

وكان الغضب والإحساس بالظلم بسبب التعسف والتسلط والعمالة التي اتسمت بها الحياة في ظل صدام واضحا فيما يتعلق بفرص التعليم والتجنيد. حيث كان أبناء أعضاء حزب البعث يأخذون أولوية في الأماكن الشاغرة في أرقى الكليات الجامعية والمدارس المهنية، كما كان الالتحاق بالدراسات العليا يستلزم العضوية في حزب البعث. وتحدث آخرون عن حرمانهم من فرص التعليم لأن بعض أفراد أسرهم كانوا مضطهدين من قبل النظام، ومن ثم كانت أسماء عائلاتهم موضوعة على "قائمة سوداء".

الرئيس هو الذي خلق الطبقية فلماذا البعثي له مميزات وله خصوصيات. وحتى بالمنهج العلمي والدراسي له امتيازات كأصدقاء الرئيس وابن الشهيد ينال درجات إضافية. من المفروض أن المنهج العلمي لا يتأثر بأي شيء، فمثلاً هناك شخص بمعدل 90% ويريد أن يدخل كلية الطب، وشخص آخر لم يحصل إلا على 65% وسيلتحق بالكلية مع نفس المستوى لأن لديه صديق للرئيس أو أبوه رفيق القائد. (رجل سني، من بغداد)

كانت هناك درجات إضافية تعطى لبعض الطلاب ليس باستحقاقهم و إنما حسب قربهم من النظام السابق. (امرأة آشورية، من بغداد)

العراقيون محرومون من أشياء كثيرة؛ رجال النظام الحاكم فقط هم الذين كانوا يمسكون بزمام الأمور، وهم وحدهم الذين يستطيعون أن يحيوا حياتهم كيفما شاءوا. (امرأة سنية، من بغداد).

كان مصيرنا وحياتنا في أيديهم، فيجب أن تنضم[إلى حزب البعث] لتواصل حياتك وكل شيء آخر. (امرأة كردية، من السليمانية)

لم يكن أمامنا خيار في مسألة الذهاب للمدرسة، فلم تكن مسألة اختيارية. لم نكن نستطع اختيار جامعتنا أو كلياتنا. وعندما كنا في الجامعة كنا مجبرين على الالتحاق بحزب البعث- فلم نكن لنحصل على الشهادة أو الدرجة العلمية بدون التوقيع بالعضوية أو الانضمام إلى الحزب. (امرأة كردية، من السليمانية)

أما بالنسبة لي، تركت المدرسة عام 1991 بسبب ما حدث لأخي لأنه إذا ذهبت للمدرسة سيعرفون اسمي وسيطلبون أن يعرفوا أين أخي. لذلك لم أستطع الذهاب للمدرسة. (امرأة شيعية، من بغداد)

واتضح هذا الإحساس بضياع الفرص وتضاؤل إمكانية بناء المستقبل في المناقشات التي دارت حول التجنيد، وهو موضوع أثير في العديد من جماعات النقاش باعتباره عبئا ثقيلا يفرض بلا عدل ويبدد جزءا من أفضل سنوات العمر في حياة الشباب. وأدى الأمر المفروض على كل من هو في سن التجنيد بحمل وثائق تثبت أداء الخدمة العسكرية إلى خلق المزيد من الفرص للتحرش والابتزاز من جانب الأجهزة الأمنية والشرطة، التي يمكنها أن تهدد بالطعن في سلامة الوثائق أو بإعدامها ما لم يدفع صاحبها رشوة.

مثل بسيط من انتهاكات حقوق الإنسان هو الخدمة العسكرية فإذا وصل عمر الشاب إلى 17 سنة و لم يكمل دراسته فيجب أن يذهب إلى العسكرية و سيعطونه راتب لا يكفي ليوم واحد و إذا كانت حالته المادية ضعيفة فسيضطر أن يهرب و إذا هرب فستقطع آذانه. (امرأة آشورية، من بغداد)

الخطأ أنه منذ أن يتخرج المرأ في سن الثامنة عشرة، يدخل إلى الخدمة العسكرية وهذا يخنقنا ويكتم أنفاسنا، لا نستطيع التحدث إلا عن البعث والبعثيين. (رجل مسيحي، من بغداد)

لم أستطع مواصلة دراستي لأن صدام في ذلك الوقت أرادني أن أكون جنديا مقاتلا. (رجل كردي، من أربيل)

في عام 1995 تخلفت عن الخدمة العسكرية لمدة 3سنوات وشهرين. فعندما أمسكوا بي وضعوني بمركز حدودي فوق الموصل يُدعى سنجار. داخل المركز كله تعذيب... لقد تأذيت في السجن وأصبت بمرض التهاب الرئة ثم نقلوني إلى أبعد نقطة بالعراق... فأكملت هناك الخدمة الإلزامية لمدة 3 سنوات، وبعدها قالوا أنني مشمول بقرار إكمال خدمة التخلف عن المدة التي تخلفت فيهاعن الخدمة العسكرية وهي 3 سنوات وشهرين، واضطررت لإكمال 6 سنوات. (رجل شيعي، من بغداد)

هـ. تأثر المجتمع العراقي

أشار العديد من المجيبين إلى بعض أفراد أسرهم أو أقاربهم أو أصدقائهم الذين غادروا العراق، فرارا من الاضطهاد أو من الجمود الناجم عن ما يقرب من 20 عاما من الحرب المتواصلة وعن عقد من العقوبات الاقتصادية. "كل هذه الظروف جعلتنا نفكر في هدف واحد، وهو مغادرة العراق." (امرأة سنية، من بغداد) [131] وكانت ضرورة الطاعة والولاء واتباع أيديولوجية النظام عبئا ثقيلا على النفوس. *"اختصاراً لما قاله جميع الزملاء هو أن المواطن العراقي كان لا يعرف الحقوق و لكنه فقط يعرف الواجبات"*. ووصف أحد شيوخ العشائر في الناصرية الجوانب المأساوية والهزلية في آن واحد في هذه الالتزامات بقوله: *"تبدأ يومك بالخروج إلى العمل، فيطلبون منك الخروج في مظاهرة ضد أمريكا فتخرج ثم تعود إلى بيتك للراحة وإذا بهم في العصر يطلبون منك التدريب مع جيش النخوة، وفي الليل يقولون أن هناك ممارسة فعلية علمية... وفي صباح اليوم التالي تريد أن تخرج للعمل فإذا بك تواجه نفس الأمور ثانية."*

وركز العديد من جماعات المناقشة والمقابلات الشخصية على الآثار النفسية والمجتمعية طويلة الأجل للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وإذا كانت الأسئلة لم تركز على الآثار النفسية للتجارب العراقية، فقد تطوع العديد من العراقيين من تلقاء أنفسهم للإدلاء بهذه المعلومات، الأمر الذي يوحي بارتفاع درجة الصدمة النفسية، ويتبدى في الإحساس المستشري بالخوف واليأس والمرارة والشك في كل ادعاءات السلطة. وهذا ما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند تحديد نوعية إجراءات العدالة الانتقالية التي يمكن أن تحقق أقصى فعالية في العمل على إصلاح النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي.

وتبين نجاح النظام السابق في ترويع الشعب في كلام عدد المجيبين الذين أشاروا إلى استمرار شعورهم بالخوف. كما يستشري أيضا الإحساس بالآثار المدمرة للخوف على الأسرة والحياة الاجتماعية، مما يخلق الشك وعدم الثقة والغضب والاستياء. فقد أدت الحروب والسجن والهجرة والحرمان الاقتصادي إلى تفكيك الأسر وجعل الحياة "العادية" شديد الصعوبة. وأشار عدد من السجناء السياسيين السابقين وأسر المفقودين إلى صدمات بدنية وعواقب نفسية بعينها.

كانت حياتنا مليئة بالأكاذيب والخوف. كانت حياتنا كذبة كبيرة. وكان الأطفال في كل يوم ينشدون "يعيش قائدنا، يعيش بطلنا" (امرأة شيعية، من بغداد)

كان الخوف مسيطرا؛ فلقد زرعه صدام في نفوس الجميع. (امرأة سنية من بغداد)

"والله الذي بالنفس يبقى بالنفس، لقد عشنا أحداث عام 1991...الأشياء صارت بداخلنا، بداخل كل نفس عراقي، أظن أنه حتى لو عوضونا بمال أو ببيوت لن نستطيع أن ننسى المأساة التي عشناها، كنا نركض في الشوارع خائفين، لا نعرف من أين تأتي القنابل أو أين تسقط، ونخاف على رجالنا وعلى شبابنا." (امرأة شيعية، من النجف)

زرع صدام الخوف في نفوس الشعب العراقي. فبعد أن دخلت الولايات المتحدة بغداد كنا نتفرج على تسجيل فيديو عن جرائم صدام، لكن أمي طلبت منا أن نطفئه لأنها تخشى أن يأتي البعثيون للقبض علينا. قلنا لها إن صدام قد انتهى عهده، لكن هذا الموقف يبين مدى الذعر الذي ألقاه في نفوسنا (كيف كانت مذعورة) (ضابط جيش سابق، من بغداد)

قضينا حياتنا نذرف الدمع ألما ومعاناة، حتى بلغت الروح الحلقوم واستبد بنا الإحباط واليأس. وفي الحقيقة إننا لا زلنا خائفين؛ لأنهم يقولون إن الأوضاع هشة، والأحوال قد تسوء. (امرأة كردية، من أربيل)

فقدت زوجي عام 1991 و عندي 3 بنات أكبرهن عمرها 6 سنوات. بعد أن راح زوجي أعطانا أهله قطعة أرض فعمرنا بها بيت لنسكنه فأتوا و أخذوها كلها. سبب لي ذلك صدمة و هذا هو العلاج الذي أخذه (تريهم الوصفة الطبية). (زوجة أحد المفقودين، من بغداد)

لم ينجح صدام في قتل الإنسان العراقي، لكنه نجح في ترويع الروح العراقية. (محام كردي، من أربيل)

كما ظهرت فكرة انهيار العلاقات الإنسانية بشكل لا يمكن علاجه في المناقشات التي دارت حول كيفية تهديد مناخ الرعب بتدمير الإحساس بالثقة والاطمئنان على كل مستويات المجتمع. فأكد أحد المشاركين على أن الصدق كان قد تحول إلى رذيلة خطيرة في ظل النظام السابق، فقال *"لقد أصبح الكذب عادة بالنسبة لنا بسبب الخوف"* (سني من بغداد)؛ وذكر سني آخر من الموصل أنه "لم تكن هناك ثقة بين الأصدقاء" بينما ذكر تركماني من كركوك صراحة أنه "لا توجد ثقة، فالثقة منعدمة تماما". وألقى أحد المجيبين من جامعة الموصل بالضوء على أن العراقيين تعلموا ألا يثقوا بأحد.

كان عندي طلاب من الجنوب، وكانوا يأتون إلى مكتبي أحيانا، على مدى السنوات العشرين الماضية، ليحكوا لي عن مقتل آبائهم وإخوتهم. في هذه الأحوال يجب على المرء أن يبدي التعاطف، ولكني كنت أعرف آنذاك أنني لو أبديت التعاطف مع أي شخص، دون أن أعرفه حق المعرفة، فلربما كان عضوا في الحزب، أو يعمل مع الاستخبارات. (غير مكتمل. هكذا نص القول) لا أدري كيف أعبر عن مشاعري أبدا. وعندما لا تعبر عن مشاعرك في اللحظة المناسبة، تصبح سرا مطمورا في نفسك.

وعلى المستوى الأسري أشار آخر من المجيبين إلى أن الأب قد لا يتناقش بحرية حتى في بيته لأنه "كان يخشى أن يذهب ابنه للمدرسة ليحكى ببراءة عما يحدث في البيت، وتلك كارثة محققة". (عضو بالحزب الشيوعي العراقي، من بغداد". وعلى العكس من ذلك قد لا يصدق الأب ابنه *"حتى ابنك إذا قال لك هذا صحيح فيمكن أن تكذبه"* (شيخ، الناصرية). ولخص كردي من المجيبين ذلك بقوله *"لم يسمح صدام لأحد بأن يثق حتى في نفسه، فضلاً عن أن يثق في شقيقه أو أمه"*.

ورأى العديد من المجيبين أن تدمير الثقة على هذا النحو جزء من التدهور الأوسع للمبادئ والقيم الأخلاقية التي أحدثته الدكتاتورية. فأشار مشارك كردي من أربيل إلى أن "الفصل التالي هو تدمير ما تبقى في العراق، وتشويه المجتمع العراقي، وتمزيق أخلاقياته ونفسيته وتشويه النفوس على المستوى الشخصي. وخلصت امراة مسيحية كلدانية من بغداد إلى أن *"الإنسان العراقي بكل فكره ومشاعره الرقيقة تدمر. ليس فقط الذين تعذبوا في السجون من قبل المخابرات أو الأمن، إن شبابنا الآن متيبس، جففوا الإنسان العراقي حتى أصبح يتهشم."* وفي محاولة استشراف آفاق المستقبل رأى رجل شيعي من بغداد "أننا بحاجة إلى ثورة أخلاقية، فقد ظل صدام في السلطة 35 عاما دمر خلالها كل القيم الاجتماعية".

وأكد بعض المجيبين في روايتهم لتجاربهم على إحساسهم بالإرهاق من أثر عقود الحرب، فأشار عدد من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و35 عاما (حيث أن نسبة كبيرة من الشعب العراقي تقل أعمارهم عن الثلاثين) إلى أنهم لم يروا شيئا سوى الحرب والرعب والصعاب طوال حياتهم كلها تقريبا. وأرجعوا هذه الإحساس اللانهائي بالطوارئ إلى شعورهم بالإجهاد ونظرتهم المحبطة إلى الحياة.

لقد تعبنا؛ خمسة وثلاثون عاما من التعذيب. ماذا رأينا نحن العراقيين طوال حياتنا؟ عمري 23 سنة، ماذا رأيت غير الحرب والمشاكل؟ (امرأة سنية، من بغداد)

باختصار، لم يعش أحد حياته في العراق. لم يعش طفل طفولته، ولم يستمتع شاب بشبابه. ولم يبلغ كهل سن الشيخوخة. (امرأة سنية، من بغداد)

لقد تعبنا، حاربنا في حرب العراق وإيران تسعة أعوام، ثم جاءت أم المعارك فلم نستطع أن نحارب... طوال سني عمري الستة والثلاثين لم أمتلك سيارة أو بيتا أو حسابا مصرفيا. لقد تعبنا. منذ السادية عشرة وأنا أقاسي من الحروب. عشرون عاما من الحرب والتدمير. نريد أن نعيش في الدنيا والعصر الحديث. نريد ديمقراطية حقيقية. (رجل شيعي، من النجف)

فأنا مثلاً من مواليد 1979. لا أذكر شيء إلا أن أبي كان في الجيش أثناء الحرب الإيرانية. خلصنا من حرب إيران باستشهاد خالي وإعاقة أخوالي الاثنين الآخرين. وبعدها أتت فترةالحصار التي حدث فيها تشتت وهجرة فظيعة. (امرأة مسيحية كلدانية، من بغداد)

كل عمرنا من سنة 1990 حتى الآن ونحن في معاناة... أنظرإلى حالنا وحياتنا. نفسيتنا متعبة. (عرب الأهوار، من الناصرية)

و. مفهوم حقوق الإنسان لدى الضحايا

في ضوء هذه الخبرات من القمع والعزلة عن المجتمع الدولي، ليس بمستغرب أن نجد أن تعريف المجيبين لحقوق الإنسان بعيد عن التعريفات الفنية الواردة في صكوك حقوق الإنسان المتعارف عليها، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلم يشر أحد من المجيبين تقريبا إلى الصكوك الدولية أو التعريفات المتواضع عليها دوليا للحقوق.

إلا أن مفهوم حقوق الإنسان له دلالاته في أذهان العراقيين، إذ تشير إجاباتهم إلى أنه يفهم عموما على أنه مجموعة من السمات الاجتماعية والأخلاقية الطيبة التي تعد شرطا مسبقا للحياة الكريمة. وبذلك التقت أفكار المجيبين حول المفاهيم الأساسية مثل التوظيف والخدمات الأساسية (الكهرباء والماء والصحة)، والحريات الأساسية في التجمع وإقامة الجمعيات التي تعد شرطا مسبقا للنشاط الديمقراطي (حرية التعبير والاتصال وحرية الضمير وحرية إقامة الجمعيات السياسة والانضمام إليها)، والضمانات القانونية التي تحمي من التعسف (الأمن من السجن التعسفي ومن مصادرة الأملاك والحق في المحاكمة العادلة)، والحماية من العنف والاضطهاد السياسي. وعبرت المشاركات الكرديات خصوصا (إلى جانب بعض النسوة من بغداد والجنوب) عن شعورهن بالقلق بشأن قضايا الحقوق المتعلقة بالمرأة، مثل إساءة معاملة الزوج لزوجته، والحرمان من تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف، وتأثير الأوضاع الحالية على سلامة الأطفال "قطعا، هناك تمييز ضد المرأة، لماذا يتجاهلنا الناس، نحن النساء؟ لماذا يتجاهلون آراءنا؟ (امرأة (امرأة كردية، من أربيل) "لا يتلقى أي طفل كردي أي معونة من حكومتهم". (امرأة كردي، من السليمانية)

ونظرا لأن حقوق الإنسان تفهم على أنها الأساس للحياة المحترمة الكريمة، فقد أشار بعض المجيبين أيضا إلى التعاليم الإسلامية التي تقف بوضوح وراء مفاهيمهم. وأدى الإحساس الشخصي العميق بعدم الأمن وبالفوضى بعد سقوط النظام إلى ترك انطباع لا يمحى، جعل الكثيرين – وخصوصا النساء – يشيرون إلى "الأمن" باعتباره أبرز حقوق الإنسان. وتركز فهم موضوع حقوق الإنسان على احترام إنسانية المرء الأساسية والاعتراف بها وضرورة استعادة الكرامة لمن جردوا من إنسانيتهم.

لسنا في وضع يسمح لنا بالرد، لأننا منذ مولدنا لم نر حقوق الإنسان ولم نسمع عنها، لذلك لن تتفق آراؤنا. (رجل شيعي، من النجف)

الأمن مهم جدا، وحق من حقوق الإنسان. (امرأة سنية، من بغداد)

الأمن جزء من حقوق الإنسان، لكن الحرية تأتي قبل أي شيء آخر في بلدنا. لا يجب أن يتحكم فيك أحد، بل يجب أن تكون سيد نفسك. (رجل سني، من بغداد)

أهم الحقوق الأساسية هي الحق في الغذاء والدواء. (رجل شيعي، من بغداد)

أبسط حقوق الإنسان غير موجودة لدينا كالكهرباء والماء. (إمرأة مسيحية كلدانية، بغداد)

حقوق الإنسان تعني أن يعامل الإنسان على أساس الخلق الذي خلقه الله عليه وعلى أساس الكرامة التي خلقه الله عليها. (رجل سني، من بغداد)

أهم قضية هي حقوق الطفل. الأطفال يعانون من سوء التغذية، فعلى مدى العقد الماضي تدهورت هذه الحقوق تدهورا شديدا. (امرأة شيعية، من بغداد)

أنا أريد أن يمثلني من يعجبني، أن أستطيع أن أقول لا هذا لا أريده، أن يقول الشخص رأيه بكل صراحة وبدون خوف. (امرأة شيعية، من بغداد)

معناها اختيار أسلوب الحياة البعيد عن الأنانية والأثرة والعنصرية والطغيان، ومنع الهيمنة والبعد عن شريعة الغاب، أي سيطرة القوي على الضعيف. (رجل كردي، من أربيل)

حريتي وحقي في اختيار ملابسي ورفاقي وحزبي وحقي في الحصول على مستوى معيشي مناسب، والتعبير عن رأيي. (امرأة تركمانية، من كركوك)

بالنسبة لي حقوق الإنسان هو أن نعيش بكرامة ونلقى لك ما نحتاجه حتى نعيش في كرامة وحرية. (امرأة مسيحية كلدانية، من بغداد)

(حقوق الإنسان تعني) حرية الإنسان في طريقة المعيشة التي يريدها فقد كان نظام الحكم يختار كل شيء. يختار الكتاب الذي تقرأه و البرنامج الذي تشاهده و الأكل الذي تأكله و يختار الصحف و طريقة حياتك و اختياره يكون عن طريق الأوامر التعسفية فيعاملك كإنسان عسكري ليس لديه اختيار. (عضو عائلة أحد المفقودين، من بغداد)

كما أكد الأكراد والأشوريون والتركمان على حقوق الأقليات مثل عدم التمييز بسبب الانتماء العرقي، والحق في استعمال لغتهم الخاصة، والحق في ممارسة ثقافتهم واعتراف الحكومة بها على المستوى الإقليمي والوطني. وأشار المسيحيون الآشوريون إلى الحرية الدينية، مثلما فعل بعض المجيبين من الشيعة أيضا.

حقوق الإنسان بالنسبة لنا تعني أن كل طائفة وجماعة عرقية في العراق تستطيع ممارسة حياتها الثقافية والدينية دون خوف من القمع، وأن كل الطوائف والجماعات العرقية والأحزاب السياسية موجودة وتعمل في ظل القانون. (رجل تركماني، من كركوك)

حقوق الإنسان قبل كل شيء أن يكون الإنسان حر في التعبير عن آرائه وعن قوميته والديانة التي اختارها وممارسة عاداته وتقاليده ودراسة لغته. (رجل آشوري، من بغداد)

ليس هذا عداء للعرب أو السنيين أو الشيعة. الأكراد في الحقيقة لهم الحق بوصفهم أمة في تقرير المصير. (طبيب، من السليمانية)

لنا لغتنا وثقافتنا التي نريد البقاء عليها. إننا لم نتحول إلى عراقيين هنا، فلا نزال أكراد، ونريد أن نبقى أكراد. نريد أن نبقى في العراق. وهذه قضية أخرى. لكن هذا لا يعني أن يفرض العراق لغته أو ثقافته علينا. (امراة كردية من أربيل)

ويلاحظ أن مفاهيم حقوق الإنسان لدى العراقيين ترتبط ارتباطا وثيقا بتجاربهم في ظل القمع ونوعية الانتهاكات التي عانوا منها في ظل نظام صدام حسين، أي بالنظرة التي تخرج من رحم التجارب الشخصية لانتهاكات حقوق الإنسان. فبدلا من أن يروا حقوق الإنسان على أنها مجموعة منفصلة من المبادئ ذات مضمون محدد، فإنهم يفهمونها على أنها ضد أو عكس تجارب الظلم الملموسة التي عايشوها. وإذا كان النظام القديم يتسم بالعنف التعسفي والتسلط والعمالة والاستثناء من التعليم والتوظيف، والحرمان واستغلال السلطة فإن فكرة "حقوق الإنسان" تعبر عن الأمل في تحقيق كل ما غاب في ظل النظام القديم – كالشرعية والأمن الأساسي للإنسان والشفافية ومحاسبة أصحاب السلطة. وهكذا يمكن أن نرى التأكيد على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على أنه انعكاس للصعاب الاقتصادية الشديدة التي عانى منها معظم العراقيين نتيجة لعشرين عاما من الحرب والعقوبات الاقتصادية المتواصلة بلا هوادة وتدهور البنية الاقتصادية.

2. العدالة والمساءلة

"يجب أن تكون المحاكمة علنية أمام الشعب حتى يشعر الشعب أنه فعلاً قد حُرر وقد أخذ له الحق من مغتصبي حقه." (رجل دين سني، من بغداد)

إن مفاهيم "العدالة" عند العراقيين تنجذب نحو أفكار عن مقومات المجتمع العادل، وتتمحور الصياغات الشائعة لهذا المثل الأعلى حول المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز، والحكم الراشد، وسيادة القانون في إطار دستور وطني، وعدم التعرض للسجن التعسفي، واحترام حقوق المرأة والطفل. ومثل هذا المجتمع أيضاً يمكن اعتباره بمثابة صورة عكسية للنظام القديم – أي أن المجتمع العادل هو كل شيء مغاير للنظام القديم؛ ولكن ثمة أيضاً إدراكاً واضحاً للصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع، وهو ما عبر عنه رجل سني من بغداد بقوله: *"نحن نأمل ....."*.

نود لو تحقق العدل الآن، لأنه في عهد صدام لم يكن هناك عدل.

وحينما طُلب منه أن يوضح بمزيد من التحديد أشكال العدالة القضائية، وكيف ينبغي التعامل مع الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في عهد النظام القديم، أبدى تأييداً كبيراً لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من خلال المحاكمات القضائية. واعتبر الكثيرون من المجيبين تحقيق العدالة القضائية فيما يتعلق بالنظام القديم جانباً هاماً من إرساء حكومة عادلة ومجتمع للمستقبل. وأيد المجيبون من جميع أنحاء البلاد بوجه عام إجراء محاكمات تتسم بالعدالة، وتتمشى مع أحكام القانون، بحيث تكون العقوبات المفروضة فيها متناسبة مع الجرائم المرتكبة، وبحيث يتم خلالها فضح الجناة على الملأ.

أعتقد أنني شعرت بالاستياء الشديد عندما قالوا إن عديا وقصيا قتلا. كنا جميعا في شدة الاستياء... نقول ما كان يجب أن يفعلوا ذلك... كنت أريدهما أن يخرجا، كنت أريد أن أرى ما فعلاه. كنت أريد محاكمتهما حتى نستطيع أن نسأل كل هذه الأسئلة التي نحتاج إلى سؤالها عما فعلاه وكيف فعلاه، وحتى نرى وجهيهما وكيف يشعران. (امرأة كردية، من أربيل)

يجب محاكمتهم جميعا. ولكن ليس في محكمة ثورية كما كان يفعل صدام. يجب أن تكون عندنا محاكم مدنية، ومحاكم مفتوحة لكل الناس، ويجب معاقبتهم. (زعيم مسيحي آشوري، من بغداد)

يجب محاكمتهم في محاكمات مفتوحة وعلنية، ويجب أن تحدد عقوبتهم وفقا للقانون. (رجل دين وفقيه شيعي، من بغداد)

علاقتنا بالنظام السابق كانت علاقة الجلاد بالضحية... ولسنا الآن بحاجة إلى تبادل الأدوار، فيصبحون الضحايا ونحن الجلادين، إنهم بشر رمثلنا تماما. يجب أن ننشيء محاكم عراقية ونحاكمهم وفقا للقوانين المستنة حديثا، لا القوانين التي وضعوها لنا. (محام من أربيل)

المحاكمة مهمة لأنه يجوز أنه مظلوم. المحكمة هي سيد الأحكام والعدل أساس الحكم. (شيخ عشيرة، من الناصرية)

وقد أيد المشاركون في مجموعات المناقشة المركزة فكرة إجراء محاكمات، ولو أن تعليقاتهم كانت تتضح بالرغبة في الانتقام والقصاص باعتبارهما الدافعين الرئيسيين لدى البعض، ولا سيما أولئك الذين ذاقوا صنوفاً من المعاناة المباشرة على يد النظام (مثل السجناء السياسيين السابقين والناجين من حملة "الأنفال")؛ وبالرغم من هذا، فهناك خيط مشترك يربط بين مجموعات المناقشة المركزة المستقاة من مختلف المناطق والمذاهب والطوائف العرقية، ويتمثل في ضرورة معاقبة الأفراد المسؤولين *وفقاً للقانون*، ومن خلال إجراءات قضائية ما أمام المحاكم. واعتُبر إجراء محاكمة من نوع ما بمثابة وسيلة تضمن فضح جرائم النظام، وتحقق قدراً من الرضى والارتياح النفسي من خلال عملية المساءلة المرئية. ولا يؤمن الجميع بفكرة "المحاكمة العادلة"، إذ يشعرون بضرورة محاكمة زعماء النظام القديم على نحو يتمشى مع القوانين القاسية التي كانت سارية على سائر الناس. وكان معظم المجيبين في أغلبية المجموعات يفضلون العدالة الفورية – على شكل الإعدام و/أو التعذيب بدون محاكمة؛ فقد ساد شعور مؤداه أن "الجميع يعرفون أن صدام مذنب، فما الذي ينبغي إثباته إذن؟".

لا يعاقبون كما فعلوا هم بالشعب العراقي وإنما يحاكمون بقضاء عادل داخل العراق. (رجل شيعي، من بغداد)

يجب أن يحاكموا، يجب أن يكون هناك محاكمة شرعية. (نساء شيعيات، من النجف)

أن يفسح المجال للمواطن العراقي المتضرر أن يتقدم للمحاكم وعلى أساسه يتم الحكم. (رجل سني، من بغداد)

يجب إحالتهم بطريقة ديمقراطية إلى محكمة جنائية مستقلة لمحاكمتهم. (رجل كردي، من السليمانية)

يجب محاكمة المتهمين بطريقة مشروعة. ويجب إعدام المحكوم عليهم. ومن لا يتلقون أحكاما فذلك قضاؤهم إذا كان الحكم من المحكمة العادلة والمشروعة التي أنشئت للفصل في جريرة هؤلاء المجرمين. (رجل كردي، من أربيل)

محاكمة. على الأقل سيشعر الجميع أنهم نالوا ما يستحقون. أقل شيء السجن، أو ظهورهم على شاشات التليفزيون لنقول إنهم قتلوا وأعدموا ودفنوا أناسا دون أن يعلم أحد. (امرأة سنية، من الموصل)

على الأقل نحن نريد أن نعطيهم الحق بالمحاكمة علماً أن النظام السابق لم يكن يعطينا الحق بالمحاكمة أصلاً. (امرأة آشورية، من بغداد)

يجب محاكمة صدام حسب القانون الذي كان يحكم به العراقيين. كان يأتي بالمحامين و المدعي العام فمثلاً عام 1982 تم حكمي بالإعدام و خرجت. عندما دخل المحامي قال: ليس لي الشرف أن أدافع عن هذا المجرم. يجب أن نأتي لصدام بنفس هذا المحامي. (سجين سياسي سابق، من بغداد)

نريد العدل والقصاص. لا شأن لنا بأي قانون. إننا نتفق مع أي نظام قضائي، وكل ما نريده هو الانتقام. (أرملة من أرامل حملة الأنفال، قرب أربيل)

بإذن الله لن يحتاج الأمر إلى محاكمة. بإذن الله، مثل مقتل ابنيه. في هذه الحالة لن نحتاج إلى محكمة أو محامين أو قضاة. صدام مجرم. (محام كردي، من أربيل)

أتريد برهانا أكثر من ذلك؟ من الواضح أنهم مجرمون. (ممثل عن حزب الدعوة)

من سيحاسبه؟ أنا بالنسبة لي فكرت في عقاب لصدام أن يضعوه في قفص... وكل شخص سبب له صدام ألم، أن يعاقبه بما يقرره هو بنفسه، ونحن العراقيين سنكون المتفرجين حتى الأموات منهم. (امرأة شيعية، من بغداد)

متى أمسكته فلتأت به إلينا – نريد أن نعذبه. (امرأة كردية،من السليمانية)

اود أن أقول إنني أؤيد مبادئ حقوق الإنسان وأتفق معها، ولكن ليس لهؤلاء المجرمين. (رجل كردي، من السليمانية)

أ. من تجب محاكمته؟

عند سؤال المشاركين عمن يحمِّلونهم المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن يجب تقديمهم للمحاكمة أمام محكمة، اعتبر معظم المجيبين أن "صدام وأتباعه" أو "صدام وعائلته" يتحملون *الجانب الأكبر* من المسؤولية. وكما أوضحنا في القسم الأول، فإن العراقيين رأوا في صدام حسين تجسيداً للنظام القديم، واعتبروه صنواً للمظالم والانتهاكات التي ارتُكبت. ولا شك أن هذا الانطباع لا يستند إلى أساس عابر فحسب، بل هو صحيح بقدر ما كانت السلطة السياسية مركزة تركيزاً شديداً في يد صدام وأقرب المقربين منه، من خلال شبكة كثيفة من صلات القرابة والولاء الشخصي؛ وفضلاً عن صدام، ذكر المشاركون شخصيات أخرى على وجه التحديد، مثل علي حسن المجيد (المعروف باسم "علي الكيماوي")، الذي أشرف على حملة "الأنفال"، وأشار إليه العديد من المجيبين الأكراد، وعزة إبراهيم الدوري (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة)، وعدي وقصي حسين (اللذين قتلتهما قوات التحالف في يوليو/تموز 2003)، فضلاً عن أوصاف جماعية من قبيل "القيادة الوطنية" و"مجلس الوزراء".

وثمة آخرون – ولا سيما السجناء السياسيون الذين كابدوا صنوف التعذيب على أيدي المحققين معهم– عزوا المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً إلى مؤسسات مثل أجهزة الأمن والمخابرات والشرطة والقضاة. واتهمت مجموعة من الأرامل اللائي قُتل أزواجهن في حملة "الأنفال" من وصفوهن بالمرتزقة الأكراد (الجيش)، الذين جندهم النظام السابق لمكافحة حركة التمرد الكردية – اتهمنهم على وجه التخصيص بارتكاب أفعال أكثر وحشية مما ارتكبه الجيش العراقي. وقال عدد من المجيبين في مجموعات المناقشة الكردية إن الأحزاب السياسية الكردية (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء الصراع فيما بين الأحزاب الكردية خلال التسعينيات، وإن ميليشيات هذه الأحزاب وأجهزة مخابراتها استمرت في انتهاك حقوق الإنسان وقمع المعارضة السياسية في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية.

رئيس النظام، ومجلس قيادة الثورة، ورئيس القيادة الإقليمية، وأي شخص مخالف يجب أن يأتي تحت طائلة القضاء. (امرأة شيعية، من النجف)

الأسرة الحاكمة مسؤولة، فقد كان لها نفوذ على كل المجالات، على الجيش والدين والحزب والقبائل. (رجل سني، من الموصل)

أنظر إلى ما فعله صدام وأذنابه. نقول صدام، لكن صدام يمثل النظام كله، والنظام كله صدام. هو الذي أمر بكل ما حدث... صدام كان أيضا يمثل تنظيمات الإرهاب والتدمير والعنف. (رجل كردي، من أربيل)

القيادة كلها. قيادة حزب البعث من عضو شعبة الحزب إلى المستوى الأعلى كلهم مسؤولين مع صدام. كلهم مستفادين. (عرب الأهوار، خارج الناصرية)

رجل: جميع المؤسسات مثل المخابرات والأمن والشرطة حتى الشرطة المدنية (مسؤولة).

رجل: حتى المختار ووكيل المواد الغذائية التي توزع للمواطنين هم مخبرون للأم.

رجل: لكل 10 دور هناك مسؤول حزبي وله اتصال بالفرقة الحزبية ومن تم بالشعبة الحزبية التي تتصل بالأمن. ولكل 1000 دار هناك مختار له دور في هذه المجموعة إذ عليه أن يخبر بكل الحوادث الصغيرة أو الطارئة لأفراد الأمن المشرفين على المنطقة والفرقة الحزبية. (سجناء سياسيون سابقون، من بغداد)

ب. التمييز بين الصداميين والبعثيين[19]

من الأمور التي لها مغزى مهم أن معظم المجيبين ميزوا بين قيادة حزب البعث وأولئك الذين أمروا بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في الواقع الفعلي أو ارتكبوها هم أنفسهم، وبين *أعضاء* حزب البعث عموماً؛ ولم يحبذ المجيبون، فيما عدا القليل منهم، تقديم جميع أعضاء حزب البعث للمحاكمة، وكان الاعتقاد السائد لديهم هو أن عضوية حزب البعث كانت وسيلة للبقاء في ظل النظام القديم، ولم تكن بالضرورة تعني الضلوع المباشر في جرائم حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، تباينت وجهات النظر بشأن الأشخاص الذين لم يخططوا لجرائم حقوق الإنسان ولم يأمروا بها، ولكنهم شاركوا في ارتكابها، هل ينبغي محاكمتهم ومعاقبتهم أم لا؛ ونظراً لضخامة حجم أجهزة الأمن، وعدد المجيبين، ومراكز الاعتقال، والقوات شبه العسكرية، فإن الأشخاص الذين يندرجون في هذه الفئة قد يُعدّون بعشرات الآلاف. وأصر بعض المجيبين على ضرورة محاكمة أي فرد ارتكب جرماً ما، فيما كان آخرون أكثر تعاطفاً مع الجناة من أدنى مستويات السلطة، الذين ربما يكونون قد اقترفوا الأفعال المنسوبة إليهم تحت وطأة الإكراه. وفي المناطق الريفية الجنوبية، حيث لا تزال النظم القبلية تلعب دوراً في شؤون الحياة اليومية، ذكر العديد من شيوخ القبائل أنهم بدأوا في تسوية المظالم المقدمة ضد صغار المسؤولين من خلال الوساطة والتحكيم القبلي؛ أما من فقدوا أحد أقاربهم أو زُجَّ بهم في السجن أو تعرضوا للتعذيب فقد كان أولئك من أشد المطالبين بمحاسبة الجناة.

الصغار في السلطة كان مفروض عليهم هذا الوضع أما المدراء والمسؤولين فيجب أن نعاقبهم. مثلاً إذا كنت أعمل في جهاز الأمن ولم أنفذ أي أمر فيجب أن أعاقب على ذلك إذا هذا ليس ذنبي. (رجل مسيحي آشوري، من بغداد)

فقط الذين كانوا موجودين في الحكم والذين ضغطوا على الناس، هؤلاء يجب أن تتم محاكمتهم من قبل السلطات الجديدة. (عرب الأهوار، على مشارف الناصرية)

طبعا الجيش والاستخبارات والمباحث وأجهزة الأمن، وحتى الجندي البسيط في المعسكر. هذا الجندي البسيط تعلم الانتهاك ويجب أن يعاقب. أقول إنهم يجب أن يحاكموا جميعا. (ممثل عن جماعة من جماعات ضحايا الأنفال،من أربيل)

[19] يجب فهم مصطلح "البعثيين" في سياقه؛ فهو يستخدم في بعض الأحيان للإشارة إلى أقرب المقربين لصدام حسين وأنصاره النشطين؛ وفي أحيان أخرى يعني الأعضاء العاديين في حزب البعث، الذين استغلوا عضويتهم للمنفعة والترقي، ولكنهم لم يلتزموا التزاماً أيديولوجياً أو سياسياً بالحزب أو يخلصوا الولاء لصدام حسين.

عندما أخبرك أن شخصا ما يعمل بأجهزة الأمن من 20 عاما... ماذا كان يعمل بالأمن؟ يلعب كرة القدم؟..لقد كان يقتل الناس، ويعذبهم. إن العمل في الأمن في العراق معناه التعذيب. (قاض، من بغداد)

صدام خلط بين كل هذا فعلا، حتى أصبح من الصعب الآن أن نقول من البريء ومن الصالح ومن الطالح ومن المجرم ومن ليس بمجرم ومن كان مستعدا للإجرام ومن لم يكن. (طبيب من السليمانية)

إذا لم تكتب تقريرا لتقطع رأسي فسيأتي أحد ليقطع رأسك، فماذا تفعل؟ تقطع رأسي لأن همك هو الحفاظ على رأسك. فمثلاً إذا كنت تعمل في الأمن أو المخابرات أو الحزب فيجب أن تكتب تقارير، أنا لا ألوم هذا الإنسان فليس بيده حيلة إنه يطيع الأوامر. (شيخ عشيرة، من الناصرية)

ج. العفو

كانت قضية العفو من بين القضايا المطروحة في المناقشات الدائرة حول مستوى المسؤولية؛ فمن ناحية، أشاد بعض المجيبين بفضيلة الصفح باعتبارها فضيلة إسلامية يحترمها المسلمون العراقيون.

من المنظور الإسلامي، وخصوصا الشيعي، أمامنا خيار الصفح، فهو خيار عربي أو إسلامي. (رجل شيعي من النجف) *"أقول عفا الله عما سلف، والله خير الحاكمين".* (امرأة سنية، من بغداد)

ومن ناحية أخرى، رفض المشاركون بشدة صدور أي عفو عن كبار الشخصيات في النظام القديم، واعترض الضحايا الذين عانوا معاناة مباشرة – مثل السجناء السياسيين – على صدور عفو عن أي من مرتكبي الانتهاكات. وقال أحد المشاركين في مجموعة مناقشات مركزة تتألف من المحامين في بغداد *"بالنسبة لجرائم الصداميين فيجب على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار عدم تخفيف الحكم أما البقية فمن الممكن أن تفعل ذلك"*. وأبدى المشاركون الرئيسيون في جميع المناطق استعداداً لقبول "الصفح" أو العفو عن الأفراد الذين يُحتمل أن تكون مسؤوليتهم عن سلوكهم الجنائي محدودة بسبب تعرضهم للإكراه أو غير ذلك من الظروف المخففة. وبدا بعض المشاركين أكثر تطلعاً المستقبل، إذ ارتأوا أن العفو عن الجناة ذوي المستويات المتواضعة سوف يكون وسيلة للحفاظ على الموارد والمضي قدماً على صعيد إعادة البناء.

العقاب ليس بالضروري أفضل السبل دائما. كيف تحاكم كل رجال الجيش العراقي وجهاز الاستخبارات؟ من منظور عملي ليس هذا ممكنا أو منطقيا. (محام كردي، من أربيل)

بيد أن البعض شعروا أنه لا ينبغي منح العفو إلا بعد استجلاء الحقائق من خلال محاكمة المتهمين، أو بعد اعتراف المتهم بمسؤوليته عن الفعل المنسوب إليه، ومنعه من شغل أي مناصب عامة.

يجب أن تكون هناك قوة ما في المجتمع ضده، تجعله يتذكر أنه كان جزءا من سياسة دمرت بلدنا، ودمرت مجتمعنا. (زعيم مسيحي آشوري)

د. مسؤولية المجتمع الدولي

عندما تناولنا قضية مسؤولية المجتمع المدني على مستوى أعلى، أشار الكثير من المجيبين إلى دور الولايات المتحدة في دعم صدام حسين، وعدم فعالية الأمم المتحدة في كبح جماح النظام في انتهاكه لحقوق الإنسان. كما اعتبر معظم المجيبين أن الدول العربية ملومة لتأييدها النظام القديم

والانتفاع من الظروف اليائسة للشعب العراقي. وكان الشك وعدم الثقة في الأمم المتحدة على أشده بين المجيبين الذين ينتمون إلى شمالي العراق (سواء من الأكراد أو التركمان) الذين يرون أن إجراءات الأمم المتحدة كرست قبضة النظام على السلطة من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء. أما في المناطق الوسطى والجنوبية فقد انتقد البعض الأمم المتحدة لتقاعسها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان.

صدام حسين هو نفسه صدام حسين قبل سنة 1988. لم تُصدر الأمم المتحدة أي قرار ولم يُشَار في أي تقرير إلى الإنتهاكات التي حصلت ضدّ كل أطراف الشعب العراقي إلا بعد عمليات "الأنفال" وحادثة "حلبجة". و رغم أن الولايات المتحدة سنة 1988 أصدرت قرار بتطبيق المقاطعة الاقتصادية على العراق من طرف واحد، لم تصدر الأمم المتحدة أي قرار ولم تتحرك مؤسساتها. (رجل تركماني، من كركوك)

عندما يعطون طفلا زجاجة لبن، فإنهم يستردون أموالهم من النفط العراقي، وهذا لا يفيد، ولا يعني أنهم يساعدوننا. إنهم يسرقون أموالنا ويعيدونها إلينا باسم المساعدة والدعم، ولكنهم لا يهتمون ولا يعبؤون بالشعب العراقي. (سجين سياسي سابق، من أربيل)

كانت الأمم المتحدة تمثل الحكومة العراقية. وفي رأيي أن الأمم المتحدة في هذه المناطق التي خرجت عن نطاق سيطرة الحكومة العراقية منذ عام 1991 كانت تقمع شعبنا بصور مختلفة، فلم تأت هنا إلا من أجل المال فحسب. (رجل كردي، من السليمانية)

الأمم المتحدة لصوص يسرقون أموالنا ويهتمون بمصالحهم فقط. (رجل كردي، من السليمانية)

لولا الحصار الفعلي الذي طبقته أمريكا والأمم المتحدة على العراق لما صار لدينا صدام. صدام والحزبيين ضغطوا على الناس بسبب الخوف من أن الضغط الخارجي سينفجر الداخل. (رجل سني ، من بغداد)

لا أومن بالأمم المتحدة، إنها كلام لا معنى له (اتحاد العاطلين، بغداد)

الأمم المتحدة لمم تتدخل في عهد النظام السابق. بل فرضت علينا عقوبات غذائية (رجل سنى، من بغداد)

الأمم المتحدة أيضا مسؤولة عن معاناتنا. (رجل شيعي، من بغداد)

وأشارت التعليقات إلى عدم الثقة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضيتين رئيسيتين، هما سجلها السابق في دعم نظام صدام حسين، وانهيار النظام العام والظروف الصعبة للحياة اليومية التي ظهرت عقب سقوط النظام الحاكم وبدء الاحتلال. ويبدو أن الفشل في التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب في العراق ترك ميراثا من المرارة والشك بشأن دوافع الولايات المتحدة، بينما يبدو أن الاحتكاك اليومي في ظل الاحتلال من جانب قوة أجنبية أدى إلى تآكل حسن النية النابع من الإطاحة بالنظام. ومن العناصر الكامنة وراء المواقف السلبية إزاء الولايات المتحدة الإحساس بالمهانة وجرح الكبرياء الوطني الناجم عن الوقوع تحت نير الاحتلال.

بالنسبة لمحاكمة النظام وأعوانه، يجب محاكمة من هم خلف النظام وأعتقد أنكم تعرفون من هو. (من هو؟) أمريكا. يجب أن تحاكم محاكمة دوليه. (رجل شيعي، من بغداد)

الولايات المتحدة هي السبب، فقد كانت الطائرات الأمريكية تجوب الجنوب، ولكنها تركت صدام يقمع الانتفاضة. (امرأة شيعية، من بغداد)

أقول لك إن بوش الأب منذ عام 1990 أعلن أنه يعرف بجرائم صدام، وفي عام 2000 أعلن بوش الإبن أيضا أنه يعلم بفظائع صدام. وهكذا من1990 وحتى 2000 كم مليونا

ماتوا وكم ملونا قتلوا؟ لو كانوا يعرفون هذا عن صدام منذ 1990 فكيف تثق في مجيئهم هنا لإقامةالعدل؟ (رجل شيعي، من بغدا)

يجب أن يحاكم بوش لأنه قتل وآذى ودمر البلد بأكمله، ولا زال حتى اليوم فخورا بقوته الجوية ويقول إنها تركت بصمة... إنه فخور بهم لأنهم دمروا بغداد أو دمروا العراق وجلبوا المعاناة على الشعب العراقي. (رجل سني، من بغداد)

نعم الولايات المتحدة هي السبب، لأنها لا تفكر إلا في مصلحتها. لقد ساعدت صدام. (رجل كردي، من أربيل)

أرجو ألا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أتت إلى هنا لمصلحتها فحسب، وأرجو أن تحول دون تكرار ما حدث مرة أخرى. لأنني أعتقد أن ما حدث هنا في الأعوام الثلاثين الماضية كان بنسبة 90% خطأ أمريكا لأنها هي التي صنعت صدام. ولذلك ستغض الطرف عن جرائمه لأن ذلك من مصلحتها. (رجل كردي، من السليمانية)

الظروف السيئة التي نعاني منها حتى الآن لم تتغير. بل على العكس، فالأوضاع تزداد سوءا. أين الوعود وأين الأحلام التي وعد بها [الأمريكيون]؟ (امرأة شيعية، من النجف)

إنه احتلال مساوئه أكثر من منافعه. إننا لا نؤيدهم، لأننا عرب ولنا قادة آخرون، لكن الظروف صعبة، والباب مغلق أمامنا ولا حيلة لنا. الثورة في قلوبنا. (رجل شيعي، من النجف)

هـ. جذور عدم الثقة في المشاركة الدولية

تساعد التصورات والخبرات المتعلقة بالمؤسسات الدولية والجهات الأجنبية على تفسير الموقف السلبي إلى حد كبير لدى المجيبين فيما يتعلق بالمشاركة الدولية في أي عملية محاكمة تتبع لمقاضاة أعضاء النظام السابق. فهناك ميل قوي وواضح لدى المجيبين نحو إنشاء أي محكمة في العراق ومباشرتها لوظائفها تحت السيطرة العراقية. ويرى هؤلاء أن "المساعدة" الدولية أمر مرغوب فيه، بل مرحب به، لكن معظمهم لا يقبلون المشاركة الدولية التي قد تبعد العراقيين عن سلطة اتخاذ القرار النهائي. ويلاحظ أن بعض المشاركين في جماعات المناقشة المركزة يقبلون فكرة اشتراك قضاة دوليين مع القضاة العراقيين، لكن معظمهم يفضلون المشاركة الدولية في صورة حضور المراقبين والاستعانة بمشورة الخبراء.

وعلى غرار الآراء المتعلقة بالولايات المتحدة والأمم المتحدة، انقسم المجيبون حول مصدر المشاركة الدولية في حالة إدخال أطراف دولية في عملية المحاكمات. ولكن من نقاط الإجماع الحاسم في هذا الصدد ضرورة عدم اشتراك أي أفراد من البلدان العربية الأخرى كقضاة أو مستشارين على أساس أن الدول العربية أيدت صدام حسين وانتفعت بصفة عامة من بؤس الشعب العراقي. "كل العرب مع صدام.فكيف سيدينونه؟" (رجل شيعي، من بغداد) "البلدان العربية أسهمت في طغيان صدام، وجلبت علينا ما نحن فيه. لقد كانت تعتبره بطلا". (امرأة سنية، من بغداد) أما المواقف إزاء مشاركة الولايات المتحدة فكانت متأرجحة ومتفاوتةا تبعا للمنطقة، فعلى الرغم من أن المجيبين الأكراد يتشككون في دوافع وجود الولايات المتحدة في العراق، فإنهم يتبنون موقفا منفتحا إزاء اشتراكها في عملية المحاكمات، وموقفا أكثر انفتاحا بصفة عامة إزاء المشاركة الدولية. أما المجيبون البغداديون من الشيعة والسنة فيميلون إلى إفراز آرائهم السلبية عن الاحتلال الأمريكي في شعورهم بعدم الثقة في عملية محاكمة رجال النظام السابق تحت سيطرة الولايات المتحدة، ويشاركهم الرأي المجيبون الذين ينتمون إلى المناطق الجنوبية. وقد أعربت جماعات الأقليات الصغيرة، مثل التركمان والمسيحيين الآشوريين والمسيحيين الكلدانيين، عن آراء متضاربة بشأن المشاركة الأمريكية، على الرغم من أن المجيبين من

الآشوريين والكلدانيين كانوا أكثر استعدادا لتقبل مشاركة الأمم المتحدة. إلا أن الرافضين للدور الأمريكي لا يؤيدون بالضرورة مشاركة الأمم المتحدة في عملية المحاكمة.

وبصرف النظر عن عدم الثقة في الأطراف الدولية وقوات الاحتلال، فمن الأسباب التي شاع الحديث عنها بين المجيبين للتأكيد على أن تكون العملية القضائية عراقية أن العراقيين أنفسهم هم أفضل من يفهم المعاناة التي عاشوها على مدى الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية، وأن العراقيين هم الذين يجب أن يكونوا على منصة القضاء، ولعل ذلك يرتبط بالإحساس بأن المجتمع الدولي أهمل الوضع في العراق فيما سبق، ومن ثم يجب ألا يتدخل الآن. كما أن المطالبة بالسيطرة العراقية يمكن أن تأتي في إطار المطالبة على نطاق أوسع بالسماح للعراقيين بحكم أنفسهم بأنفسهم، أي في إطار رد الفعل على تضاؤل الحكم الذاتي الذي يتسم به لا الاحتلال وحده فحسب، بل العقود الثلاثة الماضية من الدكتاتورية أيضا. أي أن بداية عملية "حل مشاكلنا" تمثل جزءا من استرداد السيادة الوطنية. كما يسود شعور واضح بين المحامين والقضاة العراقيين بالكبرياء المهني والوطني، والرغبة في استرداد كرامة النظام القضائي العراقي، الذي كان قد تراجع أمام استخدام الدكتاتورية للمحاكم "الثورية" و"الخاصة" (أي المحاكم السياسية).

من يعيشون خارج العراق لم يعانوا مطلقا من مشاكلنا. (امراة تركمانية، من كركوك)

لم نر تدخلا دوليا على مر 35 عاما، ولا نريده الآن. (رجل شيعي، من النجف)

نعتبر العراق أسرة واحدة تعاني من مشكلة. والغرباء لا يتعاملون مع مشاكل الأسرة. (رجل شيعي، من بغداد)

المنظمات الدولية لم تتدخل عندما كان صدام يقتلنا. ولن تتدخل في محاكمة صدام. (رجل سني، من بغداد)

لا بأس من إشراف قضاة دوليين من ناحية الرقابة فقط و ليساعدوا القضاء العراقي في تطبيق القوانين في هذه المرحلة و لكن تبقى الولاية للقضاء العراقي. (محام، من بغداد)

أين كانت الهيئات الدولية عندما كانت المجازر تُرتكب في العراق؟ لذلك نحن لانثق بأية جهة. (رجل تركماني، من كركوك)

لا أريد محكمة دولية فيضعوه في جزيرة ليأكل ويشرب ويعيش بشكل عادي. (امرأة شيعية، من بغداد)

وكان المجيبون عموما أكثر انفتاحا بشأن رفع درجة المشاركة الدولية، بشرط أن يكون مقر المحكمة في العراق، وأن تباشر عملها تحت السيطرة العراقية. وأعرب المجيبون الشماليون عن عدم ثقتهم في الأمم المتحدة، مع استعدادهم لقبول دور للأمم المتحدة في تعيين القضاة والإشراف على الامتثال للمعايير فقط. ويتلخص هذا التأرجح في قول أحد العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية في أربيل: "أعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تعود وتقول'سندعمكم في أي شيء تقومون به، وقد يكون ذلك هو الطريق السليم'. وأرى أن الشعب ليس راضياً عن الأمم المتحدة لأننا لم نتلق أي دعم منها، ولأنها كانت دائما تؤيد صدام حسين عندما كان هنا". وفي الوقت نفسه، أحجمت هذه المجموعة من المجيبون إحجاما كبيرا عن قبول عملية المحاكمات بمشاركة أمريكية واسعة. فكما قال أحد المجيبين الأكراد: "أمريكا حررت العراق، ولكن ليس من حقها التدخل في المحاكم العراقية". وأعرب محام كردي آخر عن ضرورة التعلم من التجارب الانتقالية في البلدان الأخرى، فقال "يجب أن نلتفت إلى المجتمعات الدولية، مثلما حدث في جنوب أفريقيا، وفي غيرها من البلدان بعد تغيير الأنظمة كما في أوروبا الشرقية التي تحولت من الشيوعية إلى التحرر. هؤلاء يمكننا أن نتعلم منهم دروسا مفيدة".

و. قدرات النظام القضائي العراقي

على الرغم من الميل الشديد إلى وجود عملية قضائية عراقية بالأساس، فقد كان معظم المشاركين في جماعات المناقشة المركزة يشعرون بعدم الثقة في النظام القضائي العراقي بالصورة التي كان يعمل بها في ظل نظام حكم صدام. وبالمثل، كان المشاركون من مختلف أنحاء العراق تنقصهم الثقة في القضاة والمحامين الذين ينتمون إلى النظام السابق. وقد يعتبر ذلك جزءا من الإحساس بعدم الثقة على نطاق أكبر تجاه مؤسسات السلطة في ظل الدكتاتورية، "معظمهم يتقاضون رشاوى، ولا يحترمون القانون. عمي الأكبر رئيس محكمة الاستئناف وهو أكبر مرتش. ولعل هناك قاض واحد نزيه من بين كل مائة". (رجل سني، من بغداد) "هؤلاء القضاة والمحامون ينفذون ويتبعون قوانين وضعها ونفذها حزب البعث". (رجل كردي، من السليمانية) واتسم نقد السجناء السياسيين السابقين وجماعات الضحايا بالشدة؛ نظرا لأنهم عايشوا نتائج النظام القانوني السابق معايشة مباشرة. *"عند مثولي أمام المحكمة قالوا لي أن ليس لكم محامي لعدم وجود علم العائلة، فتم تعيين محامي لكم من قبل القضاء العراقي... وعندما أتى وقف بقاعة المحكمة فلم أعرفه وقال أطالب بقطع الرؤوس العفنة."* (سجين سياسي سابق، من بغداد)

إلا أن المجيبين ميزوا بين الواقع العملي للقضاء في ظل النظام القديم والقدرة على إقامة نظام قضائي جديد من المحامين والقضاة في العراق. فعلى الرغم من مشاكل النظام القضائي القديم، يعتقد كثيرون بوجود ما يكفي من المحامين والقضاة "النظيفين" (النزهاء) والأكفاء في العراق الذين يمكن الاعتماد عليهم في إعادة بناء النظام القضائي بشكل يتسم بالقوة والعنفوان. إلا أن التعبير عن الثقة في النظام القضائي كان يتسم بالتطلع إلى المستقبل، أي أن التوقعات الخاصة بإمكانية إقامة قضاء سليم في العراق تعتمد على فخر المجيبين بقدرات الشعب العراقي وثقتهم بها. وأعرب المجيبون من الشيعة في النجف وبغداد عن اهتمامهم بمشاركة رجال الدين المسلمين كقضاة، الأمر الذي لعله يعكس التقليد الشيعي في الجمع بين المسؤوليات الدينية والفقهية في شخص المجتهد. ويعتقد المحامون العراقيون أن الإطار القانوني العراقي سليم بالأساس، حيث أن قانون العقوبات فيه مشتق من القضاء المصري الذي يستلهم القضاء الفرنسي. والمشكلة في رأيهم تكمن في أن القوانين إما أنها كانت لا تتبع وإما أنها كانت تعدل بطريقة غير دستورية بقرارات مجلس قيادة الثورة، الذي كان يحيل للتأديب القضاة الذين لا يطيعون الأوامر السياسية.

النظام العراقي جيد، طالما هو بعيد عن التدخل السياسي. (امرأة كردية، من أربيل)

أعتقد أننا لو استعلمنا عن خلفياتهم أولا لعثرنا على قضاة مؤهلين. (امرأة كردية، من السليمانية)

لو اختير القضاة من أصحاب الخبرة والنزاهة لما كانت هناك مشكلة. (رجل شيعي، من بغداد)

العراق فيه علماء و قانونيين و أناس مستقلين من كافة الأديان. (امرأة مسيحية آشورية، من بغداد)

سنعطيهم [قضاة النظام السابق] فرصة مؤقتة. ففي الماضي لم نكن نثق بهم. (رجل سني من بغداد)

يجب أن تتشكل حكومة جديدة فلدينا أناس في العراق حقوقيين و لدينا أناس بإمكانيات راقية جداً... و لكن يجب أن يأخذوا فرصتهم. (أعضاء عائلات المفقودين، من بغداد)

القضاء (في العراق) عمره تقريباً 90 سنة، منذ تأسيس الحكومة الوطنية عام 1920 وله متراكم من الخبرة وله رجال قادرين على قول الحقيقة، فلا يعتقد أن الموضوع من الصعوبة بحيث لا نقدر على حله. (قاض، من بغداد)

وكان المجيبون في المناطق الجنوبية والوسطى عموما أكثر إيجابية نحو الأمم المتحدة، وأعرب معظمهم عن الرغبة في وجود أشكال متعددة غير مسيطرة من المشاركة الدولية، مثل تدريب القضاة والمحامين، والمساعدة في جمع الأدلة والحفاظ عليها، ووجود مراقبين دوليين وإشراف دولي في أثناء جلسات المحاكمة. كما قبل البعض فكرة اشتراك قضاة دوليين في الفصل في القضايا، بشرط أن يكون "القول الفصل" للعراقيين. وتراوحت مواقف المشاركين الرئيسيين من الجنوب والمناطق الوسطى تجاه الولايات المتحدة بين عدم الثقة والعداء السافر، حيث أشار معظمهم إلى فشل قوات الاحتلال في الوفاء بالعهود التي قدمتها قبل الحرب. وألقى العديد من المجيبين باللائمة على العسكريين الأمريكيين لانتهاكهم حقوق الإنسان ولجهلهم بالثقافة العراقية، مشيرين إلى أنهم يتصرفون كمحتلين، لا كمحررين. ونتيجة لذلك، فإن المجيبين من هذه المناطق إما يرفضون اشتراك الولايات المتحدة في أي محاكمات، وإما يفضلون قصر مشاركتها على المهام المساعدة فحسب، مثل دعم احتياجات المحاكم وتوفير الأمن.

نرحب بالمساعدة من أي جهة، ولكن لا نرحب بالتدخل. بما في ذلك قوات التحالف. (ممثل عن الحزب الإسلامي السياسي، من بغداد)

نعم، لا نريد أن تقوم بذلك دولة واحدة. خصوصا في الظروف التي نعيشها الآن. فسوف يعطي ذلك مزيدا من الشرعية للمحكمة. (زعيم مسيحي آشوري، من بغداد)

المحكمة يجب أن تكون إدارتها 100% عراقية، ولكن من حيث التحقيقات وجمع الأدلة نحتاج إلى الاستفادة من خبرة المجتمع الدولي في هذا الصدد. (ممثل عن نقابة المحامين، من بغداد)

إنني للآن لست مقتنع بعملهم (قوات التحالف والأمريكان) لأنه حدث تراخي منذ البداية وأعتقد أنهم راضين عن الألم الذي نحن فيه. (شيخ عشيرة، من الناصرية)

القضية مبدئياً هي إثبات حقوق الناس التي أهدرت..فإذا استطاع القاضي العراقي أن يثبت حقاً أو يأخذ حق المظلوم ورضي المظلوم بحكم هذا القاضي فليس هناك حاجة لتدخل جهات أخرى أما إذا وجد المظلوم سواء كان فرد أو مؤسسة أو جهة أن حقه لا يمكن أن يأخذ عن طريق المحاكم الداخلية فيمكن أن يطلب مساعدة أي جهة أخرى لإثبات حقه. (أحد كبار رجال الدين، من النجف)

وكما أشرنا فيما تقدم، فإن دوافع الانتقام والقصاص تمثل ركنا هاما من رغبة العراقيين في محاكمة صدام حسين وغيره من كبار رجال النظام السابق، حيث يسود تأييد كاسح للحكم بالإعدام على هؤلاء الأفراد. بل إن البعض يرى أن الموت لا يكفي، وأنه يجب إطالة معاناة هؤلاء الأفراد بالتعذيب. وكثيرا ما برر المجيبون المطالبة بالإعدام على أساس مبدأ "العين بالعين"، كما أشار المشاركون من الشيعة والسنة إلى النص القرآني الذي يقضي بقتل القاتل. ولكن معارضة عقوبة الإعدام لم تكن غائبة تماما، حيث ذهبت حفنة من المجيبين إلى القول بأن عقوبة الإعدام تسمح للمذنب بالإفلات من المسؤولية عن جرائمه، وأن قتله تكرار لممارسات النظام القديم. واقترح أحد المجيبين الإبقاء على عقوبة الإعدام لكبار رجال النظام، ثم إلغاءها بعد ذلك.

اعتاد صدام أن يصدر الأحكام ويدمر أحباءنا، فلا يجب أن يعيش. (امرأة سنية، من بغداد)

إنه لا يستحق الرحمة. لأنه لم يرحمنا. (امرأة سنية، من بغداد)

السيناريو الأسوأ أن يظل الشعب خائفا من الخطر [خطر النظام السابق] حتى يشهد إعدام من لوثوا أيديهم بدماء الشعب... صدام حسين قتل وسلب وأراق الدماء، لذلك فإن الحكم بواقعية وعدل من أجل الإنسانية والقضاء يحتم على المحكمة أن تقضي بإعدامه. (رجل دين شيعي، من النجف)

الإعدام موجود في العراق. أما القانون الدولي فليس فيه إعدام. وهؤلاء يجب إعدامهم. (امرأة سنية، من الموصل)

يجب *معاقبتهم على قدر جرمهم.* (امرأة تركمانية، من كركوك)

أرجوكم لا تقتلوا صداما. نريده في القفص، وسوف نمزقه – قطعة بقطعة يوما بيوم. (امرأة من أرامل حملة الأنفال، قرب أربيل)

فالذي أخذ أولادنا و أزواجنا و أشقائنا أتمنى له أن يفعلوا به ما كانوا يفعلون للمجرمين سابقاً حيث *يعذبون في الساحة العامة و يشنقون.* (عضو إحدى عائلات المفقودين، من بغداد)

3. التدابير غير القضائية: "اجتثاث البعث" وتقصي الحقائق والتعويضات

أ. "اجتثاث البعث"

من الأوامر الأولى التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة ذلك الأمر المتعلق "باجتثاث البعث"، والذي ينص على منع أعضاء حزب البعث فوق درجة معينة من العمل في سلطة الائتلاف المؤقتة ومؤسسات الدولة الخاضعة لسيطرة السلطة. ثم تم تعديل الأمر الأصلي للسماح بقدر أكبر من حرية التقدير في تطبيق هذا الحظر. وفي فبراير/شباط 2004 ورد أن مجلس الحكم الانتقالي العراقي أصدر أمرا خاصا "باجتثاث البعث" يطالب فيه بإقالة أعضاء حزب البعث فوق درجة معينة من الوظائف الحكومية، مع السماح بمنحهم مبلغا غير معلوم من المال كتعويض لهم عند تسريحهم من العمل.

ولم يُسأل المجيبون تحديداً عن الأمر الأصلي الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة "باجتثاث البعث"؛ لكنهم دعوا إلى الإعراب عن آرائهم فيما يتعلق بكيفية التعامل مع أعضاء حزب البعث والإفصاح عما إذا كانوا يعتقدون بوجود مستويات مختلفة من الجرم بين أعضاء حزب البعث، وهنا ميز معظم المجيبين بين من كانوا يؤيدون النظام السابق بحماس ويمارسون نشاطا داعما له، وبين من انضموا للحزب لحماية أنفسهم أو من لم يقترفوا أي مظالم أثناء وجودهم في مناصبهم.

وكثيرا ما أشاروا إلى الفئة الأولي بالصداميين، لا البعثيين. وشعر معظم المجيبين في كل المناطق أنه ليس من العدل معاقبة الأفراد لا لشيء سوى عضويتهم في الحزب، ورأوا أن من انضموا للحزب خوفا أو طمعاً في العمل لا يجب أن يتعرضوا للمعاناة لهذا السبب. ومن ناحية أخرى، كان هناك تأييد واضح لإقالة أعضاء حزب البعث الذين اشتركوا في أنشطة إجرامية أو فاسدة، وذلك على سبيل إصلاح المؤسسات العراقية.

جميع مؤسسات النظام السابق كانت ظالمة، ولكن كان فيها أفراد يعملون لخدمة الشعب. والدليل على ذلك نجاحنا في جوانب كثيرة. فلولا الشرفاء لما أنجزنا أي شيء. (رجل شيعي، من بغداد)

هناك مناطق اضطهد فيها البعثيون الناس، وهناك مناطق بالعكس ساعد فيها البعثيون الناس. أنا لا أعتقد أن المسألة هي أن تكون بعثي أم لا. (رجل سني، من بغداد)

العراق كله بعثيين لأن الموظف لا يحصل على وظيفة إذا لم يكن بعثي ولكن ليس جميعهم مجرمين وإنما قسم منهم فقط. هناك قسم أبرياء. (من عرب الأهوار على مشارف الناصرية)

نحن نعلم من هو البعثي و من هو المستقل. أحياناً يكون هناك شخص مستقل و لكن عنده إساءة أكبر للشعب. (محام، من بغداد)

أعرف بعض البعثيين [في المناصب الدنيا] الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أكثر من أصحاب المناصب العليا. (محام كردي، من أربيل)

ليس هذا من مصلحة بلدنا... يجب أن يميز شعبنا بين نظام صدام وحزب البعث، وأن يقسم الناس على هذا النحو إلى بعثيين أو صداميين. (طبيب نفسي وعضو سابق في البعث، من بغداد)

هذه الردود لا تعني أن المشاركين عموما كانوا متقبلين لحزب البعث وأيديولوجيته، فالحزب كمؤسسة اجتماعية عرف بأنه أداة للقمع والسيطرة، استخدمها صدام حسين لإحكام قبضته على كافة جوانب الحياة العراقية. وقد أنحى مشارك كردي باللائمة على حزب البعث لترسيخه عادات التسلط بين العراقيين، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد القمع. "*حزب البعث هو الذي صاغ فكر الشعب وحوله إلى دكتاتور، حتى أن كل فرد بعد سقوط النظام أصبح كالدكتاتور*". وحتى الأقلية المحدودة نسبيا من المجيبين الذين دافعوا عن الأفكار البعثية يرون أن الحزب في ظل صدام حسين لا وجه للشبه بينه وبين مبادئه وأيديولوجيته التأسيسية. "*عندما نتحدث عن حزب البعث، يجب أن نميز بين الحزب قبل صدام وبعد صدام، فقبل صدام كان للحزب طابع وطني، أما صدام فكان يعتنق فهما مختلفا*، وقد مر بتغير كبير. *وكان حزب البعث يتزعمه صدام وأتباعه فقط*". (مسيحية آشورية من بغداد). لكن أي عراقي يطمح إلى مستوى كريم من الحياة وفرص تعليمية جيدة وفرص للتوظيف كان عليه الانضمام إلى الحزب. وكما أوضح أحد المشاركين في مجموعة من مجموعات المناقشة المركزة:

أقصد أننا طلبة وشباب لهم طموحات. يتطلع الواحد منا لاستكمال الدراسة في مؤسسة تعليمية أو كلية العلوم. ثم يتطلع إلى أن يصبح مديرا لمستشفى، لكنه يحتاج إلى أن يصل إلى مكانة رفيعة في الحزب.والحزب يجب أن يوافق على الراتب في أي مجال من مجالات العمل. وهكذا فالشاب الطموح يضطر إلى التفاعل معهم والامتثال لأوامرهم.

وفي الوقت نفسه لوحظ أنه من الصعب تحديد هوية المتواطئين في الإبقاء على أوضاع الظلم. وكان المجيبون في المناطق الكردية أكثر من نظرائهم في بغداد وجنوب العراق استعدادا لقبول التطهير الشامل للمؤسسات الحكومية من أعضاء حزب البعث.

البعثيون الذين وقعوا استمار الالتحاق بالحزب شركاء بشكل غير مباشر في الجرائم، لأنهم كانوا يعرفون حقيقة ما يحدث بسبب صدام وانتهاكه لحقوق الإنسان. (محام كردي، من إربيل)

لقد استغلهم صدام حسين، على الرغم من أن الكثيرين منهم كانوا ضحايا سياساته. لكنهم شاركوا بدرجة مختلفة في كل هذه الجرائم التي حدثت في العراق... وأعتقد أنه يجب أن يتم التعامل معهم على غرار ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية. أي أنه من المعقول أن نقول 'نعم كان هناك رجل صالح، هو السيد فلان في برلين؛ فعلى الرغم من أنه نازي فإنه لم يرتكب جرما قط'؛ هذا صحيح، ولكنه اشترك في الجرم. (رجل كردي، من السليمانية)

يجب محاسبة كل الأعضاء والقادة لأنهم جزء من السلطة، ويجب أن يلزموا بيوتهم، ويعطوا معاشات شهرية. (رجل كردي، من أربيل)

وأعرب بعض المشاركين، وخاصة المشاركين الرئيسيين في الجامعات، عن قلقهم من أن "اجتثاث البعث" كمفهوم عام قد يحرم العراق من موارد بشرية حيوية لازمة لإعادة بناء الدولة والمجتمع. كما انتقد العديد من المشاركين سوء التقدير في حل الجيش.

العقاب الجماعي خطأ. ويجب التعامل مع الأفراد، لا مع المؤسسة ككل. وقد قلت ذلك للأمريكيين من أسبوعين. لقد سقطت بغداد سقوطا دراميا لأن الجيش لم يكن مؤمنا بالمعركة (أستاذ بجامعة بغداد)

إن ما يقترح حاليا هو تطبيق النموذج الألماني في العراق فيما يتعلق بما حدث للحزب النازي... ولا أرى خطأ في ذلك. فاجتثاث البعث ليس هو الطريق السليم. (أستاذ بالحقوق، من الموصل)

قرار حلّ الجيش العراقي كان قراراً خاطئاً بالشكل الذي جرى فيه لأنه خلق ردّة فعل وأعطى نتائج سلبية. (ممثل عن المسيحيين الكلدانيين، من أربيل)

بول بريمر أجهل رجل. لقد جيء به إلى العراق، وكان يجب أن يأتوا بعلماء. عند وصوله، قام بتسريح رجال البعث. ووزارة الإعلام والجيش، على الرغم من أنه كان يستطيع الاستعانة بخبراتهم. (رجل سني من الموصل)

لا، هذا خطأ. ليس كل رفيق حزبي يجب أن يُطرد. (أحد شيوخ العشائر في الناصرية)

ب. تقصي الحقائق والذاكرة التاريخية

أيد بعض المشاركين المحاكمات، وأشاروا إلى ضرورة فضح جرائم الماضي وتوثيقها علنا وتحديد هوية المسؤولين عنها. ويظهر مستوى الاهتمام بوجود سجل علني بالانتهاكات في صورة الدعاوى القضائية من خلال التأييد الواسع لوجود عملية رسمية لتقصي الحقائق والحفاظ على الذاكرة التاريخية. فقد كانت السرية والتضليل والتلاعب بالذاكرة التاريخية ملامح بارزة في الحياة العراقية في عهد صدام، ولعلها كانت مستوحاة من التنظيم السياسي الستاليني الذي كان صدام معجبا به. كما أن التزييف المنهجي للتاريخ باستغلاله على نحو فج لإضفاء الشرعية على حكم صدام، وسيطرة حزب البعث على "القطاع الثقافي" منذ عام 1968، جعلا من المستحيل إجراء حوار علني صريح بشأن الأحداث التاريخية. وفي الوقت نفسه، ربما أدى ذلك الوضع إلى الاستياء والشك العميق في أي محاولة لوضع تاريخ رسمي والدفاع عنه. وكانت التعبئة الفخمة

للرموز والأنصاب التذكارية من السبل العديدة التي اتبعتها الدولة البعثية لإدخال الرهبة في نفوس مواطنيها وغرس المداهنة والتملق المفرط الذي يستند إلى الخوف.[20]

وأيد معظم المجيبين في جماعات المناقشة المركزة وجود عملية لتقصي الحقائق تكلل بشكل من أشكال الذكرى وتخليد تجربة الشعب العراقي. ومن الأفكار القوية التي ظهرت لدى المجيبين أن توثيق الذاكرة التاريخية والحفاظ عليها ضروري لإطلاع العالم على حقيقة ما حدث في العراق، حيث أكدوا بصورة منتظمة أن الشعب العراقي يعرف حق المعرفة ما كابده من المعاناة، لكن المجتمع الدولي غض الطرف عنها أو رفض الاعتراف بفداحة الأوضاع، الأمر الذي يعكس مرة أخرى الإحساس بالعزلة والإهمال الذي يظهر في المناقشات التي تتناول المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان.

الأحداث التي وقعت على مدى الأعوام الأربعين الماضية مطبوعة في قلوبنا وسننقلها من جيل لآخر. لقد خدع العالم الخارجي، فلم يعرف ماحدث في العراق، ولا يصدق ما حدث، فكثير من القصص تفوق حد الخيال. يجب أن نسجل هذه الأحداث، حتى يعرف العالم بأمرها. (رجل سني، من بغداد)

ومن الأسباب البارزة أيضا لتأييد تقصي الحقائق والذكرى أن هذه الجهود قد تساعد على الحد من تكرار ما جرى في الماضي بضمان تعريف الأجيال القادمة بما حدث وبالأخطاء التي ارتكبت. وأكد آخرون على أهمية توثيق تجارب الشعب لصالح أجيال المستقبل باعتبارها تجارب مهمة في ذاتها حتى لا يحدث تآكل بطيء للذاكرة بمرور الزمن.

أراد صدام حسين أن يخلد اسمه، فكتب اسمه حتى على المواقع الأثرية البابلية، وكأنه حاكم صالح. لكن هذه السجلات ستبين العكس من ذلك، وهو أنه كان دكتاتورا انتهازيا وحشيا لا يهمه إلا البقاء في السلطة على حساب شعبه. (امرأة شيعيةمن بغداد)

من المهم جدا للأجيال القادمة أن تعرف أن الشعب العراقي عانى وأن ترى الألم الذي ذقناه. (امرأة سنية من بغداد)

علينا أن نسجل التاريخ ونكشفه لكل حاكم ووزير ليتعلم من الماضي. (رجل سني، من الموصل)

يجب على الشعب العراقي أن يتعلم من دروس الماضي كي يصنع المستقبل، ليس فقط أن يقول أننا نتذكر الماضي. (رجل سني، من بغداد)

أعتقد أننا يجب أن نتذكر ماضينا كي نحول دون تكراره في المستقبل. (كردي من السليمانية)

بالعكس إذا حافظنا على ملفات وسجلات فسيكون عبرة للحكومات التي ستأتي. (رجل مسيحي آشوري، من بغداد)

يجب أن نتذكره كشاشة تليفزيونية كبيرة. إننا نرى هذه القبور الجماعية – وكيف يعرضونها. كيف أنسى ذلك؟ لقد أعدمت أختي. الأسر والأقارب في حلبجة قتلوا خنقا بالغازات. أقاربنا في السجن تعذبوا واقتلعت أظافرهم وأزهقت أرواحهم للأبد... كيف أنسى ذلك؟ يجب أن أتذكره دائما. (أرملة من أرامل حملة الأنفال، من أربيل)

أما السجناء السياسيون وعائلات المفقودين فيرون تقصي الحقائق والتوثيق على أنه وسيلة للحفاظ على تجاربهم الشخصية والتأكيد على معاناتهم الشخصية في سياق سردية وطنية كبرى.

[20] انظر عموما إريك ديفيز: "ذكريات الدولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق"، (تحت الطبع، مطبعة جامعة كاليفورنيا)، الفصلان السادس والسابع.

لقد شبعنا من الكلام. منذ كان عمري 13 سنة لم آخذ صيف لأرتاح به. من أول العمر أخذوني احتياط. لقد شبعنا من هذا ولا نريد أن نتذكرها. لا نريد أن نرجع لها، هذه ذكريات أليمة تحس أنك لا تريد أن تتذكرها. نحن نريد أن نواصل طريقنا.

أما عرب الأهوار فكانوا أقرب إلى التأرجح بشأن ضرورة الحفاظ على الذكرى، حيث أشاروا إلى شعورهم بالتعب والرغبة في إعادة بناء حياتهم بعد هذه "الحقبة المظلمة". وأعرب آخرون عن الشك في أن عملية توثيق الماضي قد تتعرض للتلاعب السياسي أو قد تؤدي إلى "تخليد" صدام حسين دون قصد. وشعر عدد من المتشككين في قيمة تقصي الحقائق بأن هذا الإجراء غير ضروري إلى حد ما لأن الشعب العراقي يعرف الحقيقة أصلا ولا يمكن أن ينسى ما حدث. "صدام ارتكب العديد من الفظائع ضد الشعب العراقي. كيف ننسى ذلك؟" (كردي من السليمانية)

وثمة بعد آخر في موضوع تقصي الحقائق ، وهو بعد منفصل لكنه ملح، وهو تحديد هوية المختفين وإعادة الرفات البشري الموجود في أكثر من 250 مقبرة جماعية في شتى أنحاء العراق. ووصف أحد العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية في أربيل لمساعدة الناجين من حملة الأنفال العواقب النفسية الجسيمة التي تترتب على عدم معرفة الناس بمثوى ذويهم ومصيرهم الأخير.

أعتقد أن [معرفة الحقيقة عن المفقودين] أمر ذو أهمية قصوى. فأعتقد مثلا أن من تعرضوا لحملة الأنفال لا يتقبلون حتى الآن فكرة اختفاء أسرهم إلى الأبد. إنهم يعيشون متشحين بالسواد، لكنهم ما زالوا ينتظرون... حتى بعد القبور الجماعية. أذكر عندما قالت امرأة من ضحايا الأنفال "عندما تحرر العراق خرجت أمي واشترت ملابس لأختي ولأخي وقالت لي: ها قد تحرر العراق، وسيعود الرجال، فلا بد أن ترتدوا الملابس الجديدة بهذه المناسبة. ولا يقتصر الأمر على هذه المرأة فحسب. فكل امرأة قابلتها من

فكما قال أحد السجناء السياسيين السابقين في أربيل "*نحن السجناء السياسيين كبطاقة الهوية لهذه الأمة، إننا نمثل الأمة*". وتحدث سجين سابق آخر من بغداد عن خوفه من أن الناس لن يصدقوا ما مر به إلا إذا تم توثيقه ودعمه بالأدلة.

عند قدوم أي صحفي وتخبره بشيء ما، يسألك هل هذا موثق؟ لقد اصطحبت أحد الصحفيين الذي يعمل لمنظمة إنسانية إلى مقبرة حيث قسم من القبور عليها أسماء أصحابها وصورهم بينما القسم الآخر للذين ماتوا نتيجة إعدام أو سجن محرومة من ذلك إذ لا يوجد عليها أسماء بل مجرد رقم ... بسبب عدم وجود أي شيء على القبور فلا أحد يصدق ما حدث لهم ولذلك يجب التوثيق.

وأكد أحد أعضاء جماعات المناقشة المركزة التي تضم أسر الضحايا على أهمية السماح لهم برواية قصصهم وتسجيلها.

بالاجتماع مع عائلات الضحايا و الاستماع للقصص التي حدثت معهم. لا نعرف ما هي حقوق الإنسان حتى نتكلم عنها. نحن نعرف الإعدامات و العقوبات على مدار الساعة و لكن لا نعرف حقوق الإنسان. نعرف أنهم يأخذون شبابنا و يسجنونهم و نذهب للبحث عنهم فلا نجدهم.

إلا أن المشاركين في عدد من المجموعات تساءلوا عن حكمة وضرورة هذا الإجراء. فرأت امرأة شيعية من بغداد أن نكأ الجراح القديمة سيحول دون الرغبة في التقدم وإعادة بناء الحياة الكريمة بعد سنوات المعاناة. "طبعاً، نريد أن ننسى الماضي كله ونعيش حياة أفضل". وأعرب مسيحي كلداني عن إحساسه بالإرهاق من أسى الماضي الذي لا يخبت أواره، مرددا بذلك مشاعر الإجهاد وانهيار الروح المعنوية التي يصفها الجزء الأول. ويؤثر هذا الرجل طي صفحة الماضي والاتجاه إلى أعمال بناءة لتحسين الأوضاع الحالية.

ضحايا الأنفال لا زالت تنتظر... أقصد أنك لو رأيت أطفال وبنات الأنفال لأحسست أنهم ما زالوا كالموتى. شتان بينهم وبين السعادة. إنهم بحاجة إلى الحياة؛ وإلى التحرك قدما للأمام.

واقترح المجيبون مجموعة متنوعة من طرق تقصي الحقائق، وتبيّن أنهم لا يعرفون الكثير عن مفهوم لجنة تقصي الحقائق، وأنهم ليسوا على علم بتجارب هذه اللجان على وجه التحديد في جنوب أفريقيا وشيلي وبيرو وغيرها. لكن عددا منهم اقترح إنشاء لجان في كل حي من الأحياء، تتألف من أشخاص يتمتعون بالسمعة الطيبة، لجمع الشهادات وتوثيق أسماء المتوفين والمفقودين. واقترح آخرون قيام المنظمات غير الحكومية بدور في هذا الصدد، بينما شعر البعض أن هذه المهمة يجب أن يعهد بها إلى المؤرخين المحترفين. ونظرا لعدم الدراية بتجارب البلدان الأخرى، كانت معظم الاقتراحات غير محددة بدقة. فقد طرح المشاركون مقترحات متعددة مبتكرة لتخليد ذكرى الماضي وضحايا النظام، منها إعلان أيام للذكرى تكون أعيادا وطنية، وإقامة الأنصاب التذكارية في كل مدينة ومنطقة، وإنشاء المتاحف ومراكز التوثيق، ومعارض الصور الفوتوغرافية وفنون الفيديو، والأعمال الفنية من أدب وسينما ومسرح، والإبقاء على المعتقلات وأدوات التعذيب. وتمشيا مع الرأي القائل بأن تذكر الماضي سبيل لمنع تكرر ظهور القمع السياسي، اقترحت جماعات عديدة إدراج السجل التاريخي للطغيان الدكتاتوري في المناهج المدرسية.

ج. التعويضات

ظهر تأييد واسع النطاق بين المشاركين لتقديم التعويضات المادية والرمزية إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ورأى عدد من المجيبين أن الخسائر التي نزلت بالعراقيين لا حصر لها، وأن أي مبالغ مالية لا يمكنها أن تعوض عن قتل النظام أحد أفراد الأسرة (وفي بعض الأحيان أسر كاملة). ويتضح الإحساس بالصدمة النفسية وفقد سبل الرزق من التجارب التي يستعرضها الجزء الأول. وربما تكون ضخامة الانتهاكات والمعاناة أكبر تحد أمام أي عملية لتقديم التعويضات في العراق، فقد قال أحد السنيين البغداديين في يأس واضح:

أربعون عاما ضاعت من عمر العراق، جيل كامل دمر، ولن يصلحه شيء.

إلا أن معظم المجيبين كانوا يشعرون أن برامج إعادة التأهيل والتعويض ضرورية كي يتمكن المجتمع العراقي من تخطي تركة صدام حسين.

أما نوعية التعويضات المادية التي اقترحت فكانت تميل إلى صورة المساعدة على إعادة الانخراط في المجتمع والتعافي من آثار انقطاع سبل الرزق، أكثر من شكل المدفوعات المالية التي تقدم لرد الاعتبار مرة واحدة. ومن الخيوط المشتركة بين الآراء المختلفة في هذا الصدد الدعوة إلى المساعدات التي تسمح لأسر الناجين والضحايا بإعادة بناء حياتهم واسترداد إحساسهم بالكرامة والاستقلال الذاتي في المجتمع، والتعافي من ضياع الفرص التي جردهم منها النظام السابق. واقترح المجيبون صيغا مختلفة للتعويضات المادية التي تتضمن تقديم الخدمات الصحية البدنية والنفسية وفرص الالتحاق بالتعليم والوظائف، وتوفير الاحتياجات الأساسية من الملجأ والغذاء والكساء، ورد الممتلكات التي صادرها النظام السابق.

حتى لو كانوا يموتون من الجوع على الأقل دعهم يعيشون حياة كريمة ويشعروا أن ما فقد له مقابل. صحيح أنه (فقدان أحد الأقارب) لا يُعوض. (امرأة شيعية، من بغداد)

إعطاؤهم الرواتب، فأسرة المهندس وأسرة الطبيب اللذين توفيا يجب أن تحصلا على راتبيهما [اللذين ضاعا]، أو بناء شقق لأسر الضحايا. (امرأة سنية من بغداد)

يجب أن تكون هناك أشياء تميزهم عن البقية. فالمظلوم يجب أن أن تكون له مميزات. (رجل سني، من بغداد)

هناك العديد من الأيتام الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم. ويجب علينا أن نمد يد العون لهم، حتى لا يضيعوا في خضم المجتمع وحتى نساعدهم على التعافي وتضميد الجراح. (امرأة كردية من أربيل)

إنهم يحتاجون إلى أشياء كثيرة تعوضهم عما فقدوه. ترى أناسا ليس عندهم مأوى يعيشون فيه، أو يعيشون في بيوت إيجاراتها فوق طاقتهم، وبعض الأسر ليس عندها ما يكفي من الملابس لأطفالها. وهؤلاء يحتاجون إلى دعم مالي وعاطفي ونفسي. (امرأة كردية من السليمانية)

مثلاً الموظف الذي طرد من وظيفته فقد أهينت كرامته فيجب إعادته لوظيفته. (امرأة مسيحية آشورية، من بغداد)

وركز ضحايا حملات التعريب في الشمال ومناطق الأهوار في الجنوب تحديدا على خسائرهم الناجمة عن نزع الملكية والترحيل القسري. وكانت الأنباء قد أفادت أن النزاعات الخاصة بالملكية أصبحت مصدرا للصراع في بعض مناطق العراق،[21] وتظهر ضرورة الإسراع بوضع

[21] هيومن رايتس ووتش: "العراق: العنف العرقي في كركوك"، 28 مارس/آذار 2003، على الموقع التالي على الإنترنت: hrw.org/press/2003/03/iraq032703.htm

آلية لرد الأراضي أو التعويض عنها من التعليقات التي أدلى بها أعضاء هذه الجماعات. كما يشعر عرب الأهوار بالظلم من الضرر الذي لحق بهم على أيدي قوات الائتلاف في أثناء الغزو البري، ويطالبون بتعويضات عن هذه الخسائر.

من زمن صدام تكبدنا خسائر فقد تهدمت بيوتنا وخسرنا ماشيتنا وأغنامنا راحت ولم نعوض. والآن مع الأمريكان دمروا كل شيء ولم نعوض. (رجل من عرب الأهوار، على مقربة من الناصرية)

لقد فقدنا أرضنا، وفقدنا بيوتنا وعائلاتنا، لقد فقدنا كل شيء. نريد أن نعود إلى أرضنا، ونريد دعما ماديا. (أرملة من أرامل حملة الأنفال، قرب أربيل)

معظم [أسر أعضاء حزب البعث] تشغل بيوتا كردية. [البعثيون] أنفسهم مختبئون، لكن أسرهم ما زالت في هذه البيوت. نريد حلا لهذا الوضع وتعويضا عنه. (سجين سياسي سابق، من إربيل)

إذا كانت أموالهم وحقوقهم قد سلبت، فيجب أن ترد إليهم. (رجل تركماني، من كركوك)

وأكد السجناء السياسيون السابقون وأقارب الضحايا على تلك الجوانب من التعويض المادي التي تساعد على إعادة اندماجهم في المجتمع بصورة كاملة، إلى جانب معالجة الجراح البدنية والنفسية التي لحقت بهم. ويبدو أن الهدف الكامن وراء هذه التعويضات هو استرداد الفرص الضائعة والتغلب على الإحساس بالانعزال وصمة العار.

أولاً التعويض المادي فأغلبهم لا يملكون دور سكن و حرموا من الراتب طيلة 20 أو 23 سنة و حرموا من الأكل و الملبس الجيد و عدم التعيين في الوظائف... فيمكن أن يتعرضوا للمسائلة في أي وقت كان و في أي دائرة من دوائر الأمن. لقد حرمت هذه العائلات كلها من الدراسة. (أحد أفراد أسرة أحد الضحايا، من بغداد)

نحتاج للمال وللدعم المعنوي، لأن ضحايا كثيرين يعانون نفسيا ومعنويا. (سجين سياسي سابق، من إربيل)

أعتقد أنه من المهم جدا جدا أن تتقبل نساء الأنفال ما حدث [لأبنائهن وأزواجهن]. وأعتقد أن ذلك يجب أن يتبعه نوع من الاستشارات النفسية... فعندما وقعت الهجمة الكيماوية مات الجميع، لكن كل من كانوا حولهم تأثروا بها... هناك الكثير من النساء والاطفال والرجال الذين يعانون من مرض السرطان. (أحد العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية، من أربيل)

نأمل أن تعطى الأولوية للأسر التي ضحت بآبائها وأخوتها وأخواتها وأمهاتها. (سجين سياسي سابق، من النجف)

كما أكدت أسر السجناء والضحايا على التدابير الرمزية التي تساعد على استرداد الكرامة والاحترام الاجتماعي، حيث أكد كثير من المجيبين على ضرورة تقدير من مروا بالمعاناة، وإعطائهم الإحساس بأن معاناتهم لم تذهب سدى، على أساس أن هذا جزء مهم من عملية إعادة التأهيل والتعافي.

أول شيء هو التعويض المعنوي، لأن النظام السابق كسر النفوس. (رجل سني، من بغداد)

بالنسبة لي التعويض المعنوي أن تُعطى شهادة تقديرية لأنه فقدت ابنك. (امرأة شيعية، من بغداد)

أن نعوض هذه العائلات عما عانته... يجب تسليط الضوء عليهم و على معاناتهم و يجب معاملتهم بشكل أفضل في المجتمع و يجب زيارتهم... يجب إظهارهم على أنهم أبطال ضد النظام و ليسوا عملاء للأجنبي. (إحدى جماعات الضحايا، من بغداد)

وتتضمن طرق التعويض الرمزية التي ذكرها المجيبون تخصيص أيام للذكرى، وإقامة الأنصاب التذكارية التي تحمل أسماء الضحايا، وتنظيم الحملات لتعريف الآخرين بمن مروا بالمعاناة وطبيعة المعاناة التي عاشوها، وكلها تدابير تتداخل إلى حد ما مع أشكال الذكرى التي نوقشت. إلا أن أحد المشاركين في مجموعة من مجموعات المناقشة المركزة التي تضم ضحايا الأنفال رفض فكرة التدابير الرمزية (باعتبار أن "كلها أكاذيب")، وقال "أين المعاشات والتعويضات التي وعدنا بها؟" وأشار إلى خطر فقد الثقة الذي يمكن أن يترتب على البيانات العصماء والرموز الشامخة إذا لم تقترن بصيغ ملموسة للمساعدة. وتبدت إمكانية الاستهزاء بالتدابير الرمزية التي لا يفهم مغزاها جيدا في رأي ضابط جيش سابق، عندما قال: *مسألة تشييد التماثيل هذه لا نحبها، فكفانا منها ما كفانا.*

وكان كل المجيبين تقريبا يؤمنون بأن التكلفة المالية للتعويضات المادية والمعنوية يمكن، بل ويجب، أن تتحملها الدولة العراقية. وساد بينهم الرأي القائل بأن العراق بلد غني، وأن ثروته لو وظفت لخير الناس بدلا من أن يحتكرها شخص واحد لكانت كافية لدفع التعويضات وزيادة. أما البعض وهم أقلية فأوصوا بضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدات لتغطية هذه التعويضات.

يجب أن تتحمل جميع الدول التي ساعدت صدام في إيقاع هذا الظلم لمدة 35 سنة أن يساهموا مساهمة فعالة لتعويض الناس الذين لحقهم الظلم كما دفع الألمان لليهود. (محام، من بغداد)

4. إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة

تُعرَّف عملية إعادة البناء الاجتماعي بأنها إعادة توطيد أركان المجتمع ومؤسساته وتطويرها على أساس من القيم المشتركة وحقوق الإنسان.[22] ويمثل توفير الاحتياجات الأساسية والحفاظ على الأمن والاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية أهم ثلاث قضايا لدى جميع المجموعات التي تعامل معها البحث، حيث كثرت الإشارة إلى موضوع التعليم وتبين أنه ذو أبعاد متعددة، تضم تعليم الشباب وحقوق الإنسان وإعادة تثقيف الكبار والتدريب المهاري وغرس القيم/الثقافة. ورأى كثيرون أن التعليم يمثل حجر الزاوية في مساعدة العراق على التحرك نحو المستقبل.

وفي معظم المجموعات ظهرت مسألة إقامة الحكم الجديد وإصلاح النظم القانونية/المؤسسية القائمة ، على الرغم من عدم وجود اتفاق على شكل الحكم المطلوب (اتحاد فيدرالي أو ملكية أو ديمقراطية مثلاً). لكن المؤكد أن العراقيين يتطلعون إلى حكم عادل، يتم فيه اختيار المسؤولين على أساس الجدارة، وإلى إطار قانوني يضمن حقوق الإنسان والحريات الفردية والمساواة في الحقوق. ومن الملاحظ أن المجيبين من الشيعة كانوا يميلون إلى التمييز بين الأفكار الغربية عن الحرية والحرية في السياق الإسلامي، إذ يؤمنون بالحرية وبالحقوق ولكنهم يصرون على تطبيقها وفقا لقيمهم الثقافية.

أما مدى استحباب "المصالحة" أو ضرورتها فيتوقف على فهم المجيبين لهذه المسألة ورأيهم في المجال المناسب لتطبيق هذا المفهوم. فعلى المستوى المجتمعي، أثيرت العديد من القضايا، مثل الخلافات بين الطوائف الإسلامية (الشيعة/والسنة) والخلافات بين الفئات العرقية (العرب والأكراد والتركمان والآشوريون)، وعلى المستوى الفردي مسألة العفو بين الضحية والجاني.

[22] إريك ستوفر وهارفي فاينشتاين: "جاري، عدوي: العدالة والمجتمع في أعقاب الفظائع الجماعية"، مطبعة جامعة كمبريدج (طبعة قادمة، 2004).

ولم يظهر اتفاق واضح في الرأي على موطن تنفيذ فكرة "المصالحة" على امتداد خط التقسيم الاجتماعي. وقد تكون التفسيرات المتباينة أيضا راجعة إلى أن المرادف العربي لكلمة reconciliation (المصالحة) ليس شائع الاستعمال وكثيرا ما اضطر الباحثون إلى شرحه. وهكذا صيغت المسألة أحيانا على نحو يدور حول رأي المشاركين في ضرورة بناء "الثقة والوحدة" بين الشعب العراقي. ولذلك أعطينا الفرصة للمجيبين للتعبير عن هذه المسألة في إطار أي تقسيم اجتماعي يختارونه.

من هنا اعترض المجيبون من الشيعة والسنة على أن هناك حاجة إلى المصالحة بين الطائفتين. فكما أشرنا في الفصل الأول، كان المجيبون من الشيعة يدركون أن الشيعة كطائفة دينية كانت هدفاً للعنف والتمييز السياسي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نتذكر أن صورة العراق التي أشاعها الجهاز الأيديولوجي للدولة البعثية لم تكن صورة طائفية بشكل صريح، لأنها كانت تؤكد على الوحدة الوطنية للعراقيين كعرب ومسلمين. وكان التمييز الطائفي ممارسة اجتماعية ووسيلة لتركيز السلطة في أيدي شبكة من أقارب صدام حسين،[23] وليس مبدأ تقف وراءه أيديولوجية بعينها.[24] ولكن في أثناء الحرب بين العراق وإيران، كانت التصريحات الرسمية ضد "العدو الفارسي" تنطوي على نبرة عداوة للمذهب الشيعي تلقي بظلال من الشك على الولاء الوطني لشيعة العراق.[25] وقد يساعد هذا التناقض في ظروف الواقع على توضيح المواقف المتضاربة بشأن الحاجة إلى "المصالحة" بين الشيعة والسنة. إذ أكد كثيرون من المجيبين على "وجود الوحدة"، وأنحوا باللائمة على الدكتاتورية في بذر بذور الشقاق بغرض إحكام السيطرة، وأرجعوا الانقسامات إلى النظام القديم، وأعربوا عن توقعهم تراجعها بانتهاء عهد ذلك النظام. ومن ثم اعتبروا "المصالحة" أمرا مرغوبا فيه لإصلاح ما يعد انقسامات مصطنعة خلقها نظام الحكم السابق.

امرأة: لقد كان صدام يعرف كيف يخلق التمييز بين طوائف الأمة.

امرأة: لقد خلق فاصلاً بين الشعب العراقي، بين السنة والشيعة (امرأة سنية، بغداد)

رجل: إن السنة لا يحبون الشيعة.

رجل: سنة بغداد [فقط]؛ لقد عانى السنة أنفسهم من المظالم، مثلما عانى الأكراد، وقد وقعوا ضحايا للظلم أكثر من الشيعة؛ نحن شعب واحد (رجل شيعي، النجف)

لا أعتقد أنه توجد خلافات. والخلافات التي كانت موجودة في تلك الفترة تم زرعها من قبل صدام ومن كان يسانده في الطريق التي اختارها. كانوا يتوقعون أن تحدث حرب أهلية بين السنة والشيعة بعد سقوط صدام ولكن وفقنا الله والحمد لله لم تحدث. (رجل سني، من بغداد)

امرأة: [المصالحة] أمر لازم.

امرأة: في عهد النظام السابق، كانت هناك سياسة فرق تسد بين الأكراد والعرب، وبين الشيعة والسنة؛ ويجب تغيير هذا الأسلوب. (امرأة سنية، الموصل)

أتمنى أن نتوحد ونبدأ بداية جديدة؛ إذ لو بقينا على حالنا هذا – الكل يقول هذا لي وهذا لك، وهذا سني وهذا شيعي – فلن نحقق أي شيء. (امرأة شيعية، بغداد)

[23] كما كان التمييز الطائفي أيضا مبدأ من مبادئ بناء الدولة عند المحتل البريطاني للعراق في العشرينيات من القرن العشرين. انظر دودج، هامش رئيسي رقم 10، في الفصل الثاني.
[24] أشمل تحليل تاريخي للطوائف في سياسات العراق هو تحليل باتاتو ، الهامش الرئيسي رقم 20.
[25] انظر ديفيز ، هامش رئيسي رقم 20، في الفصل السابع.

ورفض معظم المجيبين من عرب الأهوار الشيعة ضرورة المصالحة ("لا فرق بين الشمال والجنوب")، وأنحوا باللائمة في وجود الخلافات على النظام السابق. وتوحي هذه الآراء بأنه منذ يوليو/تموز 2003 (أي بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال) كان هناك رصيد من حسن النوايا بحيث لم يكن من العسير حل أي خلافات طائفية. وكان من الواضح أن هناك آراء تعبر عن الوحدة الوطنية – وهي في جانب منها وحدة المعاناة في عهد صدام حسين؛ ولكن كانت هناك أيضا نبرة مستترة من التوتر الطائفي، توحي بأن تلك الهويات ربما تتخذ بعدا سياسيا بارزا فيتم تعبئتها سياسيا إذا ما سعى القادة أو الأحزاب لاستغلالها. ولعل مغالاة صناع السياسة الأمريكيين في تقدير الأهمية السياسية للانقسام بين الشيعة والسنة تسببت في استفحال هذا الانقسام، بتشجيع التنظيم السياسي على هذا الأساس كوسيلة للفوز بمناصب في ترتيبات الحكم الانتقالية. وتوحي الأنباء الواردة في هذا الصدد بوجود دلائل على اشتداد الانقسام الطائفي وتسييسه منذ يوليو/تموز 2003، وخصوصا نتيجة للصراع المحتدم على السلطة الذي نشب حول الدستور المؤقت وعملية إنشاء الحكومة الجديدة.[26]

ولم يركز المجيبون من العرب عموما على الحاجة إلى المصالحة مع الجماعات العرقية الأخرى، فأكدوا على أن الوحدة الوطنية قائمة بالفعل. أما جماعات الأقليات العرقية فلم يكن جوابها واضحاً؛ فالمصالحة عند الأكراد تفهم على أنها تحسين العلاقات بين العرب والأكراد وإعادة بناء الثقة في المجتمع ككل. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، انقسم الأكراد في الرأي حول ضرورة إصلاح العلاقات بين العرب والأكراد، فبعضهم يشعر أن الخلاف راجع إلى سياسات النظام السابق، وأنه لا حاجة إلى إيجاد تدابير فعلية لإصلاح العلاقات بعد زوال النظام. "في رأيي أننا عرباً وأكراداً عشنا دائماً معاً في سلام؛ والشيء الوحيد الذي يثير المشاكل بيننا هو الحكومة؛ مثلما كان صدم وحزبه يخلقون هذا التمييز بيننا" (رجل كردي، أربيل). بينما رأى آخرون أن عملية المصالحة مطلوبة نظراً للجفوة التي نشأت بين العرب والأكراد في الفترة التي كانت فيها المناطق الكردية تحت الحصار، أو لأن الحكومة السابقة نجحت في بذر بذور سوء النية بين العرب والأكراد.

> نعم، نحن نريد هذا النوع من المصالحة؛ فقد جرح زوجي، مثلاً، صدمته سيارة في الموصل لأنه كردي؛ نعم، نحن بحاجة للمصالحة. (امرأة كردية، أربيل)
>
> أثناء فترة حكم هذا النظام، تعلم الشعب العراقي كيف يكره، وكيف يقتل؛ ولهذا، فإننا بحاجة لإعادة بناء الثقة، ومداواة الجروح بين أبناء هذا الوطن. (سجين سياسي سابق، أربيل)

وذكرت أقلية من المجيبين أن المصالحة "عديمة النفع" أو لا يمكن تحقيقها بسب حجم الدماء التي أريقت، أو لأن الأغلبية العربية الشيعية سوف تفرض جبروتها على الأقليات. وفي رأي من اعتبروا المصالحة ضرورية شاعت فكرة أن الحكم الرشيد و"النظام العادل" أفضل سبيل إلى المصالحة.

إذا ما أقمنا حكومة جديدة منتخبة؛ وكذلك، استخدام عائدات وثروات العراق لصالح الشعب العراقي، دون استثناء أحد [من] التمتع بهذه الإنجازات – فحينئذ يتسنى لنا [تحقيق المصالحة]" "اقتلعوا العنصرية والتمييز بين الناس. كل البش يجب أن يكونوا أحرارا ومتساوين". (رجل كردي، من السليمانية) وحتى مع تحقيق المساواة في الحقوق، فقد كان بعض المجيبين متشائمين،

[26] انظر على سبيل المثال نير روزن: "أخبار كلها سيئة – الفوضى في العراق المحرر"، 26 مارس/آذار 2004، على الإنترنت: www.reason.com/hod/nr032604 ؛ وانظر سليمان الخالدي: "الاعتداءات على المساجد السنية في بغداد تثير الخوف"، رويترز، 13 مارس/آذار 2004؛ نيلا بانيرجي: "الانقسامات تزيد من المخاوف العراقية بشأن المستقبل"، نيويورك تايمز، 10 فبراير/شباط 2004؛ ديفيد ريف: "الطفرة الشيعية"، مجلة نيويورك تايمز، 1 فبراير/شباط 2004؛ ديليب هيرو: "الطائفية في العراق"، ذي نيشن، 2 فبراير/شباط 2004؛ ر. مكارثي: "تظاهرات عراقية تطالب بعقد الانتخابات، بينما آية الله يهدد بإصدار فتوى"، الجارديان، 16 يناير/كانون الثاني 2004.

فتذكروا الحرب الأهلية الكردية المريرة التي أزهقت أرواح الآلاف خلال التسعينيات من القرن العشرين. "حتى في ظل النظام الجديد، سيستغرق الأمر وقتا طويلا. لقد شهدنا هذه التجربة في كردستان ولم تنجح لأننا رأينا الكثير من النزاعات بين الأحزاب الكردية".(امرأة كردية من السليمانية) وكان المشاركون الرئيسيون من الأكراد يميلون إلى ترديد الرأي القائل بأن حماية حقوق الأقليات والحقوق الثقافية ضروري لتحقيق المصالحة. "يجب أن نكون متساوين... لا أظن أن أحدا في كردستان ما زال يشعر بأنه عراقي".(أحد العاملين في الخدمة الاجتماعية، في إربيل) وذكر العديد من المجيبين الحل الفيدرالي باعتباره طريقا لضمان حقوق الأكراد، على الرغم من أن معظمهم يشعرون أن التعليم والاتصال والتجارة يمكن أن تؤتي ثمارها في تعزيز الفهم بين الأعراق المختلفة.

وانقسم المجيبون من التركمان والآشوريين على نحو مماثل حول ضرورة المصالحة؛ فتردد في الإجابات المشتركة القول بأن الخلافات كانت من فعل صدام، على الرغم من أن كثيرين شعروا بضرورة اتخاذ خطوات لرأب هذه الصدوع، ومن بينها إصلاح النظام التعليمي والأفراد والمؤسسات وخلق إطار "رشيد وعادل" للحكم. إلا أنه يتبين من إجاباتهم على الأسئلة الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان (انظر الفصل الأول) أن حقوق الأقليات والتحرر من التمييز يعتبران من بواعث القلق الهامة، حيث تطرق بعض المجيبين إلى هذه الموضوعات عند مناقشة مسألة المصالحة. "كل ما نريده أن تكون السلطات عادلة فيما يتعلق بفرص العمل، وألا تحابي جماعة عرقية على حساب أخرى". (امرأةتركمانية من كركوك) *"كلهم (الشعب العراقي) يجب أن تكون لهم نفس الحرية"* (رجل آشوري، من بغداد). ورأى آخرون أن "المصالحة" لا معنى لها إلا فيما يتعلق "بالوحدة الوطنية" ومن ثم رفضوها باعتبارها غير ضرورية. ولكن تجدر هنا الإشارة إلى وجود إحساس قوي بالحنق على الأكراد بين المجيبين من التركمان في كركوك بسبب ما زعم عن مسلك الأكراد ضد التركمان والعرب بعد سقوط النظام.

> *لقد ازدادت الأوضاع سوءا [بعد سقوط النظام]. الأكراد أصبحوا أفضل حالا من التركمان. الانتهاكات في الأحياء ازدادت. وعندما رفعنا العلم التركماني في المدرسة قام أحد أقارب جلال طالباني [زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني] بتمزيقه، وتعرضت المدرسة التركمانية للهجوم".* (امرأة تركمانية، من كركوك)

وقد اندلعت التوترات العرقية في كركوك، وإن زعمت الأحزاب الكردية الرئيسية تراجعها في ظل سلطة الحكومة الكردية ذات الحكم الذاتي، وذلك أكثر من مرة منذ يوليو/تموز 2003،[27] الأمر الذي يوحي بأن الحاجة إلى المصالحة قد تنجم عن أوضاع ما بعد الحرب، فقد نجمت الصراعات بصورة جزئية عن سياسات التعريب التي اتبعتها الحكومة السابقة، مع زعم الأكراد بأن نزوحهم في الثمانينيات والتسعينيات أدى إلى تآكل الأغلبية الكردية في كركوك. أما التركمان والعرب فيعترضون بشدة على وجود أغلبية كردية أصلا في كركوك، غير أن عدم وجود أي بيانات إحصاء سكاني يعتمد عليها تجعل الحكم صعبا على هذا الموضوع.

وفسر عدد من المشاركين فكرة المصالحة بمعنى إصلاح الضرر الذي لحق بالثقة الاجتماعية وإعادة تكوين النسيج الأخلاقي للمجتمع. ومن بين أولئك الذين تبنوا فكرة المصالحة كسبيل لإعادة التلاحم الاجتماعي كان بعض المجيبين من جماعات الضحايا والسجناء السياسيين السابقين، الذين أشاروا إلى أن تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمن والديمقراطية كلها ستسهم في تحقيق هذا الهدف. كما اعتبرت مسألة المساواة في الحقوق وسلامة الحكم والتعويض والإنصاف أمورا تفضي إلى إعادة بناء العلاقات الاجتماعية. "أظن أنه لو أنشئ نظام جديد وحكومة جديدة

[27] بابك دغانبشة "التحكيم في الجحيم"، نيوزويك، 19 يناير/كانون الثاني 2004؛ شهرزاد فارمرزي: " الهجرة الجماعية تعيد رسم خريطة الشمال"، الخدمة الإخبارية بالأسوشيتد برس، 16 فبراير/شباط 2004؛ "زعيم تركماني عراقي يرى أن الحرب الأهلية محتملة"، الخدمة الإخبارية لرويترز، 24 فبراير/شباط 2004.

في العراق، فعندئذ ستبدأ المصالحة الحقيقية وسوف تكون فعالة. وطبقا لهذا الحل، فإن كل مشكلة صغيرة وكبيرة سيتم حلها". (رجل كردي من السليمانية) " *الديموقراطية هي الحل لكل مستويات الشعب*" (محامي من بغداد). أما المسيحيون الكلدانيون، وهم أقلية دينية، فقد انقسموا في الرأي حول ضرورة المصالحة، لكنهم حثوا على اتخاذ تدابير لإعادة بناء علاقات الاحترام والتعاطف في المجتمع العراقي، خصوصا بين الجماعات العرقية وبين الجنسين، دون الاقتصار على هذه المجالات فحسب. وتتضمن هذه التدابير إصلاح التعليم وإدخال الموارد الثقافية فيه لمساعدة العراقيين على التعرف على التقاليد الخاصة بكل فئة منهم.

وفسر البعض "المصالحة" على أنها تعني أن يصفح الضحايا عمن أساءوا إليهم، أو أنها تعني التوفيق مع النظام القديم. وكانت فكرة الصفح عن كبار الشخصيات القيادية غير مقبولة لدى الجميع تقريبا، كما رفض السجناء السياسيون السابقون وجماعات الضحايا فكرة الصفح عمن آذوهم هم وأسرهم. وتتفق هذه الردود مع المناقشة الواردة في الفصل الثاني، حول أهمية المحاسبة عند الشعب العراقي. إلا أن المشاركين في جماعات المناقشة المركزة بمختلف انتماءاتهم ومشاربهم أيدوا مبدأ الصفح، دون أن يوضحوا الظروف التي يمكن تطبيقه فيها.

> *أنا بالنسبة لي أسير* حسب *مقولة الإمام علي كرم الله وجهه... فقد قال: العفو عند المقدرة. ولكن لا أدري إذا رأيت صدام ماذا يمكن أن أفعل.* (امرأة شيعية، من بغداد)
>
> لأن الشعب العراقي واحد، ومبني على الصفح. (رجل سني، من بغداد)
>
> *الله سبحانه وتعالى قد يسامحه (صدام) ولكني أنا لا أسامحه.* (رجل سني، من بغداد)
>
> *إذا أذاني شخص فلن أسامحه.* (عضو إحدى عائلات المفقودين)
>
> *(التسامح) شيء ضروري ولكن ليس للمجرمين. إن التسامح كقاعدة عامة مطلوب وأن تدعو لخلق التسامح بين أفراد الشعب فهذه دعوة هامة وضرورية.* (مسؤول من الديوان الخائاني، من النجف)
>
> من خان الشعب لا بد أن يعاقب. ولا أتخيل أو يوافق الشعب على الصفح عنه. (امرأة تركمانية، من كركوك)
>
> *الوحدة موجودة والتسامح يجب أن يتم وليس هناك داعي لنبش مخلفات 35 سنة.* (شيخ عشيرة، من الناصرية)

واقترحت مجموعة من السجناء السياسيين من بغداد فكرة مؤداها أن عملاء ومخبري الاستخبارات السابقين إذا تطوعوا من تلقاء أنفسهم للإدلاء بالمعلومات عن مصير المفقودين فعندئذ يمكنهم أن يسامحوهم. ولم تقترح أي جماعة أخرى أو أحد من المجيبين فكرة الكشف عن الحقيقة في مقابل العفو. وأكدت منظمة تسمي نفسها "منظمة حقوق الإنسان"، وتتألف في أغلبها من أساتذة الجامعة، على أن العفو وحده هو الذي يمكن أن يتيح للعراقيين المضي قدما للأمام. فإذا وضعنا في الاعتبار المعارضة الشديدة من جانب المجيبين للعفو عن المرتكبين (انظر الفصل الثاني)، فمن المستبعد أن يكون هناك قبول واسع "للعفو" عن المشتبه في انتهاكهم لحقوق الإنسان. ولكن نظرا لأن العراقيين يذهبون إلى حد بعيد في الربط بين مساوئ الحكومة السابقة وحفنة من الأفراد، فإن العفو عن صغار المرتكبين قد يصبح واردا بعد إجراء محاكمات عامة لكبار شخصيات النظام، بشرط أن تتخذ هذه المحاكمات صيغة تجعل الكثيرين يرونها مشروعة وفعالة.

ولكن إذا نظرنا إلى ردود المشاركين عموماً، نجد أن هناك إحساسا بالأمل بين كل المجموعات في إمكانية مجيء مستقبل أفضل. فقد عبر المشاركون عن إحساس قوي بالفخر بتراثهم الثقافي والثقة في قدراتهم على بناء عراق جديد ذي مجتمع حديث متحضر. إلا أن العديد من الجماعات

التزمت الحذر بشأن التحديات طويلة الأجل (الاستقرار والاحتياجات الأساسية)، ووجهت اهتمامها إلى الاحتلال الحالي وعدم وجود خطة طويلة الأمد لدى العراقيين بشأن العراق. وعلى الرغم من اعتراف الكثيرين بالحاجة إلى مزيد من الوقت لكي تطرد الأحداث، فلم يكن الاستعداد للصبر موجودا إلا لدى قلة قليلة منهم. ورأى البعض أن إطالة التردد قد تقوض شرعية السلطة الحاكمة ويؤدي إلى مزيد من القلاقل الاجتماعية. أما التركمان الذين يشعرون أنهم غير ممثلين بدرجة كافية في الجهاز الحالي لصنع القرار فقد آثروا التحفظ بشأن مستقبلهم، إلا أن الأكراد أعربوا عن أملهم في قيام حكم ذاتي كردي في إطار فيدرالي، على الرغم من احتمال وجود تفسيرات عديدة للشكل الذي يمكن أن يأتي عليه الحل الفيدرالي المقبول.[28] وفي صيف 2003 يبدو أن طاقة من الفرص قد انفتحت للعمل من خلال المنظمات المختلفة سعيا وراء هدف مشترك.

5. ملخص النتائج والخلاصة والتوصيات

أ. انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي

يكشف هذا التقرير عما يمكن وصفه بوصف واحد، ألا وهو الخبرة الوطنية المشتركة بالتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. كما يبين المسح أن العراقيين في أغلب الأحوال على دراية بالانتهاكات التي عانت منها شتى الجماعات العرقية أو الدينية أو السياسية في أجزاء أخرى من العراق على أيدي استخبارات النظام أو أجهزته الأمنية أو قواته العسكرية. فالأكراد مثلا يعرفون بالانتهاكات التي تعرض لها الشيعة في الجنوب، بينما يعلم سكان بغداد بحملات الأنفال والتعريب في الشمال.

وبالمثل أكدت جماعات عديدة في إطار هذه الخبرة المشتركة على أنواع مختلفة من الانتهاكات. فركز الأكراد على الجهود المنهجية للقضاء عليهم كشعب من خلال أساليب مختلفة منها الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيماوية والتهجير القسري ومصادرة المنازل والأراضي. ووصف الأكراد والتركمان والآشوريون التمييز السافر الذي تعرضوا له وحرمانهم من الفرص المتكافئة. وكابد عرب الأهوار الذين يعيشون في جنوب العراق الاضطهاد من خلال تدمير مصدر رزقهم ومعاشهم بتجفيف الأهوار، وإعادة توطينهم قسراً وتجريدهم من ممتلكاتهم.

ويلاحظ أن الأثر الإجمالي للقمع الوحشي الذي دام عدة عقود يتجلى في صورة انهيار الثقة بين الناس، حتى داخل الأسرة الواحدة، بل وفي استمرار المخاوف من أن النظام ربما لا يزال يتجسس عليهم ويتنصت عليهم ليعود فيعاقبهم في وقت ما في المستقبل.

وتوحي البيانات بوجود علاقة قوية بين فهم العراقيين لحقوق الإنسان وتجربتهم الطويلة المتواصلة مع القمع. فعندما طلبنا منهم أن يصفوا لنا مدلول مصطلح أو مفهوم "حقوق الإنسان" في أذهانهم، رسم لنا معظمهم صورة لهذه الحقوق على أنها العكس من تجربتهم الشخصية مع المعاناة والحرمان، فتمثلت الحقوق في صورة النقيض من نزع الملكية والتمييز والسلوك العنيف التعسفي من جانب أرباب السلطة وسوء استغلال السلطة. كما تحدث الأكراد والآشوريون والتركمان عن حقوق الأقليات بمعنى التحرر من التمييز القائم على الانتماء العرقي وحقهم في استخدام لغتهم الخاصة.

وفي تطلعهم إلى المستقبل، فهم المجيبون بصفة عامة حقوق الإنسان على أنها مجموعة من الشروط المسبقة اللازمة للحياة التي تتسم بالكرامة والاحترام، فكانت النظرة إلى حقوق الإنسان إيجابية ومرتبطة في الأذهان بالمستقبل المفعم بالأمل. وتجسد ذلك في بعض الآراء حول

[28] انظر منظمة الأزمات الدولية، "أكراد العراق: نحو حل تاريخي وسط"، 8 أبريل/نيسان 2004، للاطلاع على مزيد من التحليلات السياسية للمواقف المختلفة حول الفيدرالية والحكم الذاتي والاستقلال.

التوظيف وتوفير الخدمات الأساسية والحماية القانونية من الإجراءات التعسفية من جانب الدولة، أو حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليه بدون خوف من التعرض للاضطهاد. وبينما كان هناك قدر كبير من التأكيد على ضرورة استعادة الحقوق المدنية والسياسية، فكر الكثيرون ملياً في الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مثل الحق في التعليم والحق في المعاملة الكريمة ودعم المرأة والحصول على نصيب عادل من موارد البلد وثرواته.

ب. العدالة والمساءلة

على غرار فهم المشاركين لحقوق الإنسان، نجد أن فهمهم للعدالة جاء على النقيض مما كان عليه النظام القديم، بمعنى أن المجتمع العادل يساوي كل شيء مغاير للنظام القديم. ومن ثم فقد وصفوا المجتمع العادل بأنه مجتمع يخلو من التمييز ويقوم على الحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون واحترام حقوق المرأة والطفل.

وكان هناك تأييد قوي، عبر العديد من المناطق والجماعات، لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الإجراءات القانونية. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجيبين، وقت إجراء هذه الدراسة الاستطلاعية، لم يتمكنوا بسهولة من تحديد ملامح الإجراءات القانونية العادلة، وكيف عساها أن تكون، إلا من حيث كيف لا ينبغي أن تكون (أي العكس مما عايشوه في الماضي)، ولم يستقروا على تحديد من يجب أن يتولى زمامها. وأشارت الأمثلة التي أوردوها إلى المحاكمات المفتوحة والعامة والأحكام المتسقة مع القانون والقضاة غير الفاسدين.

ورأى كثيرون أن المحاكمة العلنية أداة لضمان الكشف عن جرائم النظام. وأعرب البعض عن عدم رضائهم عن قتل عدي وقصي صدام حسين لأنه فوت فرصة محاكمتهما ومواجهتهما بجرائمهما. وكان الانتقام والقصاص يمثلان الدافعين الرئيسيين، خاصة عند الضحايا وأسرهم، الذين عبروا عنهما في التأكيد على ضرورة توقيع عقوبات تتناسب مع الجرائم.

وذهب معظم المشاركين إلى أن صدام حسين وأسرته وخلصاءه وأنصاره هم على رأس من ينبغي إخضاعهم للمساءلة. وكان علي حسن المجيد (علي الكيماوي) وعزة إبراهيم الدوري (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) وعدي وقصي حسين من بين الذين أشير إليهم بالاسم. وأكد معظم المجيبين على ضرورة التمييز بين قيادات حزب البعث وأعضائه، مشيرين إلى أن العضوية كانت في كثير من الأحيان بمثابة استراتيجية للبقاء وليست بالضرورة دليلا على الضلوع المباشر في الانتهاكات.

كما ألقيت مسؤولية الانتهاكات التي شهدها العراق على مدى العقود القليلة الماضية صراحة على عاتق المجتمع الدولي والولايات المتحدة بسبب دعمهما لنظام صدام. وأشارت التعليقات إلى عدم الثقة في الولايات المتحدة لسببين، هما الدعم التاريخي الذي قدم للنظام السابق، والفوضى وعدم الأمن والسلب والنهب الذي أعقب سقوط النظام وبدايات الاحتلال. فقد أدت عيوب التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب إلى صعوبة ظروف الحياة اليومية، إلى جانب إثارة الشكوك حول دوافع الولايات المتحدة في خوضها لهذه الحرب. وفضلاً عن ذلك، أدى الاحتكاك اليومي مع قوات الاحتلال إلى إثارة الشعور بالإذلال. وأعرب المجيبون من بغداد والمناطق الجنوبية عن عدم ثقتهم في عملية محاكمة رموز النظام السابق التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

كما انتقدت الأمم المتحدة على وجه الخصوص بسبب عدم فعاليتها في كبح جماح انتهاكات النظام السابق. وكان الشك وعدم الثقة أجلى وضوحاً لدى المجيبين من الشمال، من الأكراد والتركمان، الذين رأوا أن الأمم المتحدة وطدت أركان النظام، ومكنته من إحكام قبضته على زمام السلطة، من خلال الدور الذي لعبته فيما يعده الكثيرون عملية فاسدة، اشتملت على الرشى والمعاملات "المشبوهة" في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وتركزت الانتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة في المناطق الوسطى والجنوبية على تقاعسها وعدم فعاليتها.

وكاد جميع المشاركين يجمعون على انتقادهم للدعم الذي قدمته الدول العربية لنظام صدام حسين واستيائهم منه، وعلى الاعتقاد بأن هذه الدول استفادت بطرق عديدة من معاناة الشعب العراقي.

وقد يفسر الغضب والإحباط الناجم عن عجز المجتمع الدولي - وخصوصا الأمم المتحدة - عن توفير حماية فعالة للعراقيين، الموقف السلبي تجاه المشاركة الدولية، مثلاً، في محاكمة صدام حسين وبطانته. ويجدر بنا هنا أن نشير إلى نتائج البحث في هذا الصدد، نظرا لاستمرار الجدل حول قدرة العراق على عقد محاكمات تتناول تهما من قبيل الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بدون مشاركة دولية واسعة.

فقد أعرب المجيبون عن رغبتهم القوية في أن تكون عملية المحاسبة تحت السيطرة العراقية، وجاء ذلك في التعبير عن ضرورة أن يتولى العراقيون مسؤولية صنع القرار؛ كما تحدث محامون وقضاة عراقيون عن ضرورة استعادة هيبة النظام القضائي، واعتبروا هذه المحاكمات وسيلة لاسترداد هذه الهيبة والمكانة المهنية والوطنية.

وفي الوقت نفسه، كان المجيبون منفتحين بشأن الحاجة إلى المساعدة الدولية، ومقرين بضرورتها – ولو بدرجات متفاوتة. فكثيرا ما عبروا عن ذلك في صيغة"المساعدات الفنية" الدولية أو القيام بدور مساند عن طريق إيفاد "المراقبين" أو "الخبراء المستشارين"، مثلاً. وأعرب البعض عن استعدادهم لوجود قضاة دوليين إلى جانب القضاة العراقيين في المحاكمات، لكن المجيبين أكدوا على ضرورة أن يكون "القول الفصل" للعراقيين.

وأعرب المجيبون من الشمال عن أكبر قدر من الشك وعدم الثقة في الأمم المتحدة، لكنهم كانوا مستعدين لقبول دور للأمم المتحدة في تعيين القضاة والإشراف على الامتثال للمعايير. أما في المناطق الوسطى والجنوبية، فقد كان الموقف السلبي أقل حدة والرغبة أقوى في وجود المشاركة الدولية في تدريب القضاة والمحامين، والمساعدة في جمع الأدلة وحفظها، والاستعانة بالخبرة الدولية.

وبصفة عامة، أعرب المجيبون عن عدم الثقة في النظام القضائي العراقي، مشيرين إلى الفساد والمخاوف من أن يتعرض القضاة للترهيب بسهولة من جانب أرباب السلطة. إلا أن الكثيرين يعتقدون أنه يمكن العثور على القضاة والمحامين الأكفاء "النزهاء" لإعادة بناء النظام القضائي. ومرة أخرى كان هناك شبه إجماع على رفض المجيبين تماما لوجود شخصيات من دول عربية بصفة قضاة أو مستشارين خبراء، الأمر الذي يعكس استياءهم من الدعم الذي قدمته الدول العربية لنظام صدام حسين.

وبصفة عامة يبدو أن المواقف المختلفة من المشاركة الدولية في المحاكمات تحركها مجموعة من المشاعر المتضاربة، منها الشك العميق في السياسات الدولية، والغضب والاستياء من المجتمع الدولي، المصحوب بمشاعر خيبة الأمل وعدم الثقة وجرح الكبرياء الوطني تجاه الولايات المتحدة كقوة محتلة، والرغبة في عقد محاكمات عادلة ولكن مع المطالبة بسرعة العدالة والقصاص، والمطالبة بسيطرة العراقيين على العملية القضائية، ولكن مع وجود مشاعر مختلطة نحو القضاة والمحامين من رجال النظام السابق. وأشارت الردود عموما إلى قلة المعلومات المحددة، حتى بين المحامين، عن تجربة البلدان الأخرى في التعامل مع الفظائع الجماعية أو التطورات الحادثة في القانون الجنائي الدولي وممارساته. وكان معظم المجيبين قد سمعوا بالمحاكمات الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، لكنهم لا يكادون يعرفون شيئا عن كيفية أدائها لدورها أو ما تستتبعه من الناحية العملية محاكمات المتهمين بجرائم من قبيل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. وقد خلص تقييم للقطاع القضائي أجرته سلطة الائتلاف المؤقتة[29] وتقييم منفصل للأمم المتحدة[30] إلى أن النظام القضائي العراقي من المستبعد أن تكون

[29] سلطة الائتلاف المؤقتة: "تقرير فريق التقييم القضائي"، يونيو/حزيران 2003.

لديه القدرة الفنية على إجراء محاكمات بهذه الضخامة، مما يوحي بأن نوعاً ما من المساعدات الخارجية بات أمرا حتميا؛ حتى تستوفي المحاكمات الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان وجمع الأدلة.

وتوحي المواقف المختلفة من المشاركة الدولية أن الأطراف الدولية، سواء أكانت الولايات المتحدة أم الأمم المتحدة أم البلدان الأخرى أم العالم العربي، لن تستفيد بالضرورة من وجود أي افتراض للشرعية بين الشعب العراقي، وأن الثقة في عملية المحاكمة والإيمان بشرعيتها يجب بناؤهما خطوة بخطوة.

وأخيرا، كان هناك تأييد ساحق لتطبيق عقوبة الإعدام كنوع من القصاص، على أساس مبدأ "العين بالعين"، والعودة إلى الشريعة الإسلامية. إلا أن معارضة عقوبة الإعدام لم تغب تماما، حيث رأى البعض أن تطبيقها يعتبر تكرارا لأفعال النظام السابق، ورأى آخرون أن الموت يسمح للمذنب بالإفلات من العقاب على جرمه.

ج. تقصي الحقائق والذاكرة

من الأسباب الرئيسية للتأييد الساحق الذي ظهر لعملية المساءلة القضائية "العلنية" أنها ستكشف عن التفاصيل الكاملة لجرائم النظام. وكان ثمة تأييد واسع لإجراء عملية رسمية لتقصي الحقائق والحفاظ على الذاكرة التاريخية، على نحو يتوافق مع مستوى الاهتمام بالمحاسبة العامة عن الانتهاكات من خلال القضاء.

وهنا عبر المجيبون عن عدد من الاحتياجات المحددة التي يشعرون أنه لا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية لتقصي الحقائق تكلل بشكل ما من أشكال تخليد الذكرى. وتتراوح هذه الحاجات من تخصيص أيام معينة تكريما لمن ماتوا في ظل حكم صدام، إلى تعليم الأطفال وإقامة المتاحف التي تحكي قصص الحقبة البعثية. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في أن يطلع العالم كله على الحقيقة، فهذا أمر ضروري في نظرهم لأن "العالم الخارجي" لا يعرف التفاصيل كاملة، أو يتعامى عنها، وهو الأسوأ. كما اعتبر ذلك سبيلا لضمان عدم تكرار ما حدث من قبل، ولتذكير الأجيال القادمة دائما بألا تكرر هذه الأخطاء. كما اعتبر المجيبون إجراءات تقصي الحقائق وشواهد تخليد الذكرى سبيلاً يسلكه الضحايا وأسرهم، خصوصا من لهم أقارب مفقودون، للتعامل مع التجارب الشخصية في إطار سردية وطنية كبرى. وأبدت أسر المفقودين حرصها الشديد على وضع إجراءات تجعل مرتكبي انتهكات حقوق الإنسان يتقدمون للكشف عن معلومات عن مصير ذويهم المفقودين.

وعلى الرغم من خبرتهم المحدودة أو المنعدمة بإجراءات تقصي الحقائق والمصالحة في شتى أنحاء العالم، فقد بادر المجيبون إلى تقديم رؤيتهم لكيفية الشروع في إجراءات تقصي الحقائق، ومنها إنشاء لجان محلية من أشخاص مشهود لهم بالنزاهة لجمع الشهادات وتوثيق أسماء المتوفين والمفقودين، باستخدام عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية لتقديم العون، أو دعوة المؤرخين المحترفين للمساعدة. كما طرحت مقترحات عديدة مختلفة وخلاقة للحفاظ على الذاكرة، منها تخصيص أيام معينة تخليدا للذكرى تكون أعيادا وطنية، وإقامة نصب تذكاري في كل مدينة أو منطقة، وإقامة المتاحف ومراكز التوثيق، ومعارض الصور الفوتوغرافية والحية، والأعمال الفنية الأدبية والسينمائية والمسرحية، والإبقاء على المعتقلات وأدوات التعذيب.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن العديد من الأشخاص تساءلوا عن حكمة فتح الجراح القديمة ونصحوا بتوجيه الطاقات إلى الجهود البناءة والأكثر تطلعاً للمستقبل؛ حيث رأى معظم هؤلاء أن مثل هذه الإجراءات لن تجدي نفعاً إذا اعتبرت بديلا عن محاسبة المسؤولين عن أسوأ الانتهاكات. وأعرب

[30] مفوضية حقوق الإنسان: "البنك الدولي - بعثة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقييم الاحتياجات القانونية بالعراق"، تقرير قطاعي، أغسطس/آب 2003.

بعض المشاركين، ومعظمهم من عرب الأهوار ومن المسيحيين الكلدانين، عن معارضتهم لاجترار الماضي. وبدلاً من الإبقاء على السجلات، آثر البعض اتباع نهج عملي للمضي قدما إلى الأمام وإعادة بناء الحياة اليومية الطبيعية. كما أعرب البعض عن مخاوفهم من تسييس عملية تقصي الحقائق.

د. العفو

من الممكن التعرف على مواقف العديد من المجموعات بشأن العفو إذا فهمنا مشاعرها تجاه معاقبة المذنبين، فبينما نجد أن العديد من المجموعات لم تناقش فكرة العفو على وجه التحديد، فإن مناقشتها لفكرة العقاب تشير عموما إلى أنها لا تعتبر العفو خيارا متاحا لمن ينظر إليهم على أنهم مذنبون. (الأمر الذي يعكس ميل المجموعات المختلفة إلى التركيز في مناقشاتها على من ارتكبوا أفدح الجرائم). إلا أن المجيبين كانوا يميلون إلى اعتبار العفو ممكنا، بل ضروريا، عمن ارتكبوا جرائم أقل خطورة.

هـ. التحري

رغم أن البحث لم يركز تحديدا على عملية اجتثاث البعث من المجتمع العراقي، وهي العملية التي بدأت في مايو/أيار 2003،[31] فإن مسألة عزل الأفراد من مناصب السلطة العامة على أساس مسلكهم ظهرت في المناقشات التي دارت حول العدالة والمساءلة. فبينما كان معظم المشاركين يلومون حزب البعث على تكريس عادات التسلط وإدامة القمع، فقد كانوا يشعرون أيضا بأنه ليس من العدل معاقبة أي شخص لمجرد عضويته في الحزب، ويميلون إلى التفريق بين أعضاء حزب البعث (البعثيين) ومؤيدي صدام حسين (الصداميين). ولكن كان من الواضح أنهم يؤيدون عزل أعضاء حزب البعث – وأي أشخاص آخرين – ممن كانوا ضالعين في الأنشطة الإجرامية أو الفاسدة، وذلك لإصلاح المؤسسات العراقية. ولم يشر أي من المجيبين إلى المعايير الدولية أو يستند إليها فيما يتعلق بالتحري والتطهير، وإنما استندت آراؤهم إلى الخبرة المباشرة بأهمية الانضمام إلى الحزب ضمانا للحصول على فرص معقولة للترقي في مدارج المهن المختلفة.

أما عن الفروق الإقليمية، فقد وجدنا أن المجيبين من الأقاليم الشمالية يميلون إلى التطهير الشامل للمؤسسات الحكومية من حزب البعث أكثر ممن أجرينا معهم مقابلات في المناطق الوسطى والجنوبية. ولعل في ذلك إشارة إلى قوة مشاعر الكراهية في نفوس الأكراد تجاه حزب البعث بسبب معاناتهم من التمييز وأعمال الإبادة الجماعية في ظل شعار التعريب الذي كان الحزب يرفعه. وأعرب البعض عن قلقهم من أن اجتثاث البعث من المجتمع العراقي قد يستنزف الموارد البشرية الحيوية في العراق في وقت هو في أمس الحاجة إليها لإعادة بناء الدولة، بينما انتقد آخرون بشدة حل الجيش العراقي بأكمله.

و. التعويضات

أعرب المشاركون عن رأيهم في أن المعاناة التي مروا بها، والخسائر التي نزلت بهم لا حصر لها و"لا سبيل لإصلاحها"، إلا أنهم أعربوا أيضا عن تأييد واسع النطاق للتعويضات المادية والرمزية، فتحدثوا إلينا عن التعويض بمعنى الحاجة إلى إعادة بناء الحياة مرة أخرى، واسترداد الكرامة، والمساعدة في استعادة الفرص الضائعة، وليس التعويض بمعنى تقديم المبالغ النقدية دفعة واحدة. وكان هناك تركيز كبير على الحاجة إلى المساعدة في إعادة الاندماج في المجتمع

[31] سلطة الائتلاف المؤقتة، أمر رقم 1، تجريد المجتمع العراقي من السمة البعثية، 16 مايو/أيار 2003، CPA/ORD/16 May 2003/01

واستعادة ما ضاع من سبل الرزق. وشعر معظمهم بضرورة وضع برنامج للتعويض وإعادة التأهيل حتى يتمكن المجتمع العراقي من تجاوز تركة صدام حسين.

كما أثار الأكراد وعرب الأهوار مسألة ضرورة رد الأراضي والأملاك المفقودة، الأمر الذي يعكس تأثير برامج التعريب التي أدت إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخل العراق (حسب أرقام منظمات حقوق الإنسان الدولية).

كما أكد المشاركون بشدة على أهمية التدابير الرمزية التي تهدف إلى رد الكرامة والاحترام الاجتماعي للضحايا. فأكد المجيبون على أن من تعرضوا للمعاناة يجب تقديرهم وطمأنتهم بأن الألم الذي كابدوه لم يذهب سدى. واقترحوا في هذا الصدد تحديد أيام معينة تخليدا لذكرى هذه المحن، أو إقامة الأنصاب التذكارية، ولو أن البعض أعربوا عن تشككهم في قيمة إنشاء الأبنية الرمزية بسبب التجارب التي مروا بها في ظل صدام حسين.

وأشار معظم المشاركين إلى أن الدولة العراقية، التي تعتبر دولة غنية بالنظر إلى احتياطيها النفطي، عليها أن تتحمل تكلفة برنامج التعويضات، بما في ذلك توفير خدمات الصحة البدنية والنفسية، وتوفير التعليم وفرص العمل، والمساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى.

ز. إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة

يبدو أن هذين المصطلحين لهما معان مختلفة عند مختلف المشاركين، الذين يفهمونهما ويفسرونهما بطرق شتى؛ ففي كل المجموعات وجدنا أن بعض المشاركين يفهمون المصالحة بمعنى الوحدة، في حين أنهم لم يعبروا عن الأبعاد الأخرى التي يمكن أن تشتمل عليها، مثل الرؤية المشتركة والإحساس بالمستقبل الجماعي أو الحاجة إلى العفو والصفح، وقد يكون مرد ذلك إلى عدم وجود تعريف و/أو بنية محددة للأسئلة المطروحة.

ونظراً لضيق نطاق الأسئلة المتعلقة بالمصالحة، لم تتمكن معظم المجموعات من الاتفاق حول هذا الموضوع. فرأى كثيرون أن الوحدة قائمة بالفعل بين الشعب العراقي، مما يوحي بأن المصالحة لا داعي لها. ورأى آخرون أن الفُرقة الحالية بين الفئات المختلفة هي من صنع النظام السابق، و أن التوترات العرقية والطائفية ستزول بسقوط صدام. ورأى العديد من المجيبين أنهم، بصرف النظر عن الدين والانتماء العرقي، متحدون في المعاناة من الظلم الذي كابدوه في ظل النظام السابق. وأوضح المجيبون من الأكراد أنهم ينظرون إلى المصالحة على أنها عملية تحسين العلاقات وإعادة بناء الثقة، مشيرين إلى ضرورة تحسين العلاقات بين العرب والأكراد، واستعادة الثقة فيما بينهم. أما الأقليات العرقية الأخرى فقد أعطت إجابات وآراء أقل وضوحا، تنم عن الاختلاف أكثر من الاتفاق. فأشار المجيبون من الشيعة والسجناء السياسيين السابقين إلى أن البلدان المجاورة مسؤولة أيضا عن استمرار الصراع العرقي في العراق، إلا أن الإجابات على الأسئلة غير المباشرة بينت أن وجود شكل ما من إجراءات المصالحة الوطنية أمر مرغوب فيه، فاقترح البعض مثلا فكرة تعزيز الانسجام بين الطوائف العرقية المختلفة والاندماج في المجتمع من خلال التعليم والإعلام وبرامج التوعية ومشروعات المجتمع المحلي، لتشجيع التفاعل بين الجماعات العرقية المختلفة. كما طالب المشاركون بضمان العدالة والأمن والحرية للجميع.

أما من ناحية إعادة البناء الاجتماعي فإن توفير الحاجات الأساسية، والحفاظ على الأمن والاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية تمثل أهم ثلاث قضايا عند كل المجموعات. فبدون سيادة القانون ووجود الضرورات الأساسية لتسيير شؤون الحياة اليومية الروتينية، فإن القلاقل الاجتماعية المقبلة ستدمر أي جهود لإعادة البناء. لذلك كثرت الإشارة إلى موضوع التعليم، بأبعاده المتعددة، التي تشمل توعية الشباب وحقوق الإنسان وإعادة تثقيف الكبار والتدريب

لاكتساب المهارات وغرس الثقافة/القيم. ورأى كثيرون أن التعليم يمثل حجر الزاوية في تقدم العراق نحو المستقبل.

وبصفة عامة أعرب المشاركون من كل المجموعات عن الأمل في المستقبل وعن توقهم إلى السيطرة على مصائرهم. فعبر المجيبون عن شعور قوي لديهم بالفخر بتراثهم الثقافي وبالثقة في قدرتهم على تحويل العراق إلى مجتمع عصري متحضر، إلا أن العديد من المجموعات كانت تؤثر التزام الحذر بشأن التحديات قصيرة الأجل (الاستقرار والاحتياجات الأساسية)، وتشعر بالقلق من الاحتلال الحالي ومن عدم وجود خطة طويلة الأجل لدى العراقيين. وعلى الرغم من اعتراف الكثيرين بأن الوقت ما زال مبكرا للكشف عن خط التطور المستقبلي للأحداث، فقد عبرت مجموعات عديدة عن نفاد صبرها، بينما حذر البعض من أن التردد الطويل قد يدمر مصداقية السلطة الحاكمة ويؤدي إلى مزيد من القلاقل الاجتماعية.

ولما كان التركمان يشعرون بأنهم غير ممثلين بدرجة كافية في جهاز صنع القرار القائم حاليا، فقط التزموا التحفظ في التعبير عن رؤيتهم للمستقبل. أما الأكراد فأعربوا عن أملهم في قيام حكم ذاتي كردي في إطار نظام فيدرالي. ويبدو أن الفرصة سانحة لتعبئة شتى الجماعات نحو السعي إلى هدف مشترك؛ إذ إن التوحد في كراهية صدام حسين، واشتراكهم في تركة انتهاكات حقوق الإنسان الجماعية يمكن أن يقلص من الخلافات الطائفية والعرقية إلى أدنى حد ممكن. وحيث أن هذه الأسئلة طرحت بعد سقوط بغداد بثلاثة أشهر، فقد يكون من السابق لأوانه الآن أن يتحدث الناس بحرية عن المصالحة.

ح. توصيات خاصة بالسياسات

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها بعد تحليل البيانات التي حصلنا عليها في المقابلات الشخصية مع المشاركين الرئيسيين ومجموعات المناقشة المركزة، يطرح المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا في بيركلي التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات إلى شعب العراق وممثليه، وسلطة الائتلاف المؤقتة، وعلى وجه الخصوص إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي والأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما أجري هذا البحث، لم يكن صدام حسين قد أُسر بعد، ولم تكن المحكمة الخاصة بالعراق قد تشكلت، ولم تكن أي خطوات قد اتخذت للشروع في عملية تقصي الحقائق أو التعويضات، وكانت عملية اجتثاث البعث من المجتمع العراقي لا تزال بعد في مهدها. أما التوصيات التالية فتأخذ بعين الاعتبار تطورات أقرب عهداً.

1. انتهاكات حقوق الإنسان الماضية

ضرورة إنشاء مؤسسات ووضع إجراءات لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل، ومنها ما يلي:

- إصلاح أجهزة الشرطة والأمن والاستخبارات لجعلها مسؤولة أمام سلطات مدنية أعلى منها، وضمان احترامها الصارم لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية.
- مراجعة كل السياسات الخاصة بالجيش والشرطة ضمانا لاتساقها مع القانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- ضمان إدراج مناهج عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المناهج التدريبية للعاملين بالأجهزة السابق ذكرها، ومن هذه المعايير المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ومدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

- توقيع ومصادقة دولة العراق على الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى جانب البروتوكول الاختياري الملحق بها في أقرب فرصة ممكنة. كما عليها أن تسن قانونا لتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب في العراق، والتأكد من أن موادهما واجبة التنفيذ بحكم القانون في المحاكم العراقية.
- مراجعة كل القوانين لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب على وجه التحديد أن تكون القوانين العراقية خالية من التمييز وأن يكون كل المواطنين سواسية أمام القانون.

2. العدالة والمساءلة

حتى الآن قامت سلطة الاحتلال بصياغة سياسات العدالة الانتقالية وبرامجها إلى حد كبير، وهذه السلطة هي بالأساس حكومة الولايات المتحدة التي تضع السياسات بالتشاور مع مجلس الحكم الانتقالي. ويتمثل الإسهام الأساسي في مجال تحريك الدعاوى القضائية في صياغة مسودة القانون الأساسي لمحكمة خاصة يترأسها عراقيون وتختص بمحاكمة المواطنين العراقيين أو المقيمين في العراق، المتهمين بجريمة الإبادة الجماعية أو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو بانتهاك القوانين المشرعة في العراق،[32] والنافذة منذ 17 يوليو/تموز 1968، وحتى نهاية الأول من مايو/أيار 2003. كما اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة خطوات أولية لإصلاح العديد من القوانين والمؤسسات العراقية.

وعلى الرغم من رغبة العراقيين الواضحة في تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الماضية للعدالة، فمن المهم جدا أن تكون هذه العملية عادلة وشرعية، وأن تكون هذه هي الصورة التي يأخذها الجميع عنها. ومن هنا ينبغي تقليص وجود الولايات المتحدة (بوصفها قوة الاحتلال)، والاستعانة بخبرات ومساعدات أكثر "استقلالية" لمد يد العون للشعب العراقي. وقد أعدت التوصيات التالية لوضع بعض المعايير والشروط التي تهيئ للشروع في هذه العملية.

- توضيحا لكامل نطاق الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب العراقي، يجب اتهام صدام حسين والقيادة المسؤولة بارتكاب أخطر أنواع الجرائم التي يصفها القانون الدولي، مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، على أن تتناسب هذه الاتهامات مع حجم الجرائم المرتكبة، وأن تنصف الضحايا. وحيث أن هذه الجرائم غير واردة بصورة وافية في القانون الجنائي العراقي، يجب على المحاكم المختصة أن تطبق هنا معايير القانون الجنائي الدولي.
- ضرورة أن تكون المحاكمات نفسها علنية ومحكومة بمبادئ الاستقلال والحياد والنزاهة. فيجب أن تكون مستقلة عن أي نفوذ سياسي، وأن تخلو من أي تحيز أو تعصب وأن تتسم بالنزاهة في اعتبار المتهمين أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم، وفي إعطائهم حقهم كاملا في الدفاع عن أنفسهم وفقا للقانون الدولي.
- سوف يتطلب تحريك الدعوى القضائية ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة خبرات هائلة في جمع الأدلة المادية والتوثيقية والشرعية وتحليلها واستخدام كم ضخمة منها، إلى جانب الحديث مع مئات الشهود وإعدادهم للشهادة. وبينما أكد العراقيون على ضرورة

[32] تنص المادة 14 من القانون على ما يلي "تسري الولاية القضائية للمحكمة على مرتكبي الجرائم الآتية: أولا: التدخل في شؤون القضاء أو محاولة التأثير في أعماله فيما يعد انتهاكا لنصوص الدستور العراقي لسنة 1970 المؤقت والقوانين الأخرى. ثانيا: هدر الثروة الوطنية وتبديدها استنادا إلى أحكام الفقرة (ز) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم 7 لسنة 1958. ثالثا: سوء استخدام المنصب والسعي وراء السياسات التي كادت أن تؤدي إلى التهديد بالحرب أو استخدام القوات المسلحة العراقية ضد دولة عربية وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم (7) لعام 1958.

"السيطرة" العراقية على هذه العملية، فقد أقر كثيرون منهم أيضا بضرورة المساعدة الدولية التي ينبغي توفيرها على كل المستويات، من جمع الأدلة وتحليلها إلى تحريك الدعوى القضائية والفصل النهائي في القضايا. وينبغي ألا ينظر إلى اشتراك الخبرة الدولية على مستوى القضاة على أنه أمر يقوض "السيطرة العراقية" على هذه العملية، وإنما هو مساعدة فنية ضمانا للإنصاف والفعالية.

- على الولايات المتحدة بوصفها قوة الاحتلال أن تضع آلية مستقلة لتوصيل الدعم الدولي والخبرة الدولية للشعب العراقي، ومن هنا عليها أن تسعى بجد إلى تقليص الدور الحالي الذي يلعبه الخبراء الأمريكيون، وتوسيع وتدويل العملية حتى تحظى بالشرعية وبثقة الشعب العراقي.
- ضرورة مراجعة القانون الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2003 بإنشاء المحكمة العراقية الخاصة في أقرب وقت ممكن، وتعديله بحيث يأخذ التوصيات السابقة في الحسبان.
- ضرورة وضع برنامج لحماية الشهود، بما في ذلك شهود النفي، بالاستعانة بالخبرة الدولية.
- بينما أعرب معظم المجيبين عن ميل قوي إلى تطبيق عقوبة الإعدام باعتبارها الشكل المناسب من العقاب للمسؤولين عن أفدح الانتهاكات، فإن عقوبة الإعدام تمثل أشد العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة وتمثل انتهاكا للحق في الحياة. ولذلك فعلى قادة الدولة العراقية الجديدة السعي إلى اتباع أسلوب القيادة بالقدوة، وألا يكتفوا بتجنب استخدام عقوبة الإعدام، وإنما عليهم أيضا السعي لإلغائها في القوانين العراقية.[33] وفي إطار هذه العملية، يجب على السلطات المعنية توعية الشعب العراقي بنظرة البلدان الأخرى إلى عقوبة الإعدام وبوضعها في سياق عقوبة القصاص.

3. تقصي الحقائق وتخليد الذكرى

نظرا لاحتمال ضلوع عشرات الآلاف في ارتكاب الانتهاكات في العراق، فقد لا يمكن تحريك الدعوى القضائية إلا ضد نسبة ضئيلة من العدد الإجمالي لمرتكبي هذه الانتهاكات أمام المحكمة العراقية الخاصة والمحاكم المحلية. ويوحي الدعم واسع النطاق لفكرة تخليد الذكرى والرغبة في ضمان تعريف العالم بما حدث في العراق بأن وجود آلية ما أو استراتيجيات متعددة للكشف عن الحقائق قد يوحد العراقيين في إبانة تاريخهم المشترك. ويمكن أن تساعد لجنة تقصي الحقائق في تقديم صورة شاملة لانتهاكات حقوق الإنسان على مدى ربع القرن الماضي، وتوفير منبر للضحايا للإدلاء بشهاداتهم والاعتراف بمعاناتهم ووضع التوصيات بخصوص التدابير الخاصة بمنع تكرر وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وبحث إمكانية تقديم التعويضات. كما يمكن أن تؤدي لجنة تقصي الحقائق إلى تعزيز الفهم المشترك في المجتمع العراقي بدون التضحية بالمساءلة أو تجاهل الانقسامات الموجودة حاليا. كما يمكن أن تحاول التأريخ الرسمي للأحداث المشينة مثل حملة الأنفال وقتل وتشريد عرب الأهوار، عن طريق تحليل الكم الهائل من الأدلة التي جمعتها المنظمات والأفراد في العراق وخارجه. فكما حدث مع لجنة التوضيح التاريخي في غواتيمالا، يمكن أن تقوم لجنة تقصي الحقائق العراقية ببحث دور الأطراف الخارجية إما في منع انتهاكات حقوق الإنسان وإما في المساعدة على وقوعها، وهو من بواعث القلق المشتركة التي أعربت عنها مختلف المجموعات.

[33] تظهر آخر المعلومات التي نشرتها منظمة العفو الدولية أن 117 دولة – أي أكثر من نصف بلدان العالم – قد ألغت عقوبة الإعدام على مستوى القانون والتطبيق web.amnesty.org/pages/deathpenalty-facts-eng

إلا أن العراقيين عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا سينشئون هذه الآلية أم لا، ويجب إشراك كل فئات المجتمع في ذلك، حتى الضحايا وأسرهم. كما يجب أن يتم إنشاء أي آلية لتقصي الحقائق في العراق وتصميمها عن طريق عملية صارمة من التوعية والتشاور والتنسيق، بحيث تكون شاملة لجميع الأطراف، ويجب أن تثبت هذه الآلية استقلالها عن الاعتبارات السياسية الخارجية.

- ليس للشعب العراقي دراية أو خبرة تُذكر بفكرة لجنة تقصي الحقائق، ولم يكد يطلع على تجارب البلدان الأخرى في هذا الصدد. وهكذا فإن توعية القوى البازغة في المجتمع المدني العراقي والزعماء الدينيين وزعماء المجتمع المحلي، وممثلي الجماعات العرقية وقطاع عريض من الشعب العراقي (الذي يتمتع بنسبة عالية من التعليم) يعتبر خطوة أولى لا غنى عنها.
- ضرورة أن يغطي التعليم والتدريب وعملية نشر المعلومات الخبرات المقارنة للبلدان الأخرى والنماذج العديدة التي استخدمت في الماضي، والخيارات المختلفة لصلاحيات لجان تقصي الحقائق ونطاق سلطاتها. ويجب أن يتعامل التعليم بحرص مع كل القطاعات المعنية من المجتمع حتى لا يصبح حوارا بين "النخب" أو بين تجمعات سياسية معينة فحسب.
- ضرورة توسيع عملية التشاور بحيث تشمل مدى رغبة الشعب العراقي في إنشاء لجنة لتقصي الحقائق، وإذا كان راغبا في ذلك، فما هي صلاحيات هذه اللجنة وسلطاتها. ويجب أن تشمل صلاحيات اللجنة واختصاصاتها آراء الضحايا والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، التي يعد تأييدها للجنة ومشاركتها معها أمرا حيويا لإنجاح عملها. كما ينبغي أن تضمن هذه العملية بحث البدائل الأخرى للجنة تقصي الحقائق، إلى جانب الآليات التي تعكس ثقافة الجماعات الدينية والعرقية المختلفة وتقاليدها.

فإذا كان هناك اهتمام أو اتفاق في الرأي بين الشعب العراقي على ضرورة وجود لجنة لتقصي الحقائق، فيجب اتخاذ الخطوات التالية:

- نشر القوانين الخاصة بإنشاء اللجنة على الملأ، ومناقشتها في العديد من المحافل ضمانا لفهم الرأي العام وقبوله لها.
- ضرورة إجراء عملية اختيار أعضاء اللجنة على أساس التشاور والشفافية وعدم التحزب. ويجب اختيار الأعضاء من بين الأشخاص الذين يتمتعون بالاحترام وأعلى درجات النزاهة، والذين يحققون تمثيلا متوازنا للقوى السياسية والجماعات العرقية والطوائف الدينية. ويجب ألا تكون هناك أي شبهة حول التزام أعضاء اللجنة بعملية تقصي الحقائق من منطلق الحيدة والنزاهة. ومن المهم أيضا تمثيل الجنسين في اللجنة تمثيلا مناسبا.
- ترتبط ضرورة التشاور بمبدأ الاستقلال الفعلي والنظري؛ ونظراً للاحتكاك المستمر حالياً المتعلق بالاحتلال والانقسامات الدينية والعرقية والاجتماعية القائمة حالياً، يجب بناء الثقة بصورة كاملة في عملية تقصي الحقائق التي تتسم بالحيدة وعدم التحزب، وإلا فمن المستبعد أن تتمكن اللجنة من تحقيق دورها في المصالحة وبناء الثقة.
- يعتبر دور المجتمع المدني في العراق دورا حيويا في تحقيق الفعالية للجنة وإنجاحها. وعلى منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان وغيرها) أن تقوم بدور في تحديد اختصاصات اللجنة، ويجب اعتبارها مصدرا ممكنا من مصدر المعلومات الحيوية للجنة، حيث أن هذه المنظمات تعد نصيرا هاما في متابعة عمل

اللجنة، وقد تشارك مشاركة مباشرة في مساعدة اللجنة على جمع المعلومات، ويجب إعطاؤها دورا في صياغة التوصيات الملائمة المتعلقة بالسياسات. وفي النهاية، وبعد أن ينتهي دور اللجنة يمكن أن تصبح هذه المنظمات في طليعة الدعاة الرئيسيين لتنفيذ التوصيات المطروحة.

- ضرورة اعتبار لجنة تقصي الحقائق جانبا هاما في استراتيجية شاملة ومنسقة للعدالة الانتقالية تتضمن تحريك الدعوى القضائية والتعويض والتحري والإصلاح المؤسسي. ومن ثم فمن الضروري أن يتم التخطيط الجاد من أول مرحلة فيما يتعلق بطريقة تفاعل اللجنة مع إجراءات تحريك الدعوى القضائية والتعويض والتحري وغيرها من الإجراءات.
- إذا لم يكن هناك اتفاق في الرأي على أن اللجنة تعكس اهتمامات الطوائف العراقية، فيمكن الشروع في عملية مماثلة من التفكير لتحديد البدائل الأخرى التي قد تؤدي إلى تعزيز بناء الثقة من جديد.

4. العفو

لا يجوز من حيث المبدأ العفو بأي شكل من الأشكال عن أي عراقي يشتبه في ارتكابه جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، وهذه مسألة سياسية مسلم بها. ويتفق ذلك مع القانون الدولي الذي يحظر منح العفو لمرتكبي مثل هذه الجرائم، كما يتمشى مع الأغلبية الساحقة من الآراء التي أعرب عنها العراقيون في ثنايا هذا البحث.

5. التحري

يميز العراقيون بوضوح بين أعضاء حزب البعث المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومن انضموا للحزب بغرض توفير سبل العيش والترقي الاجتماعي. فالفئة الأولى، بل كل من له دور في انتهاك حقوق الإنسان، يجب أن يخضع للعزل من مناصب السلطة العامة أو الحكم.

إلا أن التحري في ذاته حل ناقص لانتهاكات حقوق الإنسان، ويجب أن يقترن بإصلاحات عامة أوسع نطاقاً، مثل إصلاح إجراءات الاختيار والتدريب ضمانا لعدم عودة من استُبعدوا في عملية التحري في مرحلة تالية، وضمانا لئلا يكرر خلفاؤهم في المنصب نفس الأخطاء.

لا تنطوي عملية اجتثاث البعث من المجتمع العراقي، التي بدأتها سلطة الائتلاف المؤقتة، ثم تابعها مجلس الحكم الانتقالي فيما بعد، على أي فروق أو ضمانات تُذكر بشأن الالتزام بالمعايير الدولية، وخصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لذلك يجب أن تتوقف على الفور، وأن تتم مراجعتها بصورة شاملة.

ويجب إنشاء عملية جديدة للتحري عن الأفراد بحيث تتمتع بالاستقلال عن النفوذ السياسي، وبالشفافية في العمل، وباتباع إجراءات صارمة. ويجب عدم عزل الأفراد من مناصبهم إلا بناءً على معلومات كاملة موثوق بها، وعلى ورود الأدلة المحتملة من مصادر متعددة وليس من مصدر واحد.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع إجراءات جديدة تسمح للأفراد بالاطلاع الكامل على الأدلة المستخدمة ضدهم.

6. التعويض

في البداية يجدر بنا أن نؤكد على أن برامج التعويضات تحتل مكانا هاما من وجهة نظر الضحايا، لأن التعويض بالنسبة للضحايا هو أبرز صورة ملموسة لجهود الدولة في معالجة الأذى الذي لحق بهم، بينما العدالة الجنائية تهدف أساسا إلى التعامل مع الجناة.

وقد أكد المجيبون على أهمية العناصر العديدة التي يمكن أن يتألف منها برنامج التعويضات، مثل رد الاعتبار، بهدف إعادة حقوق الضحايا واسترداد مكانتهم في المجتمع، والتعويضات النقدية، أو من خلال برامج الخدمات التي توفر التعليم والإسكان، وإعادة التأهيل بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية، بالإضافة إلى خدمات الدعم الاجتماعي، وضمانات عدم تكرار الانتهاكات من خلال عدد من الإجراءات من قبيل الكشف العام والشامل عن الحقائق والمحاسبة العامة عن الجرائم المرتكبة والإصلاح المؤسسي.

وفي ضوء حجم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في العراق، يجب اتخاذ الخطوات التالية للشروع في عملية التعويض في العراق:

- ضرورة تكوين لجنة تضم خبراء عراقيين ودوليين يتمتعون بالخبرة أو الدراية في وضع برامج التعويضات ذات التغطية الشاملة (كما في ألمانيا وشيلي والأرجنتين) بهدف وضع برنامج للتعويضات من خلال عملية تشاورية تتسم بالشفافية وتضم كل فئات المجتمع العراقي. وعلى هذه اللجنة أن تقوم بدراسة صلاحيات وإجراءات لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، وصندوق التعويضات الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1991 لتقديم التعويضات بسبب الغزو العراقي للكويت.
- نظرا لأن مبدأ "التعويض الكامل" - أي استعادة الوضع القائم من قبل أو التعويض بما يتناسب مع حجم الضرر - لا يمكن تحقيقه في كل الحالات، فيجب على اللجنة أن تبحث أشكالا أخرى من التعويض المادي والرمزي وكيفية توزيع كل منها فرديا أو جماعيا.
- ضرورة عدم النظر إلى برنامج التعويضات في العراق على أنه هو الذي سيتحمل عبء رد الحق إلى الضحايا. إذ يجب إعداده بالتنسيق مع العناصر الأخرى للعدالة الانتقالية في العراق، والسعي للتكامل معها، وهذه العناصر هي المساءلة وتقصي الحقائق والتطهير والإصلاح المؤسسي.

7. إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة

إعادة البناء الاجتماعي عملية بطئية تشترك فيها مستويات عديدة من المجتمع، من الأفراد إلى الطوائف إلى الدولة، وتعد عملية دينامية انتقالية تظهر فور خمود الصراع الحاد، وتتطلب من المجتمع العمل على تعزيز التفاعل بين كل الجماعات والتفافها حول مجموعة مشتركة من الأهداف. وتتطلب إعادة البناء الاجتماعي الاهتمام بقضايا إقامة العدالة التوزيعية، ويجب أن تعكس الأوجه المختلفة التي تفهم بها الفئات الاجتماعية المختلفة فكرة العدالة. وبدون الانتباه لهذه العمليات فإن العدالة القضائية تتحول إلى جهد منعزل عديم الجدوى، ولا يلبي إلا احتياجات فئة محدودة ويتجاهل احتياجات كثيرين آخرين.

ونظرا للدمار الذي خلفته عقود من انتهاك حقوق الإنسان، وتأثير العقوبات على صحة وسلامة أضعف الفئات، واستمرار تأثير الاحتلال فإننا نوصي باتخاذ الخطوات التالية:

- الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات العرقية والدينية المختلفة في العراق، من خلال جمع البيانات عن السكان بصورة متواصلة بما يعكس احتياجاتهم وتوقعاتهم الفعلية.
- التوعية بحقوق الإنسان، وخصوصا في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بهدف ضمان فهم السكان لالتزامات الحكومة وحقوق المواطنين وواجباتهم.
- تقييم الدخل المرتبط بإنتاج النفط والتوعية بشأنه وتوضيح النصيب الذي يمكن للمواطن العادي أن يتوقعه من هذا التدفق في الدخل.

- بذل مزيد من الجهود الشاملة على مستوى الإصلاح المدرسي، أكثر من مجرد تعديل الكتب المدرسية، لتعزيز التفكير النقدي في التاريخ والأدب والفن. ودعم نشوء فصول دراسية ديمقراطية يتطلب وضع برامج قوية لتوعية المدرسين، بحيث تكون قابلة للدوام، وتتحدى طرق التدريس التي كانت متبعة منذ عقود. ويجب أن يتم إصلاح التعليم بالتعاون مع خبراء التعليم والمؤرخين والكتاب والفنانين العراقيين.
- يمثل الحصول على المعلومات الدقيقة وغير المنحازة أمرا حيويا يتطلب احترام حرية الصحافة. ومن هنا يجب إجراء برنامج تثقيفي قوي للعاملين في الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة بالتعاون مع المجتمع الإعلامي والإعلام العالمي، والإعلام العربي على وجه الخصوص.
- تعد مشاركة مختلف الجماعات العرقية والدينية أمرا ضروريا لبناء الثقة والالتزام بوحدة العراق. فإذا تميزت أي فئة دونما داع على حساب غيرها، دون أي نقد أو تمحيص، فمن المحتم أن يدب الشقاق الذي يفضي إلى مزيد من إراقة الدماء وإضعاف الدولة بصورة تقضي عليها. وتوحي البيانات المتوافرة لدينا أن عناصر الوحدة قائمة، وأنها تحتاج إلى دعم قوي. ويجب أن تمثل حرية الحركة بعدا هاما في هذه العملية.
- ضرورة دعم جهود المجتمعات المحلية لبناء الثقة والوحدة. ولا يحب الركون إلى أي افتراضات حول العناصر التي يمكن أن تسهم في "المصالحة"، حيث أنها تختلف من مجتمع لآخر، وتسير على وتيرة مختلفة في كل منها.

- يمثل إرساء العدالة القضائية (بما في ذلك استخراج الجثث من القبور الجماعية)، والأمن وسيادة القانون ركائز إعادة البناء الاجتماعي، ولكن لا يجوز الاقتصار عليها وحدها، وإنما يجب وضع خطة شاملة لإعادة البناء الاجتماعي تأخذ برأي كل فئات المجتمع وتعزز الملكية العراقية للعملية برمتها. ويجب أن يتم إعداد الخطة وتنفيذها داخل الحكومة العراقية خطوة بخطوة، لا داخل أروقة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ ويمكن لهذه المنظمات أن تقوم بدور المستشار الفني أو الشريك المنفذ.

الملحق (1) المنهج

تصميم الدراسة

استخدم الباحثون تصميما كيفيا للدراسة يتضمن إجراء المقابلات الشخصية مع المشاركين الرئيسيين الذين استقوا منهم معلوماتهم، وجماعات المناقشة المركزة. وقد سمح لنا هذان المنهجان بالتعرف على آراء ممثلين لقطاع واسع من السكان. وكان الهدف هو بحث الآراء والمواقف المختلفة لدى الزعماء الوطنيين وقادة المجتمعات المحلية، وممثلي المجتمع المدني، والسكان عموما، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الماضية والسبل الممكنة للتعامل مع هذا التاريخ الحافل بالانتهاك.

وبصفة إجمالية تم التعرف على آراء 395 شخصا من خلال 38 مقابلة شخصية و49 جماعة من جماعات المناقشة المركزة التي أجريت فيما بين 18 يوليو/حزيران و13 أغسطس/آب 2003. وفي يونيو/حزيران، وقبل جمع المعلومات، زار اثنان من أفراد الفريق البحثي العراق لتقدير إمكانية تنفيذ الدراسة والتخطيط للمسح، وتحديد شريك محلي للدخول في البحث. وعلى الرغم من أن بعثة دراسة الجدوى رأت أن هذه الدراسة يمكن إجراؤها بدون تعريض المشاركين والفريق البحثي لمخاطر لا داعي لها، فلم نتمكن من العثور على شريك محلي مؤهل لهذا الدور، فتم توظيف طاقم محلي من العاملين للمساعدة على إجراء البحث.

قضايا أمنية

تمت عملية جمع البيانات بعد شهرين تقريبا من سقوط بغداد، حيث كان الوضع الأمني في شتى أنحاء العراق لا يزال واهيا. كما كانت الاتصالات صعبة، لعدم وجود خطوط أرضية سليمة، بينما وسيلة الاتصال الأساسية هي التغطية التليفونية بالأقمار الصناعية وتغطية الهواتف الخلوية المحدودة، حيث اقتصرت خدمة الهاتف الخلوي التي توفرها سلطة الائتلاف المؤقتة على منطقة بغداد، وحتى في هذه المنطقة كان استعمال الخدمة مقصورا على بضعة آلاف فقط. أما البريد الإلكتروني فلم يكن متاحا إلا في شمال العراق (كردستان العراق) وفي بضعة أماكن قليلة في بغداد.

وكانت بواعث القلق الأمنية وصعوبات الاتصال هي العوائق الرئيسية أمام الدراسة؛ حيث قيدت من قدرة الباحثين على ما يلي (1) الإعداد مسبقا للمقابلات الشخصية، (2) اختيار المشاركين بصورة عشوائية في بعض المناطق، (3) اختيار المدن التي تتمتع بما يكفي من الأمن لتواجد الفريق البحثي وقت جمع البيانات، (4) الحرية في اختيار أماكن إجراء المقابلات الشخصية. وكثيرا ما كانت المقابلات الشخصية تتم في منزل أحد المشاركين. ولم تكن بعض المشاركات مسموحا لهن بالسفر بعيدا عن بيوتهن، وكان برفقتهن الزوج أو أحد الأقارب في المقابلات الشخصية، و/أو لم يكن يسمح لهن بالبقاء أكثر من ساعة. وكنا نطلب من جميع المرافقين الانتظار خارج حجرة المناقشة.

اختيار المشاركين الرئيسيين

استخدم أسلوب "العينات المتزايدة باطراد" لاختيار مقدمي المعلومات الرئيسيين. فمن خلال المناقشات التي تمت مع المنظمات الدولية التي تعمل في ذلك الوقت في العراق، والأهالي العراقيين والجهات الدولية العاملة في مجال المجتمع المدني، والصحفيين ومعاهد البحوث والأفراد ذوي الخبرة الواسعة بشأن العراق، سعينا إلى تحديد المشاركين الأساسيين في الدراسة. وكان المناسبون لهذا الغرض هم الأفراد الموجودون في مواقع المسؤولية أو السلطة في جماعة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية ما أو ممن يعتبرون فعلا من أصحاب الخبرة أو المعرفة الخاصة بشؤون المجتمع العراقي. وطبقا لهذه المعايير، تضمن المشاركون شخصيات بارزة من كل الأديان الرئيسية وزعماء المنظمات السياسية الوطنية والمحلية وممثلي جماعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء القانونيين والقضائيين، والتربويين. وقد عملنا على اختيار المشاركين الرئيسيين من كل منطقة ومدينة زرناها.

اختيار المشاركين في جماعات المناقشة المركزة

على سبيل التدابير الأمنية، قصدنا تنويع استراتيجيات الاختيار لحماية المشاركين والفريق البحثي من أي خطر محتمل. ففي المنطقة الوسطى/منطقة بغداد استعنا بباحث من أهالي المنطقة لمساعدتنا على اختيار المشاركين. وفي المنطقتين الشمالية والجنوبية قام مشرف مجموعة المناقشة المركزة ومترجمها باختيار المشاركين. وبصفة عامة، استخدمت طرق الاتصال من باب إلى باب واختيار العينات المتزايدة باطراد. وفيما عدا المنطقة الوسطى/منطقة بغداد كانت عملية الاختيار تتم في يوم انعقاد جماعة المناقشة المركزة. فلم يكن بالإمكان اختيارهم مسبقا بسبب التغيرات اليومية في الأوضاع الأمنية وعدم كفاية الوقت في كل موقع من المواقع.

1. انتقاء العينات من باب إلى باب

في المناطق الشمالية والجنوبية، كان هناك أمن نسبي لمشرف جماعة المناقشة المركزة ومترجمها يسمح لهما بحرية التوجه إلى الأحياء السكنية والمنطقة التجارية المركزية لاختيار المشاركين. وباستخدام منهج الحديث العشوائي توجه المشرف والمترجم بالحديث إلى المشاركين الذين بدا عليهم أنهم مستوفون لمتطلبات الاختيار ووجها إليهم سئلة متعلقة بخصائصهم الديمغرافية. فإذا كانوا مستوفين لمتطلبات الاختيار، دُعوا إلى المشاركة في جماعات المناقشة المركزة، وإذا وافق المشارك كان القائمون على اختيار المشاركين يخطرون المتطوعين بمكان اللقاء وموعده، وإذا رفض حضور اجتماع المناقشة كانوا ينتقلون إلى أقرب المشاركين المحتملين في نفس المكان، ويكررون الإجراء مرة أخرى.

2. انتقاء العينات المتزايدة باطراد

استخدم هذا الأسلوب الميسر لاختيار العينات في المواقف التي لا يمكن فيها تحديد المشاركين المحتملين بسهولة وفقا لمعايير اختيار محددة. (عرب الأهوار، جماعات الضحايا،... إلخ). وفي حالة جمع العينة المتزايدة باطراد كنا نطلب من أحد الأشخاص المهمين أن يساعدنا على تحديد الأفراد الذين قد يستوفون معايير الاختيار. وبعد الاتصال بهؤلاء الأفراد نطلب منهم إعطاءنا توصيات أخرى عمن يمكن أن يشاركوا في جماعات المناقشة المركزة. وفور تحديد الأشخاص الذين قد يصبحوا مشاركين، تحققنا من أنهم يستوفون معايير الاختيار، ثم طلبنا منهم الاشتراك في جماعة المناقشة المركزة. وفي حالة موافقتهم كنا نخطرهم بميعاد الاجتماع ومكانه. أما إذا رفضوا فكنا نطلب منهم اقتراح أسماء أخرى قد تتمكن من المشاركة؛ وهكذا دواليك.

معايير اختيار المشاركين في جماعات المناقشة المركزة

تتكون جماعات المناقشة المركزة من ثلاثة أقسام رئيسية: (1) الجماعات العرقية/الدينية/السياسية، (2) جماعات الضحايا، (3) الجماعات الاجتماعية.

1- الجماعات العرقية/الدينية/السياسية

في هذه الفئة اخترنا الأفراد الذين ينتمي أحد أبويهم على الأقل إلى جماعة عرقية أو سياسية أو دينية معينة (أي السنة، أو الشيعة، أو الأكراد/الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الأكراد/الاتحاد الوطني الكردستاني أو المسيحيون أو عرب الأهوار أو التركمان). وشكلنا أربع مجموعات على الأقل تنقسم كل منها إلى عدة أقسام حسب العمر والجنس (إناث من 16 إلى 30 سنة، إناث أكبر من 30 سنة، ذكور من 16 إلى 30 سنة، ذكور أكبر من 30 سنة).

2- جماعات الضحايا

قمنا بتشكيل هذه الجماعات على أساس ثلاثة معايير، هي الفقد والسجن والنفي. وكان الأشخاص المختارون لهذه الفئات الثلاث مستوفين للمعايير التالية، على التوالي: (1) فقد واحد من أفراد الأسرة على الأقل، (2) السجن في معسكرات الاعتقال و/أو السجون العسكرية، (3) النفي في ظل النظام السابق (1979-2003).

3- الجماعات الاجتماعية

في هذه الفئة يمثل المشاركون إحدى المنظمات الاجتماعية أو تنظيمات المجتمع المدني التالية: المنظمات غير الحكومية أو نقابة المحامين أو ضباط الجيش السابقون.

4- معايير اختيار أخرى

كذلك كان من اللازم أن يستوفي كل مشارك المعايير الأساسية التالية:

1. أن يكون مقيما في العراق بصفة دائمة (عدا مجموعة المنفيين)
2. أن يفهم ويتحدث اللغة التي تتكلمها مجموعة المناقشة
3. ألا يكون قد سبق له الاشتراك في جماعات المناقشة المركزة لأغراض البحث المتعلق باستطلاع الرأي العام.
4. أن يتمتع بمهارات تواصلية جيدة وأن يكون مستعدا لتقديم آرائه في جماعات المناقشة.

المشرفون والمترجمون

في حالة مجموعات المناقشة المركزة قام أربعة من المشرفين على المجموعات وثلاثة من المترجمين بالتنقل عبر أرجاء المناطق الثلاثة لإجراء مقابلات شخصية ومناقشات المجموعات. وينتمي المشرفون الأربعة إلى تخصصات مختلفة (طب الأمراض الوبائية والحقوق والعلوم السياسية) وجنسيات مختلفة (أستراليا وبلجيكا والأردن والولايات المتحدة). وقد تم اختيارهم بناء على خبرتهم في مجال البحوث و/أو درايتهم بالمنطقة وقدرتهم على العمل في ظروف غير مستقرة. وكان واحد منهم فقط يتحدث اللغة العربية بطلاقة. وعلى الرغم من أن وجود مشرفين/محاورين يجيدون العربية كان قميناً بأن يجعل المناقشة أسلس وأقل زمنا، فإن تقديراتنا الأولية وعمل المجموعات الاستكشافية أشار إلى أن معظم العراقيين يرتاحون أكثر إلى مناقشة الموضوعات الحساسة مع غير مواطنيهم، الأمر الذي يعكس تجربتهم القريبة مع النظام السابق. وقد أجرينا عملية فرز دقيقة لاختيار المترجمين وغيرهم من العاملين من الأهالي لمساعدتنا في إجراء البحث.

ضمانات حماية الأشخاص

وافقت لجنة حماية الأشخاص بجامعة كاليفورنيا على الاستمارة الموحدة الخاصة بالموافقة، وأجازت استثناء بروتوكوليا في هذه الدراسة. فنظرا لعدم التأكد من نسبة الأمية "الحقيقية" بين السكان، كنا نحصل على الموافقة شفويا من كل مشارك باستخدام استمارة موحدة، إلى جانب موافقة الأبوين في حالة المجيبين الأصغر سناً. ولكي نحمي المشاركين من أي مخاطرة، قمنا بتكوين جماعات المناقشة بطريقة متناغمة (بوضع كل الشيعة معا وكل السنة معا، على سبيل المثال، تفاديا لأي ردود أفعال سلبية محتملة من الآخرين داخل المجموعة الواحدة). وهكذا لا نرى أي خطر على المشاركين، ولم يذكر لنا أي منهم أنه صار عرضة لأي خطر بسبب التعبير عن آرائه في سياق بحثنا.

عملية إجراء المقابلات الشخصية/المجموعات

في أثناء المقابلات الشخصية يطرح المحاور سؤالا بالإنجليزية ويقوم المترجم بترجمة السؤال والجواب. كذلك أديرت جماعات المناقشة المركزة بطريقة مشابهة، باستثناء وجود شخص آخر مهمته تدوين الملاحظات بالعربية (باستثناء مجموعات المناقشة المركزة التي يديرها مشرف يتحدث العربية). وكان مع كل من المشرف والمترجم نسخة من المبادئ التوجيهية للبحث، مع الأسئلة المقترحة (حيث ترجمت الأسئلة في نسخة المترجم إلى العربية مسبقا). وكان المشرفون والمترجمون قد تدربوا على اتباع هذه المبادئ التوجيهية. وكان المشرف يقوم بالخطوات التالية قبل البدء في أي مناقشة من المناقشات:

1. تقديم الباحث والمعاهد البحثية
2. التعريف بالغرض من البحث
3. توضيح المبادئ الأساسية في مجموعات المناقشة المركزة
4. توضيح السبب وراء التسجيل والحصول على الموافقات

5. قراءة صيغة الموافقة الموحدة والحصول على موافقة شفهية من كل مشارك
6. ضمان السرية وعدم الكشف عن الأسماء نظرا للأوضاع الراهنة

كما أبلغ المشاركون بأن بمقدورهم رفض الإجابة على أي سؤال والانسحاب من المناقشة في أي وقت.

التسجيل

في أثناء إخطار المشاركين قبل البدء في الحوار كان الباحثون يطلبون الإذن بتسجيل الجلسات، وهو ما وافق عليه الجميع إلا واحداً، ولذلك لم تسجل جلسة واحدة فقط، وهي جلسة عقدت في الموصل حيث كان ابنا صدام حسين قد قتلا مؤخرا، وحيث الموقف الأمني أسوأ كثيرا من المدن الأخرى.

تفريغ الشرائط/الترجمة

أشرف فريق من الباحثين من إحدى الجامعات الأمريكية على عملية تفريغ الشرائط وترجمتها. وعهد بترجمة المقابلات الشخصية ومناقشات الجماعات إلى مترجمين محترفين خارجيين مع وضع الضمانات الكافية اللازمة. وكان لأحد الشركاء في هذه الدراسة خبرة سابقة في العمل مع تلك المنظمة. وفي أثناء هذه العملية تبين تلف أحد الأشرطة فاستخدمت الملاحظات التي دونت في أثناء الجلسة لتوفير البيانات المفقودة.

تحليل النصوص

تم تحليل النسخ الإنجليزية من الأشرطة المفرغة بإعطاء رمز شفري للأجزاء الرئيسية من محتوى الأشرطة الخاصة بجماعات المناقشة المركزة والمقابلات التي أجريت مع المشاركين الأساسيين وفقا لقائمة الموضوعات المتفق عليها. ثم تم إدخال محتوى الأشرطة في برنامج "إثنوغراف"، الإصدار الخامس، وهو برنامج معد لتحليل البيانات الكيفية. ثم تم حفظ المحتوى المفرغ في هذا البرنامج حسب المجموعة (المشاركون الأساسيون، الجماعات العرقية، الجماعات الاجتماعية، جماعات الضحايا). وفي كل مجموعة من المجموعات تم التوصل إلى البيانات الخاصة بمقاطع النصوص ومعدل تكرار الموضوعات عن طريق تحليل الرمز الشفري لكل موضوع منها. ثم وزعت مقاطع النصوص على ستة أفراد لإجراء تحليل نصي دقيق ومراجعتها للتأكد من دقة ترميز التفريغات الأصلية.

جدول 1: المجيبون الرئيسيون

المنطقة/المدينة	الممثل
وسط: بغداد	الحركة الديمقراطية الآشورية
وسط: بغداد	الحزب الشيوعي العراقي
وسط: بغداد	اتحاد العاطلين
وسط: بغداد	مركز معلومات الحوزة
وسط: بغداد	الحزب الشيوعي العراقي
وسط: بغداد	محكمة الأعظمية
وسط: بغداد	جامع أبو حنيفة (سنة)
وسط: بغداد	عضو سابق في حزب البعث
وسط: بغداد	جامعة المستنصرية
وسط: بغداد	نقابة المحامين (محام)
وسط: بغداد	محكمة البيعة (قاض)
وسط: بغداد	حزب الدعوة
شمال:أربيل	مستقل (محام)

شمال:أربيل	مستقل (محام)
شمال:أربيل	تنظيم الأنفال
شمال:أربيل	مستقل (محام)
شمال:أربيل	مستقل (محام)
شمال:أربيل	حقوق النساء المحليات (منظمة غير حكومية)
شمال:أربيل	منظمة كردية غير حكومية
شمال:أربيل	مستقل (محام)
شمال:أربيل	مستقل (كاتب)
شمال:أربيل	مستقل (محام)
شمال:أربيل	الجمعية الثقافية التركمانية
شمال:أربيل	مؤسسة محلية
شمال:أربيل	(مستقل)
شمال:أربيل	كلية الحقوق بجامعة الموصل
شمال:أربيل	جامعة الموصل
شمال:أربيل	المركز الثقافي المسيحي الكلداني
شمال: السليمانية	أسرة مرموقة
شمال: السليمانية	اتحاد المرأة الكردستانية
شمال: السليمانية	كلية الطب في السليمانية
شمال: السليمانية	منظمة لحقوق الإنسان
جنوب: النجف	زعيم ديني شيعي
جنوب: النجف	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
جنوب: النجف	زعيم ديني شيعي
جنوب: الناصرية	زعماء عشائر
جنوب: الناصرية	زعماء عشائر

جدول 2
التوزيع السكاني الاجتماعي للمشاركين في جماعات المناقشة المركزة (يوليو/تموز-أغسطس/آب 2003)

	معدل التكرار	**النسبة المئوية (ن = 340)**
الجنس		
إناث	154	45.3
ذكور	186	54.7
	متوسط= 34.7 انحراف معياري (12.7)	
العمر، متوسط (انحراف معياري)		
الحالة الاجتماعية		

أعزب	152	44.7
متزوج	173	50.9
مطلق/أرمل	15	4.4
التعليم		
لم يذهب للمدرسة	29	8.5
بعض الدراسة الابتدائية	27	7.9
أتم الدراسة الابتدائية	19	5.6
بعض الدراسة الثانوية	54	15.9
أتم الدراسة الثانوية	51	15
بعض التعليم الجامعي	76	22.4
أتم التعليم الجامعي	83	24.4
لا رد	1	0.3
الديانة		
شيعة	142	41.8
سنة	136	40
مسيحيون	58	17.1
لا رد	4	1.2
العرق		
عرب	191	56.2
أكراد	76	22.4
آشوريون	42	12.4
تركمان	31	9.1
المهنة		
لا عمل	29	8.5
ربة بيت	50	14.7
بائع (تجاري، رجل أعمال)	14	4.1
موظف بالدولة/بالحكومة	37	10.9
صحفي	7	2.1
مدرس/أستاذ جامعي	18	5.3
محامون	13	3.8
في المجال الطبي/العلمي	2	0.6
حرفي/عامل ماهر	31	9.1
مقدم خدمة	27	7.9
طالب	46	13.5
بالمعاش	11	3.2
ضابط جيش سابق	6	1.8
لا رد	49	14.4

الملحق (2) أسئلة المناقشة المركزة

انتهاكات حقوق الإنسان

ما هي حقوق الإنسان في رأيك؟

1أ: ما نوعية انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في العراق في ظل النظام السابق؟

1ب: هل تأثرت شخصيا بانتهاكات حقوق الإنسان؟

1ج: ما المؤسسات ومن الأشخاص الذين تراهم مسؤولين عن الوقائع التي وصفتها؟

السجلات التاريخية والذاكرة الجماعية

هل تعتقد أن شعب العراق يجب أن يتذكر ويحتفظ بسجل لما حدث؟

2أ: لم نعم ولم لا؟

(إذا كان من الواجب الحفاظ على هذه الوقائع) كيف يجب على الشعب العراقي أن يتذكر ويحتفظ بسجل لما حدث له؟

العدالة

كيف ينبغي تصحيح (معالجة) المظالم في رأيك؟

3أ: ما الذي يمثل العدالة في رأيك؟

3ب: هل من المهم محاسبة المسؤولين عن المظالم على أفعالهم؟ إذا كانت الإجابة نعم، فكيف يُحاسَبون؟ بعبارة أخرى، كيف يُعاقَبون؟

3ج: هل هناك قادة أو أفراد في العراق تعتقد أنهم يستطيعون عقد محاكمات عادلة ودقيقة بشأن المظالم التي عانى منها الناس في العراق؟

3د: ماذا عن الوضع خارج العراق؟

3هـ: أتثق في القضاء العراقي؟

3و: ماذا عن القضاة؟ أتعتقد أن هناك ما يكفي من القضاة لإجراء هذه المحاكمات؟

3ز: وماذا عن المحامين؟ أتعتقد أن هناك ما يكفي من المحامين لإجراء هذه المحاكمات؟ وما رأيك في قدراتهم؟

3ح: في حالة عقد محاكمات للمتهمين بانتهاك حقوق الإنسان أين يجب عقد هذه المحاكمات؟

3ط: وفي ظل أية قوانين؟ القانون العراقي؟ أم الشريعة الإسلامية؟ أم القانون الدولي؟

3ي: أيجب على المجتمع الدولي التدخل في عملية المحاكمات؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هي تلك الدول أو المؤسسات الأجنبية التي يمكنها التدخل؟ وكيف وبأي حجم؟

3ك: ما رأيك في اشتراك خبراء من البلدان العربة الأخرى؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هي تلك البلدان؟ وكيف وبأي حجم؟

التعويضات

ما الذي يمكن عمله لمنع تكرر المظالم؟

4أ: أهناك ضرورة للمصالحة بين الناس في العراق؟ لم أو لم لا؟

4ب: ما التدابير التي يمكن أن تساعد على تحقيق الوحدة والثقة بين الناس في العراق؟

4ج: ما الذي يجب عمله لمساعدة ضحايا المظالم في العراق؟

4د: هل سمعت عن المحكمة الجنائية الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة أو الخاصة برواندا؟

4هـ: هل سمعت عن لجان تقصي الحقائق؟

الأولويات

ما هي الهموم المباشرة (كالغذاء والكهرباء والعثور عن المفقودين من الأهل، إلخ)

5أ: ماذا عن العدل؟ هل هو من الهموم المباشرة؟

الملحق (3) أسئلة المقابلات الشخصية الفردية

انتهاكات حقوق الإنسان

ما هي حقوق الإنسان في رأيك؟

1أ: ما نوعية انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في العراق في ظل النظام السابق؟

1ب: هل تضررت شخصيا من انتهاكات حقوق الإنسان؟

1ج: ما المؤسسات ومن الأشخاص الذين تراهم مسؤولين عن الوقائع التي وصفتها؟

المحاسبة

هل تعتقد أن شعب العراق يجب أن يتذكر ويحتفظ بسجل لما حدث؟

2أ: لم نعم ولم لا؟

(إذا كان من الواجب الحفاظ على هذه الوقائع) كيف يجب على الشعب العراقي أن يتذكر ويحتفظ بسجل لما حدث له؟

كيف ينبغي تصحيح المظالم في رأيك؟

ما الذي يمثل العدل في رأيك؟

4أ: ما معنى "محاسبة شخص ما" في رأيك؟

4ب: ما أهمية أن ترى المسؤولين عن المظالم يحاسبون عن أفعالهم؟

4ج:من يحب اعتباره مسؤولا عن مختلف المظالم والأفعال؟

4د: هل يجوز منح العفو لأي شخص؟

إذا كانت الإجابة نعم، فلمن؟

4هـ:في أي ظروف يجوز منح العفو؟

4و :إذا قدم المسؤولون للمحاكمة فأين يحاكمون؟

في العراق: أين؟

في بلد آخر: أي بلد؟

عن الجرائم الداخلية في العراق، والجرائم الدولية في بلد آخر (محكمة دولية؟)

4ز: إذا حوكم الناس على ما فعلوا فأي قانون يجب أن يطبق عليهم؟

القانون العراقي فقط: إذا كانت الإجابة نعم، فهل تعتبر الشريعة جزءا من القانون العراقي؟

القانون الدولي فقط: القانون العراقي والدولي؟

4ح:ما معنى "المحاكمة العادلة" في رأيك؟

أتثق في القضاء العراقي؟

5أ: أتثق في القانون؟

5ب: أتثق في القضاة؟

5ج:أتثق في المحامين؟

أهناك زعماء أو أفراد في العراق تعتقد أنهم يستطيعون إجراء تحقيق نزيه ودقيق في الظلم الذي وقع على الشعب العراقي؟

6أ: إذا كانت الإجابة نعم، فمن هم؟

6ب: أتعتقد أن هناك ما يكفي من القضاة الأكفاء الشرفاء لإجراء تحقيق نزيه ودقيق في الظلم الذي وقع على الشعب العراقي؟

6ج: ماذا عن المحامين؟

6د:أترى أن القضاة بحاجة للتدريب من جديد أو لتحديث خبراتهم؟

6هـ: ماذا عن المحامين؟

هل هناك زعماء أو أفراد أو مؤسسات خارج العراق ترى أنهم قادرون على إجراء تحقيق نزيه ودقيق في الظلم الذي وقع على الشعب العراقي؟

7أ: إذا كانت الإجابة نعم، فمن هم؟

7ب: أتقبل بالمساعدة الدولية بأي صورة كانت؟ لوأن الإجابة نعم، فما نوع المساعدة التي تقبلها (قضاة، محامون، تدريب، مستشارون، إلخ)؟

7ج: أتقبل المساعدة من البلدان العربية الأخرى؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هو نوع المساعدة التي تقبلها؟ وما هي هذه البلدان؟

العدل والتعويضات

ما الذي يمكن عمله لمنع تكرار المظالم؟

8أ: أهناك حاجة للمصالحة في العراق؟

8ب: إذا كانت الإجابة نعم، فما هي التدابير التي يمكن أن تساعد على تحقيق الوحدة والثقة بين الناس في العراق؟

8ج: أيجوز السماح لمن انتهك حقوق الإنسان بتولي مناصب أو وظائف عامة في مواقع المسؤولية السياسية؟

8د: ما الذي يجب عمله لمساعد ضحايا المظالم في العراق؟ وماذا عن أسر الضحايا؟ وإذا ذكرت "التعويضات"، فما نوع هذه التعويضات؟ وإذا كانت تعويضات نقدية، فمن يجب أن يدفعها؟

ما رأيك في عملية "اجتثاث البعث" التي تجريها القوات العسكرية المحتلة في العراق الآن؟

9أ: أتعتقد أن ثمة اختلافاً بين عضو حزب البعث والبعثي أو الصدامي؟ إذا كانت الإجابة نعم، فهل يمكن أن تشرح الفرق؟

المحاكمات ولجان تقصي الحقائق

هل سبق أن سمعت عن المحكمة الجنائية الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة أو الخاصة برواندا؟ إذا كانت الإجابة نعم، فأين سمعت عنها، وماذا تعرف عنها؟

10أ: هل الأمم المتحدة منظمة تثق في أنها تستطيع إجراء محاكمة عادلة في العراق؟

10ب: هل الأمم المتحدة منظمة تثق فيها عموما لمساعدة العراقيين على معالجة المظالم التي شهدوها شهدوه في الماضي؟

10ج: ما رأيك في أن تشرف الأمم المتحدة على عملية المحاكمات، بمشاركة مسؤولين عراقيين ودوليين؟

أتعتقد أن القوات العسكرية التي تحتل العراق الآن يمكن أن تجري محاكمة عادلة وسليمة للمسؤولين عن الانتهاكات؟

11أ: لم أو لم لا؟

هل سمعت عن لجان تقصي الحقائق؟ إذا كانت الإجابة نعم، فأين سمعت عنها وماذا تعرف عنها؟

12أ: ما معنى "معرفة حقيقة" ما شهده العراق في رأيك؟

12ب:هل معرفة الحقيقة عن الظلم الذي وقع عليك أو على الآخرين يمكن أن يغير في حياتك أو حياة من تعرفهم؟

12ج: أتشعر بالأمن إذا طلبت للشهادة أو الشكوى أمام المحكمة؟ لم أو لم لا؟

12د: أترى أن المجتمع الدولي يمكن أن يلعب دورا في لجنة تقصي الحقائق؟ أم أنها لجنة وطنية؟ ما هو هذا الدور؟ وماذا عن قوات الائتلاف؟

الأولويات

ما هي همومك المباشرة (الغذاء، الكهرباء،المياه، الصحة، إلخ)؟

13أ: ماذا عن العدل؟

13ب :لو أمكنك إعادة تشكيل القضاء، فكيف تتمنى أن ترى القضاء في المستقبل؟